

تقييم أساليب القياس المحاسبية وأثرها على جودة الأرباح في الشركات المدرجة في
بورصة عمان

**Evaluating of Using Accounting Measurement Methods and
Their Impact on Earning Quality in Companies Listed on
Amman Stock
Exchange**

إعداد

محمد نور حسن مطلق الصمادي

إشراف

الدكتورة أمال محمد محمد عوض

قدمت هذه الأطروحة إستكمالاً لمتطلبات منح درجة الدكتوراه فلسفة،

تخصص محاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

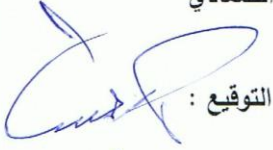
2012

ب

التفويض

أنا الموقع ادناه محمد نور حسن مطلق الصمادي أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من أطروحتي إلى المكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم : محمد نور حسن مطلق الصمادي

التوقيع : 

التاريخ : ٢٠١٢ / ٢ / ١٤

ب

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الاطروحة وعنوانها :

تقييم أساليب القياس المحاسبية وأثرها على جودة الأرباح في الشركات المدرجة
في بورصة عمان

وأجيزت بتاريخ ٢٠١٢ / ٢ / ١٤

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة :

رئيساً.....

الدكتور هيثم العبادي

مشرفاً.....

الدكتورة أمال محمد عوض

عضواً.....

الاستاذ الدكتور يوسف سعادة

عضواً.....

الدكتورة عفاف أبو زر

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتكمل المكرّمات، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد، يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى كل من الدكتوراة أمال عوض والاستاذ الدكتور يسري أمين لجهودهما وتوجيهاتهما القيمة والمستمرة خلال فترة كتابتي للإطروحة والاعداد لها .

كما اتقدم بالشكر الى أعضاء هيئة التدريس في جامعة عمان العربية، وأخص بالذكر الاستاذ الدكتور مهند الروسان، الاستاذ الدكتور بشير البنا، الاستاذ الدكتور محمد ابو صالح، لما قدموا لي من مساعدة خلال هذه المسيرة.

كما اتقدم بالشكر الى كل من قدم لي أية مساعدة سواء على مستوى العمل أو الدراسة، وجزاهم الله عني خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير الى الاساتذة أعضاء لجنة المناقشة المكرمين لتفضلهم بمناقشة أطروحتي هذه، وعلى التوجيهات القيمة التي أبدوها، كما اتقدم بخالص الشكر الى أصدقائي الدكتور مهدي صلاح الدين و الدكتور محمد العيسى- والمهندس حسن الصمادي والمهندس توفيق الحباشنة، كما أشكر أخوتي وأخواتي الذين قدموا كل الدعم والمساندة لي والى كافة زملائي طلبة الدكتوراة في قسم المحاسبة في الجامعة.

واخيرا اشكر جامعة عمان العربية ممثلة في رئيسها، وكافة أعضاء الهيئة التدريسية على جهودهم، والى كل من ساعدني لإتمام هذه الأطروحة وجزاهم الله عني خير الجزاء .

الباحث : محمد نور حسن الصمادي

عمان في 14 / 2 / 2012

الإهداء

الى من إرتبطَ رضى الرب برضاهما،، الى والدي أطل الله في عمره وأحسن ختامه ،،الى والدي رحمها الله
وأسكنها فسيح جنانه
إلى شريكة حياتي من صبرت وحملت وتحملت الكثير خلال هذه المسيرة، غذاء الروح ،،زوجتي الغالية
الى أبنائي وفلذات كبدي ،،، ياسين و نور و ساره و طه ومحمود
الى أخواني وأخواتي وبنائهم وعائلاتهم
الى أصدقائي وزملائي
الى كل طالب علم
أهدي هذه الاطروحة قاصدا بها رضى الله عز وجل

محمد نور الصمادي

المحتويات

د.....	شكر وتقدير
ه.....	الإهداء
و.....	المحتويات
ح.....	قائمة الجداول
ي.....	قائمة الأشكال
ك.....	ملخص الدراسة
ل.....	الملخص باللغة الانجليزية
1.....	الفصل الأول الإطار العام للدراسة:
2.....	1-1 المقدمة
3.....	2-1 مشكلة الدراسة
4.....	3-1 عناصر مشكلة الدراسة
5.....	4-1 فرضيات الدراسة:
7.....	5-1 أمودج الدراسة
7.....	6-1 محددات الدراسة
8.....	7-1 التعريفات الإجرائية:
10.....	8-1 أهمية الدراسة:
11.....	9-1 هيكل الدراسة
13.....	الفصل الثاني الإطار النظري
14.....	1-2 مفهوم جودة الأرباح
19.....	2-2 حوافز الإدارة للتأثير في جودة الأرباح
30.....	3-2 مداخل تفسير ممارسات الإدارة في اختيارها للأساليب والسياسات المحاسبية.
47.....	4-2 جودة الأرباح المحاسبية والتحفظ المحاسبي
50.....	5-2 أساليب التأثير في جودة الأرباح
54.....	6-2 جودة الأرباح المحاسبية والحاكمية المؤسسية
58.....	7-2 قياس جودة الأرباح

74.....	الفصل الثالث الدراسات السابقة.....
75.....	1-3 الدراسات العربية.....
81.....	2-3 الدراسات الأجنبية.....
91.....	الفصل الرابع الطريقة والإجراءات.....
92.....	1-4 طبيعة الدراسة.....
92.....	2-4 مجتمع الدراسة.....
93.....	3-4 عينة الدراسة.....
96.....	4-4 أساليب جمع البيانات ومصادرها.....
96.....	5-4 إجراءات الدراسة.....
97.....	6-4 متغيرات الدراسة وقياسها.....
101.....	4 - 7 المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.....
102.....	الفصل الخامس تحليل النتائج واختبار الفرضيات.....
103.....	1-5 التحليل الإحصائي ونتائج اختبار الفرضيات.....
104.....	2-5 التحليل الإحصائي ونتائج الفرضيات.....
137.....	4-5 تعليق الباحث على النتائج.....
139.....	الفصل السادس النتائج والتوصيات.....
140.....	1-6 النتائج.....
143.....	2-6 التوصيات.....
145.....	قائمة المراجع :.....

قائمة الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	توزيع الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان	119
2	الشركات المدرجة في بورصة عمان (مفردات المجتمع) بعد استثناء عدد منها	120
3	توزيع مفردات العينة على القطاعات الاقتصادية	122
4	الإحصاءات الوصفية لواحد وثمانين شركة للفترة	133
5	الاحصاءات الوصفية لمتغير المستحقات الإختيارية	135
6	صلاحية البيانات لإجراء التحليلات الاحصائية	141
7	جدول تحليل التباين للمستحقات الاختيارية	143
8	إختبار تجانس التباين للقطاعات الإقتصادية	144
9	الاحصاءات الوصفية لجودة المستحقات	145
10	تحليل التباين الأحادي لجودة المستحقات للقطاعات الإقتصادية كافة	147
11	الاحصاءات الوصفية لصفة الاستمرارية	149
12	تحليل التباين الاحادي لإستمرارية الأرباح في القطاعات الإقتصادية كافة	151
13	الاحصاءات الوصفية لصفة القدرة على التنبؤ	153
14	نتائج تحليل التباين لصفة التنبؤ بالارباح	155
15	تحليل التباين للمتغير التابع لكافة القطاعات	158
16	العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	159

160	اتجاه العلاقة بين المتغيرات في المتغير التابع	17
163	جدول رقم (18) ملخص تحليل الانحدار جودة المستحقات	18
164	العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	19
167	ملخص تحليل الانحدار لصفة الاستمرارية	20
168	جدول إختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	21
170	ملخص تحليل الانحدار لصفة القدرة على التنبؤ	22
171	العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	23

قائمة الأشكال

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	أهمودج الدراسة	9
2	توزيع المستحقات الاختيارية للقطاع المالي	138
3	توزيع امستحقات الاختيارية للقطاع الصناعي	139
4	توزيع امستحقات الاختيارية للقطاع الخدمي	140
5	تجانس التباين للقطاعات الاقتصادية الثلاثة	144
6	جودة المستحقات للقطاعات الاقتصادية الثلاثة	148
7	القدرة على الاستمرارية في القطاعات الاقتصادية	151
8	صفة القدرة على التنبؤ في القطاعات الاقتصادية	155
9	توزيع المتغيرات العاملة تتوزع بشكل طبيعي	160

ملخص الدراسة

عنوان الأطروحة

تقييم أساليب القياس المحاسبية وأثرها على جودة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة عمان

إعداد

محمد نور حسن مطلق الصمادي

إشراف

الدكتورة أمال محمد محمد عوض

ملخص الدراسة

تأتي هذه الدراسة استكمالاً الى العديد من الجهود التي بذلت ولا تزال تبذل لإيضاح أهمية المعلومات المحاسبية والآثار الاقتصادية الناجمة عن نوعية وخصائص تلك المعلومات، حيث هدف الباحث في هذه الدراسة، الى توضيح مفهوم جودة الأرباح وأهميته وطرق قياسه، والى اختبار أثر الأساليب والسياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركات على جودة الأرباح، بالإضافة الى معرفة هل توجد فروقات لها دلالة إحصائية فيما بين القطاعات الاقتصادية الثلاثة (المالي، الصناعي، الخدمات) في جودة الأرباح. كما سعت الدراسة الى التعرف على مدى توفر خاصية الملائمة في أرباح الشركات من خلال قياس صفتي الإستمرارية والقدرة على التنبؤ، ومدى توفر خاصية الموثوقية من خلال قياس جودة المستحقات. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إختيار بيانات واحد وثمانون شركة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2005-2009.

وتوصلت الدراسة الى ما يدعم وجود أثر لإستخدام الإدارة لأساليب القياس المحاسبي المتاحة في المعايير الدولية على جودة الأرباح ، والى وجود فروقات لها دلالة احصائية فيما بين القطاعات الاقتصادية في بورصة عمان في جودة الأرباح، وفي كلٍ من جودة المستحقات وصفة الاستمرارية والقدرة على التنبؤ، بحيث ظهر قطاع الخدمات بالمرتبة الاولى من حيث جودة الأرباح ومن ثم الصناعة ثانيا ثم القطاع المالي ثالثاً.

Abstract

Evaluating of Using Accounting Measurement Methods and Their Impact on Earning Quality in Companies Listed on Amman Stock Exchange

Prepared By

Mohammad noor Hassan Al-Smadi

Supervised By

Dr. Amal Mohammad Mohammad Awad

This study is a complement to the many efforts that have been made, and still being made to clarify the importance of accounting information and economic effects of the quality and characteristics of accounting information; The first objective of researcher in this study is to clarify the concept of Earning Quality, and its importance, and measurement methods. and to test the impact of accounting policies and methods used by companies on the Earning Quality. The second objective of the researcher is to find out whether there are statistically significant differences among the three economic sectors (financial, industrial, services) in the Earning Quality.

The researcher also aims in this study to identify the availability of *relevant* in the corporate profits by measuring the persistence and predictability, and the availability of *objectivity* by measuring the accruals quality.

To achieve the objectives of the study the data was selected from eighty-one of the companies listed at the Amman Stock Exchange during the period 2005-2009.

The study found support for an effect of use of the methods of accounting measurement available in the international accounting standards on the Earning Quality, and the existence of significant differences among the economic sectors at Amman Stock Exchange in the Earning Quality, and in each of the Accruals Quality and the Persistence and Predictability, so that the service sector ranked first in terms of Earning Quality, and second one was the industrial sector, and third one was the financial sector.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة:

المقدمة	1-1
مشكلة الدراسة	1-1
عناصر المشكلة	2-1
فرضيات الدراسة	3-1
أموذج الدراسة	4-1
محددات الدراسة	5-1
التعريفات والمفاهيم الإجرائية	6-1
أهمية الدراسة	7-1
هيكل الدراسة	8-1

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

شكلت الأرباح المحاسبية وما تتمتع به من خصائص محورا مهما للهيئات التنظيمية والمهنية إضافة إلى البحث الأكاديمي خاصة في الفترة الأخيرة، حيث تعرضت منشآت كبرى على مستوى العالم إلى أزمات كبيرة وما رافق ذلك من بروز العديد من نواحي الضعف في نظم حوكمة الشركات، واستخدام الإدارة لدوافعها الخاصة في التقرير عن الأرباح المحاسبية، حيث إن القوائم والتقارير المالية التي يعتمد عليها الكثير من الجهات والأطراف وأصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم ووجهت إليها الكثير من الانتقادات بسبب تعدد أساليب القياس لبند القوائم المالية، وأقرت معايير الإبلاغ المالي الدولية **International Financial Reporting Standard (IFRS)** العديد من أساليب القياس التي تسمح لإدارة المنشأة باستخدام بدائل قياس متعددة قد يكون لها تأثير على جودة الأرباح.

إن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المعلنة يؤدي إلى مساعدة العديد من الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل سليم، وبما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، فالقوائم المالية تعد وفق معايير ومبادئ متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً، وتحتوي على المعلومات الأساسية التي يعبر عنها بوحدات نقدية، فهي تصدر عن إدارة الشركة، وهي الجهة المسؤولة عن إعدادها وما تحتوي من معلومات، إذ إنها هي التي تختار الطرق والأساليب المحاسبية المستخدمة، وتجميع البيانات المحاسبية وتعد القوائم المالية.

إن مفهوم جودة الأرباح المحاسبية يعبر عن الأرباح التي تتصف بالخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية المرغوبة لمستخدمي التقارير المالية وهي الملاءمة والموثوقية. ويثار التساؤل حول طريقة احتساب الأرباح وفيما إذا كانت إحدى هذه الطرق أكثر جودة من غيرها

لاسيما أن كليهما مقبولة عموماً من قبل المعايير الدولية، وأثر ذلك على قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية على عائد السهم. إن وجود أساليب محاسبية مختلفة (مثل المحاسبة عن تكاليف البحث والتطوير، محاسبة عقود التأجير التشغيلية أو الرأسمالية، طرق الاهتلاك المختلفة، وطرق تقييم المخزون) يؤثر على القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركات.

وطالما أن هناك مجالاً للمفاضلة في الاختيار بين السياسات المحاسبية والطرق وأساليب الإفصاح الممكنة، فإن الإدارة تختار منها ما يحقق أكبر فائدة ممكنة من وجهة نظرها، إلا أن ممارساتها في عمليات الاختيار تكون في بعض الأحيان متأثرة بأهدافها الخاصة، وبالعوامل البيئية التي تعمل في إطارها، مما قد ينتج عنه آثار سلبية على جودة الأرباح المعلنة، ويكون إختيار الطرق والسياسات المحاسبية على حساب صدق التعبير عن النتائج والأحداث والعمليات الفعلية المرتبطة بالشركة، ومحصلة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للتحكم في كمية ونوعية المعلومات المحاسبية المعلن عنها في التقارير والقوائم المالية ينصب تأثيرها زيادةً أو تخفيضاً لجودة الأرباح المعلنة من خلال سعيها لإبراز الجانب المشرق والإيجابي لأدائها، لتحقيق رضا الملاك الحاليين والمحتملين وبقية الجهات الأخرى.

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن تعدد بدائل القياس وما تتيحه لإدارة الشركات والى النظم المحاسبية ومخرجاتها من بيانات وتقارير مالية وضعت العمل المحاسبي في تحدٍ جديد وهو أثر تلك الأساليب والسياسات المحاسبية على جودة الأرباح وعلى ملاءمة ودرجة الثقة بالتقارير المالية للشركات من قبل أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات الرشيدة.

2-1 مشكلة الدراسة

يعتمد الكثير من أصحاب المصالح (stakeholders) في اتخاذ قراراتهم بشكل رئيس على القوائم والتقارير المالية التي تشتمل على أساليب وبدائل قياس متعددة لبنود القوائم المالية. فقد أتاحت معايير التقارير المحاسبية الدولية لإدارة الشركات من الأساليب المحاسبية ما يمكنها من التأثير في الأرباح زيادةً أو نقصاً، ويمكن القول بأن الدافع إلى ذلك، في جزء منه هو تعارض المصالح بين إدارة الشركة والأشخاص الخارجيين بالنسبة للشركة. فالأشخاص الذين في الداخل، مثل الملاك المسيطرين على الشركة أو المديرين، قد يلجئون إلى استخدام سيطرتهم من أجل جني مكاسب

أو منافع لأنفسهم على حساب مصالح المساهمين الآخرين، ويعنى ذلك قيامهم بتطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الربح المنشور تجنباً لمواقف تعاقدية معينة ، أو للتقرير عن مستوى مرضى من الربح باعتباره المقياس التقليدي لأداء الإدارة . وعلى الرغم من أن هذه الأساليب المحاسبية يمكن توقع حدوثها في بيئة الأعمال من جانب متخذي القرارات والباحثين إلا أن إقامة الدليل عليها وتفسير أسباب حدوثها والدوافع الكامنة وراءها يعد عملية ليست سهلة نسبياً ، وان هذا الدليل متى تم تقديمه فإنه يمثل إضافة علمية الى الفكر المحاسبي .

إن الإدارة بتدخلها بعمليات القياس والإفصاح المالي تؤدي إلى التأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة في التقارير والقوائم المالية المنشورة ، مما قد يؤثر في جودة المعلومات ، أو ينعكس سلباً أو إيجاباً على القرارات المتخذة من جانب الأطراف ذات العلاقة.

بناءً على ما تقدم فإن الغرض من هذه الدراسة هو معرفة هل هناك تأثير له دلالة إحصائية لإستخدام الإدارة للأساليب والطرق والسياسات المحاسبية المقبولة عموماً على جودة الأرباح، كذلك هل هناك فروق لها دلالة إحصائية في جودة الأرباح بين الشركات الاردنية المساهمة والمدرجة في بورصة عمان بحسب القطاعات الإقتصادية المختلفة.

3-1 عناصر مشكلة الدراسة

ويمكن تحقيق الغرض من الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- أ- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات المساهمة العامة بحسب القطاعات الإقتصادية المختلفة (قطاع المالية، الصناعة، الخدمات)، في جودة الأرباح ؟
- ب- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات المساهمة العامة بحسب القطاعات الإقتصادية المختلفة (قطاع المالية، الصناعة، الخدمات)، في جودة المستحقات ؟
- ت- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات المساهمة العامة بحسب القطاعات الإقتصادية المختلفة (قطاع المالية، الصناعة، الخدمات)، في قدرة الأرباح الحالية على الاستمرارية في المستقبل ؟

- ث- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات المساهمة العامة بحسب القطاعات الإقتصادية المختلفة (قطاع المالية، الصناعة، الخدمات)، في قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ في الأرباح المستقبلية ؟
- ج- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأساليب المحاسبية المستخدمة والمتمثلة في (طرق الإهلاك، أساليب تحديد قيمة المخزون، أساليب تحديد تكاليف البحث والتطوير)، على جودة الأرباح ؟
- ح- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأساليب المحاسبية المستخدمة والمتمثلة في (طرق الإهلاك، أساليب تحديد قيمة المخزون، أساليب تحديد تكاليف البحث والتطوير)، على جودة المستحقات ؟
- خ- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأساليب المحاسبية المستخدمة والمتمثلة في (طرق الإهلاك، أساليب تحديد قيمة المخزون، أساليب تحديد تكاليف البحث والتطوير)، على إستمرارية الأرباح في المستقبل ؟
- د- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأساليب المحاسبية المستخدمة والمتمثلة في (طرق الإهلاك، أساليب تحديد قيمة المخزون، أساليب تحديد تكاليف البحث والتطوير)، على قدرة الأرباح الحالية في التنبؤ في الأرباح في المستقبل ؟

4-1 فرضيات الدراسة:

تمت صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى (Ho): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات المساهمة العامة بحسب القطاعات الإقتصادية المختلفة (قطاع المالية، الصناعة، الخدمات)، في جودة الأرباح المعلن عنها.

الفرضية الفرعية الأولى (Ho) : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات المساهمة العامة بحسب القطاعات الإقتصادية المختلفة (قطاع المالية، الصناعة، الخدمات)، في جودة المستحقات.

الفرضية الفرعية الثانية (Ho) : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات المساهمة العامة بحسب القطاعات الإقتصادية المختلفة (قطاع المالية، الصناعة، الخدمات)، في قدرة الأرباح الحالية على الاستمرارية في المستقبل.

الفرضية الفرعية الثالثة (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات المساهمة العامة بحسب القطاعات الاقتصادية المختلفة (قطاع المالية، الصناعة، الخدمات)، في قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ في الأرباح المستقبلية.

الفرضية الرئيسية الثانية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأساليب المحاسبية المستخدمة والمتمثلة في (طرق الإهلاك، أساليب تحديد قيمة المخزون، أساليب تحديد تكاليف البحث والتطوير)، على جودة الأرباح.

الفرضية الفرعية الأولى (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأساليب المحاسبية المستخدمة والمتمثلة في (طرق الإهلاك، أساليب تحديد قيمة المخزون، أساليب تحديد تكاليف البحث والتطوير)، على جودة المستحقات.

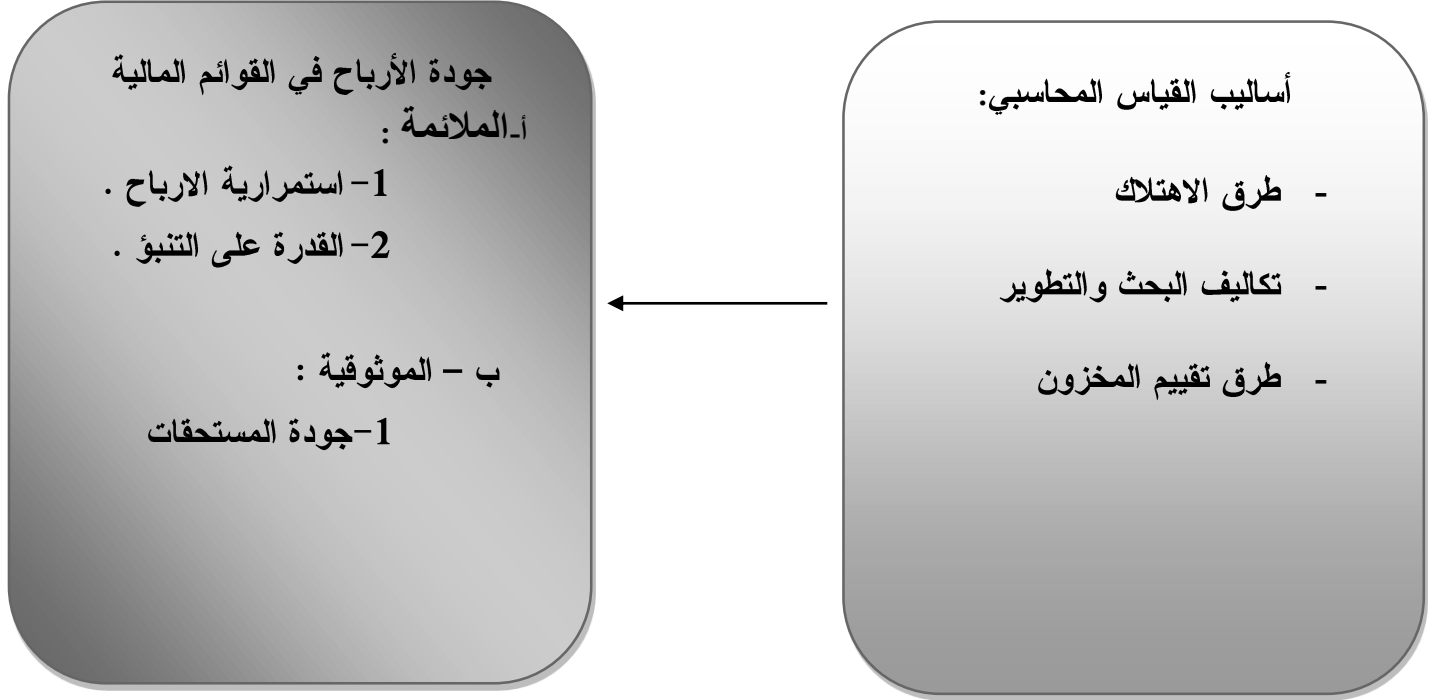
الفرضية الفرعية الثانية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأساليب المحاسبية المستخدمة والمتمثلة في (طرق الإهلاك، أساليب تحديد قيمة المخزون، أساليب تحديد تكاليف البحث والتطوير)، على قدرة الأرباح الحالية على الاستمرارية في المستقبل.

الفرضية الفرعية الثالثة (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأساليب المحاسبية المستخدمة والمتمثلة في (طرق الإهلاك، أساليب تحديد قيمة المخزون، أساليب تحديد تكاليف البحث والتطوير)، على قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ في الأرباح المستقبلية.

5-1 أمودج الدراسة

المتغيرات المستقلة independent Variables

المتغير التابع dependent variable



شكل رقم (1) أمودج الدراسة إعداد الباحث

6-1 محددات الدراسة

واجهت الباحث عدداً من المحددات أثناء القيام بإجراء الدراسة تمثلت في النقاط التالية:

- 1- استخدم الباحث أسلوب التدفقات النقدية بدلا من أسلوب الميزانية في احتساب إجمالي المستحقات، بسبب توافر المفردات اللازمة للإحتساب في البيانات المالية للشركات وفق أسلوب التدفقات، وكون أسلوب الميزانية يتطلب بيانات غير متوافرة في التقارير المالية للشركات وفي هيئة الأوراق المالية.
- 2- نتائج النماذج المستخدمة في تقدير كل من المستحقات الاختيارية، جودة المستحقات، الاستمرارية للأرباح، وقدرتها على التنبؤ، هي في النهاية تقديرية.
- 3- قائمة المركز المالي للبنوك لا تشمل على حساب المدينين، وهو احد عناصر النماذج المستخدمة، وقد استعاض الباحث عنه بحساب التسهيلات الائتمانية المباشرة.

7-1 التعريفات الإجرائية:

- 1- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS: المعايير والتفسيرات التي تبناها مجلس المعايير الدولية، وتتألف من :- المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية ؛ معايير المحاسبة الدولية ؛ التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية . (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 2010، ص. 35).
- 2- القياس Measurement: عملية تحديد المبالغ النقدية التي يتم بمقدارها الاعتراف بعناصر البيانات المالية وتسجيلها في الميزانية العمومية وبيان الدخل (International Financial Reporting standards, 2010, p.1820).
- 3- الأهمية النسبية للمعلومات: هي الخاصية الحاكمة لكافة الخصائص النوعية للقوائم المالية ويعتمد تطبيقاتها على اعتبارات كمية او نوعية او على كل منها، والأهمية النسبية تحدد أهمية المعلومات في القوائم المالية (International Financial Reporting standards, 2010, p.1820).
- 4- جودة الأرباح Earning quality : هي الأرباح التي تتصف بالخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية وهي الملاءمة والموثوقية، التي تقابل الأهداف الرئيسة للإبلاغ المالي من حيث تمكين مستخدمي البيانات المالية من مستثمرين ومقرضين من اتخاذ القرارات الرشيدة ، وهناك خمس صفات لملائمة الأرباح المحاسبية وهي، استمرارية الأرباح المحاسبية، وقدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ، وتمهيد الأرباح المحاسبية، وقيمة التغذية العكسية، وتوقيت الاعتراف المحاسبي، كما أن هناك أربع صفات لموثوقية الأرباح المحاسبية وهي، اقتراب الربح المحاسبي من النقد، وجودة المستحقات، والتحفظ المحاسبي، والحياد. (Pittman and Fortin, 2004).
- 5- إدارة الأرباح Earnings Management : تدخل الإدارة المقصود بالتقارير المالية والعمليات من أجل التأثير في بعض ذوي المصالح (Stakeholders) حول الأداء الاقتصادي للشركة ، أو من أجل التأثير في الأطراف المتعاقدة مع الشركة التي تعتمد على المعلومات والبيانات المحاسبية الواردة في هذه التقارير (Healy and Wahlen, 1999, p. 368).

6- المحاسبة الإبداعية Creative Accounting : هو اختيار مدروس من قبل الإدارة و من قبل المحاسبين للسياسات المحاسبية، للتلاعب بنتائج البيانات المالية وبحيث تحقق اهداف الادارة (Blake, et al., 2000, P 136).

7- المستحقات الإختيارية Discretionary Accruals : وتمثل ذلك الجزء من المستحقات الكلية غير الطبيعية (Abnormal) الناجمة عن تدخل الادارة لاختيار السياسات والأساليب المحاسبية التي تستطيع من خلالها أن تؤثر في البيانات المالية المعلن عنها، (Joes, 1991, p.193-228).

8- المستحقات غير الإختيارية Nondiscretionary Accruals : وتمثل ذلك الجزء من المستحقات الكلية الطبيعية (Normal) الناجمة عن النشاط الطبيعي للشركة ، (Joes, 1991, p.193-228).

9- الملاءمة relevance : هي من الخصائص النوعية الاساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، و يجب ان تؤثر المعلومة او تحدث اختلافا في القرار حتى تعتبر ملائمة لاتخاذ القرار الاقتصادي، وهي تساعد مستخدمى الإبلاغ المالي في التنبؤ بالمستقبل من خلال قراءة نتائج الماضي والحاضر والأحداث المستقبلية، ومما يعني بأن هذه الخاصية لها قيمة تنبؤية وكذلك لها قيمة استرجاعية (تغذية راجعة)، وبالتالي يجب أن تكون بين أيدي المستخدمين في الوقت المناسب. (keiso, et al., 2005 p.32).

10- الموثوقية Reliability : وهي الخاصية التي تعتبر المعلومات المحاسبية موثوقا بها او يمكن الاعتماد عليها اذا عبرت عن مدى قابلية التحقق للمعلومة، وأنها خالية من الخطأ والتحيز بشكل معقول، ويتم تمثيلها بعدالة وصدق.

11- تحفظ الأرباح المحاسبية Earnings Conservative: أحد المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP التي تطبقها المنشآت في مختلف دول العالم، ووفقاً للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية [IASB]، يتضمن الحذر أو التحفظ عدم المبالغة في تقييم الأصول أو الدخل، وعدم تقييم الالتزامات أو النفقات بأقل مما يجب (International Financial Reporting standards, 2010, p.1826).

12- السياسة المحاسبية (Accounting Policies) : هي الاطار للمعايير المحاسبية

والآراء والتفسيرات والقواعد والتنظيمات المستخدمة من جانب الشركات في اعداد التقارير المالية
(Hendrickson and Breda, 1992, P.235).

13- صافي القيمة البيعية (NSP) Net sale price: صافي سعر بيع الأصل أو قيمة استخدامه، أيهما أعلى.

14- القيمة القابلة للتحقق (NRV) Net Realisable Value: القيمة العادلة للأصل مخصوما منها التكاليف حتى البيع أو قيمة استخدامه، أيهما أعلى.

15- القوائم المالية Financial statements: تشمل المجموعة الكاملة من البيانات المالية كما يلي:- بيان المركز المالي؛ بيان الدخل؛ بيان يوضح التغيرات في حقوق الملكية؛ بيان التدفقات النقدية؛ والملاحظات التي تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى. (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 2010، ص. 1809).

8-1 أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة مجالات :

أ- فأسلوب القياس في المحاسبة يعد بمثابة الركن الأساسي الذي يعتمد عليه في تقييم الثروات والموجودات ، إذ أنه بمقدار ما يكون الأسلوب المتبع بالقياس مناسباً للتقييم المالي للثروات والموجودات، تتحقق الأهداف المحاسبية والمالية المنشودة ، وبالتالي يؤثر في حل المشكلات المتعلقة بتطبيق الأنظمة المالية من إعادة تقييم الأصول أو المخزون أو أي مستودع آخر للقيمة وكذلك إختلاف مستوى جودة الأرباح التي يتم الإعلان عنها من قبل الشركات المساهمة العامة .

ب- كما تنبع أهمية هذه الدراسة من التطبيقات العملية لنتائجها المتوقعة فإذا ما أثبتت النتائج وجود علاقة ما بين أساليب القياس المحاسبي المتعددة وجودة الأرباح المحاسبية فإن ذلك سيساعد كافة الأطراف على اختيار بدائل أو أساليب محاسبية التي تؤدي ارتفاع جودة الأرباح المحاسبية ، ومن ناحية أخرى تساعد هذه الدراسة جميع مستخدمي البيانات المالية والمحاسبية على معرفة صفات الأرباح المحاسبية الأكثر أهمية وعلاقتها بأسلوب القياس المستخدم .

ج- تكمن اهمية الدراسة في إن تقديم معلومات محاسبية أفضل يساعد المستثمرين على التمييز بين الاستثمارات الجيدة والسيئة، التي تخفض مخاطرة التقدير، وبالتالي تخفض تكلفة حقوق الملكية، كما إن تقديم معلومات محاسبية أفضل يساعد المستثمرين على تمييز المديرين الجيدين والذي يخفض تكاليف الوكالة وبالتالي تكلفة حقوق الملكية وزيادة الاتصال بين الأرباح المحاسبية والاقتصادية، وما بين الإدارة وأصحاب المصالح بشكل عام .

9-1 هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة الى ستة فصول وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول :

وتضمن الإطار العام للدراسة، حيث اشتمل على المقدمة لموضوع الدراسة، ومشكلة الدراسة وعناصرها، ومن ثم الفرضيات التي قامت عليها الدراسة بالإضافة الى أمودج الدراسة ، واحتوى ايضا على التعريفات الإجرائية المتعلقة بالدراسة وكذلك أهمية الدراسة.

الفصل الثاني:

تضمن هذا الفصل الإطار النظري والذي كان الباعث لإجراء الدراسة وانطلقت منه مشكلة الدراسة .

الفصل الثالث:

تضمن هذا الفصل مراجعة للأدب المحاسبي، والدراسات السابقة ذات المساس بمشكلة الدراسة سواء الدراسات العربية أو الاجنبية منها .

الفصل الرابع :

وقد تضمن هذا الفصل المنهجية المتبعة في إجراء الدراسة، حيث تم تعريف المجتمع والعينة المستخدمة بالدراسة وأدوات جمعها، والتعريف بمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها والمعالجة الاحصائية للبيانات المالية للعينة المختارة.

الفصل الخامس:

تضمن هذا الفصل النتائج التي أسفرت عنها الدراسة من حيث الاجابة عن أسئلة الدراسة الموضوعية، وإختبار الفرضيات وعرض ما تم التوصل اليه من نتائج.

الفصل السادس:

تناول هذا الفصل النتائج التي أسفرت عن الدراسة، والتوصيات المقترحة من قبل الباحث.

الفصل الثاني

الإطار النظري

1-2 مفهوم جودة الأرباح

2-2 حوافز الإدارة للتأثير على جودة الأرباح

3-2 مداخل تفسير ممارسات الإدارة في اختيارها للسياسات المحاسبية

4-2 جودة الأرباح والتحفيز المحاسبي

5-2 الأساليب المتبعة للتأثير في جودة الأرباح

6-2 جودة الأرباح والحاكمة المؤسسية

7-2 قياس جودة الأرباح

الفصل الثاني

الإطار النظري

1-2 مفهوم جودة الأرباح

1-1-2 مقدمة

تطور مفهوم جودة الأرباح في سياق تزايد الأدلة على إدارة الأرباح، إلا أن جودة الأرباح كمفهوم في حد ذاته لا يحمل معنى واضحاً وقد استخدم مع تفسيرات مختلفة بل انه يعتبر غامضاً إلى حد ما، والأدب المحاسبي زاخر بالعديد من التعريفات لجودة الأرباح يتصل بعضها باستمرار الأرباح (السلاسل الزمنية لخصائص الأرباح) أي أن المنشأة قادرة على المحافظة على أرباحها في الأجل الطويل، وبعبارة أخرى أن الأرباح الحالية مؤشر جيد على الأرباح في المستقبل، ويرتبط البعض الآخر بالتمثيل الصادق بالأرباح المحققة ومدى محافظتها على ثروات الملاك، وسيقوم الباحث لاحقاً بالتعرض إلى العديد من هذه التعريفات.

قدم مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) Financial Accounting Standards Board (FASB) إطاراً متكاملاً لجودة الأرباح، فالتوصية رقم (١) الصادرة عنه في عام ١٩٧٨ حددت هدف توفير المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات كهدف أساسي من أهداف المحاسبة المالية. وفي التوصية رقم (٢) الصادرة في عام ١٩٨٠ حدد المجلس خاصيتين أساسيتين يجب توافرها في المعلومات المحاسبية لكي تكون مفيدة لاتخاذ القرارات، الخاصية الأولى هي الملاءمة (Relevance) أما الخاصية الثانية فهي إمكانية الاعتماد عليها (Reliability) وتكون المعلومات المحاسبية مناسبة، إذا كانت معرفتها تفيد متخذ القرار، ولكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمتخذ القرار يجب أن تساعد على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية، كما أن المعلومات المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها هي التي تعطي تمثيلاً أكثر وتعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، والمعلومات المحاسبية المناسبة والتي تتصف بالجودة تعكس بشكل موضوعي غير متحيز نتائج الأنشطة الاقتصادية (Needles, et al., 2002).

إن مفهوم جودة الأرباح يعني الأرباح التي تتصف بالسماة والخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية وهي الملاءمة والموثوقية، التي تقابل الأهداف الرئيسة للإبلاغ المالي من حيث تمكين مستخدمي البيانات المالية من مستثمرين ومقرضين من اتخاذ القرارات الرشيدة (أبو نصار وآخرون، 2011).

وإذا كانت فئة المستثمرين هم أهم فئة من فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية كما أشارت بذلك قائمة المفاهيم رقم (1) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية المشار إليها أعلاه فإنه يجب توفير المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المنشورة في توقيت ملائم وبحيث تتمكن هذه الفئة من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، فالتأخير في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة يزيد من مستوى عدم التأكد المرتبط بقرارات المستثمرين، مما يؤدي إلى انخفاض فعالية وجودة قرارات الاستثمار من خلال التوجيه غير السليم للمدخرات.

2-1-2 مفهوم جودة الأرباح ومبدأ الدورية

تعد التقارير المالية عن فترة زمنية طويلة نسبياً، كما يتم نشرها للاستخدام الخارجي بعد فترة زمنية طويلة من نهاية السنة المالية قد تصل في بعض الأحيان إلى ستة أشهر، وهي مصدر المعلومات الرسمي الصادر عن الوحدة الاقتصادية، المتاحة أمام المستثمر عند اتخاذ قراراته الاستثمارية، سواء اعتمد عليها بطريق مباشر أو عن طريق غير مباشر بواسطة المحللين الماليين.

لهذا نجد ان غالبية الشركات اتجهت إلى الخروج عن قاعدة السنوية عند إعداد تقاريرها المالية المنشورة، ومعظم دول العالم أصدرت تشريعات ألزمت بموجبها الشركات المساهمة المسجلة أسهمها في سوق الأوراق المالية بإصدار تقارير مالية مرحلية أقل من سنة، ونشرها بعد فترة زمنية قصيرة من نهاية الفترة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تلزم لجنة البورصة الأمريكية (SEC) Exchange Commission شركات المساهمة المسجلة أسهمها في بورصة الأوراق المالية بإصدار تقارير مالية ربع سنوية يطلق عليها (Q10) وإلزامها بنشرها خلال ثلاثة أيام فقط من نهاية الفترة الربع سنوية، وفي المملكة المتحدة تقوم الشركات بإصدار تقارير مالية نصف سنوية (Feldman, 2003) ، في حين ان أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) International Accounting Standerds Committee، في عام 1998 معيار المحاسبة الدولي رقم (34) "التقارير المالية المرحلية" بينت خلالها الحد الأدنى من محتوى التقرير المرحلي وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية (International Financial Reporting Standards, P 742, 2010).

في المملكة الاردنية الهاشمية نصت المادة (142) من قانون الشركات لسنة 2006 وتعديلاته على ان يعد مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة تقريراً كل ستة اشهر يتضمن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفق النقدي والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية مصادقاً عليه من مدقق حسابات الشركة ويزود المراقب بنسخة من التقرير خلال ستين يوماً من انتهاء المدة. كما أن تعليمات الحاكمية الصادرة عن سوق عمان المالي فرضت على الشركة أن توفر الإفصاحات الكافية للمساهمين والمستثمرين بصورة دقيقة وواضحة وغير مضللة وفي الأوقات المحددة، وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة مما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم، بما في ذلك الإفصاحات المتعلقة بكل من : (1) التقارير الدورية، (2) المعلومات الجوهرية .

تعتبر الدراسات المحاسبية، منذ زمن بعيد، أن الأرباح المحاسبية المعلن عنها في التقارير المالية هي أهم معلومة بالنسبة للمتعاملين في أسواق رأس المال. كما يلعب هذا الرقم دوراً كبيراً في كافة الاتفاقيات التي تعقدها المنشأة مع الأطراف الخارجية، فرقم الأرباح يعتبر مقياساً ملخصاً لكل عمليات الشركة (Dechow et al. 1998) كما يرى (Nikkinen, et al., 2004) أن رقم الأرباح يستخدم كمتغير أساسي في نماذج تقييم الأصول بما فيها نماذج خصم التدفقات ونماذج الدخل المتبقي مثل القيمة الاقتصادية المضافة، كما يلعب رقم الأرباح دور هام في الاتفاقيات الخاصة بالتعاقدات الخاصة بالاقتراض والمكافآت وعلى الرغم من أن الدراسات المحاسبية في أغلبها تتفق على أن الأرباح المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق هي أفضل مقياس لأداء الشركات إلا أن عدداً من الدراسات أشارت نتائجها إلى أن الإدارة قد تسئ استخدام الحرية الممنوحة لها في تطبيق أساس الاستحقاق مما يترتب على ذلك أن يصبح رقم الأرباح المحددة وفقاً لهذا الأساس غير جيد وغير معبر عن حقيقة أداء الشركة، وهذا ما يعرف في الفكر المحاسبي بإدارة الأرباح.

إن النظام المحاسبي يعتبر نظاماً تفاعلياً يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والقانونية من خلال مبادئ محاسبية مقبولة قبولاً عاماً بهدف ضبط وترشيد الممارسات المحاسبية العملية، وبذلك تخضع أساليب القياس المحاسبي إلى مؤثرات بيئية محيطة، بما فيها رغبات الأطراف ذات العلاقة المؤثرة والمتأثرة بالدخل المحاسبي، فالمنشأة تتبادل المعلومات والمدخلات والمخرجات مع البيئة المحيطة بها، ويتوقف استمرارها على مدى قدرتها على التكيف والمواءمة معها. إن التقارير والقوائم المالية تمثل المصدر الرئيس للمعلومات التي يعتمد عليها مستخدموها

في اتخاذ قراراتهم، والأرقام التي تتضمنها هي محصلة لعمليات قياس خضعت الى أسس اتبعتها إدارة المنشأة الاقتصادية بالاعتراف بالإيرادات والمصروفات، وكذلك لنوع الأساليب المحاسبية المتبعة في القياس مثل طرق احتساب الاهتلاك، وطرق تقييم المخزونالخ. إن معايير المحاسبة الدولية قد سمحت بتعدد بدائل المعالجات المحاسبية لكثير من الأحداث بحيث تنسجم مع الظروف البيئية المحيطة بها، إلا أن الإدارة قد تستغل المرونة المتاحة لتحقيق ما ترغب من أهداف، مما يجعل عملية الاختيار للأساليب والسياسات المحاسبية عملية تحكمية من قبلها والتي تعكس التأثير النهائي للعوامل والدوافع المؤثرة في سلوكها.

على الرغم من أن المحاسبة على أساس الاستحقاق يحتمل أن تنتج تقارير مالية أكثر مناسبة ويمكن الاعتماد عليها، إلا أن هذا الاحتمال يتوقف على اختيارات الإدارة، فالمبادئ المحاسبية المقبولة تعطي الإدارة حرية الاختيار فيما يتعلق بالتقدير والتصنيف وتخصيص المصروفات والإيرادات على الفترات المحاسبية، واختيار الإدارة قد يؤثر على إمكانية الاعتماد على التقارير المالية المعدة وفقا لأساس الاستحقاق، لأن الإدارة قد تستخدم حرية الاختيار الممنوحة لها لتحسين جودة رقم الأرباح التي تتضمنها التقارير المالية وقد تستخدم هذه الحرية كأداة لإدارة الأرباح.

إن قرار الاختيار بين البدائل المحاسبية، يقوم أساسا على افتراض وجود علاقة سببية بين خصائص الوحدة المحاسبية (المنشأة) واختيارها للطرق والأساليب المحاسبية المتاحة، والتي من شأنها التأثير في دقة المعلومات المنشورة في التقارير والقوائم المالية، المستخدمة من قبل الأطراف ذات العلاقة، لذلك تبرز الحاجة إلى ترشيد اتخاذ القرارات، وزيادة وعي كل هذه الأطراف بدلالة الأرقام المحاسبية المنشورة.

2-1-3 تعريف جودة الأرباح

اهتمت العديد من الدراسات بجودة الأرباح وممارسات الإدارة وباستغلالها المرونة المتاحة باختيار البدائل المحاسبية في عمليات القياس والإفصاح المالي، وقد ورد في الأدب المحاسبي أكثر من تعريف لمفهوم جودة الأرباح ومن هذه التعريفات:

- تعريف شيبير وفنسننت (Schipper and Vincent, 2003) بأنها الأرباح التي تمثل بصدق الأرباح المحققة والتي تتفق مع المحافظة على الثروة.
- وقد عرف كل من ديكو و سكراند (Dechow and Schrand, 2004) جودة الأرباح بالاعتماد على هدف التحليل المالي المتمثل في تقييم الأداء الحالي للشركة والى اى مدى يمكن الاعتماد على هذا التنبؤ في المستقبل.
- كما بين (Demerjian et al, 2007)، ان مفهوم جودة الأرباح يرتبط بمدى استمرارية الأرباح، حيث كلما كان إرتباط المستحقات بالتدفقات النقدية أكبر دل ذلك على ان الأرباح تتمتع بجودة أعلى.
- اما تشان (Chan et al., 2004) فينظر الى جودة الأرباح باعتبارها مؤشر يعكس الاسس والأساليب المحاسبية المستخدمة.
- اما مايكل (Mikhail et al., 2003) فيستخدم تعريف اخر : بأنها الدرجة التي تربط أرباح الشركة في الماضي مع التدفقات النقدية المستقبلية.
- اما ريتشاردسون (Richardson et al., 2001) فيعرفها بأنها درجة معرفة أي اداء للأرباح سيستمر في الفترة المقبلة.
- اما روزنر (Rosner, 2003) فقد عرفها بأنها اختيار مدروس للعمليات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية أو التغيير بالطرق والسياسات المحاسبية المتاحة من قبل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والمعروفة من قبل مستخدمي القوائم المالية التي يتم الإفصاح عنها.
- فليتمان و اولسن (Feltham and Ohlson, 1995) عرف جودة الأرباح على انها مدى قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح غير العادية اعتمادا على التقارير المحاسبية المختلفة 0 من خلال التعريفات التي ذكرت نلاحظ أنه لا يوجد تعريف موحد لجودة الأرباح، فقد وصفها كل باحث من منظوره الخاص به، إلا أننا نجد بان هناك نقاط مشتركة بينها، فجميعها يركز على ممارسات الإدارة وتدخلها في عمليات القياس والإفصاح المالي، إلى جانب أن هناك العديد من الأهداف التي تتحقق من خلال الاهتمام بجودة الأرباح. ويرى الباحث أن تعريف شيبير وفنسننت (Schipper and Vincent,) (2003

كان أكثر شمولاً، ف جودة الأرباح هي الأرباح التي تمثل بصدق الأرباح المحققة والتي تتفق مع المحافظة على الثروة (الأرباح الاقتصادية) ، بحيث أن الأرباح التي تعلنها المنشأة تعبر بصدق وواقعية عن الأرباح الحقيقية والفعلية للشركة، وبمعنى آخر فإن أرباح الشركة المنشورة ذات وجود نقدي فعلي ملموس، وأن هذه الأرقام ليس فيها مبالغت أو أرقام احتمالية.

2-2 حوافز الإدارة للتأثير في جودة الأرباح

1-2-2 الدراسات التي تناولت حوافز الادارة

- تعد دراسة هيبورث (Hepworth, 1953) من الدراسات المبكرة في تحليل حوافز الإدارة في تمهيد الدخل الدوري للمنشأة للفترات المتعاقبة وتحديد الوسائل المستخدمة من قبلها، وحددت الدراسة دوافع الإدارة وكانت على النحو التالي:

- تنمية العلاقة بين الإدارة والمساهمين والعاملين في المنشأة.
- استقرار سياسة توزيع حصص الأرباح.
- تخفيض العبء الضريبي.

أوضحت الدراسة أن الإدارة هي مركز العلاقة بين المستثمرين والعاملين والدائنين، فكلما كان مستوى الدخل مستقرًا ازدادت الثقة بالإدارة والرضا عنها من قبل المستثمرين والدائنين، ويحدث العكس عندما يكون متقلباً، فاستقرار مستوى الدخل يعني استقرار سياسة توزيع الأرباح، وتقليل من مطالبات العاملين بزيادة الأجور، وتحسين ظروف عملهم، وقد حدد هيبورث (Hepworth) الوسائل التي من خلالها تؤثر الإدارة في مستوى الدخل والحفاظ عليه بالفترات المتعاقبة وهي:

- 1- التلاعب بالإيرادات (Revenues Manipulation) .
- 2- المحاسبة عن النفقات المؤجلة والأصول غير الملموسة (Deferred Charges and Intangible Assets).
- 3- محاسبة الممتلكات (Property Accounting) .
- 4- محاسبة الاحتياطات (Reserve Accounting) .
- 5- معالجة النفقات غير المتكررة (Treatment of non-Recurring Charges) .

- كما قام جوردون (Gordon, 1966) بتحليل حوافز الإدارة وممارستها في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة، للتأثير في التقارير والبيانات المالية، وقد ركز على العلاقة بين المساهمين وإدارة الشركة وافترض بأن العلاقة تتحدد بينهما بما يلي:

- 1- موقف المساهمين من الإدارة يرتبط بتقدير الأرباح المستقبلية.
- 2- تقديرات المساهمين للأرباح المستقبلية تعتمد على أرباح السنوات السابقة.
- 3- اختيار المساهمين للإدارة يكون جيد عندما يكون الدخل الفعلي المعلن قريباً من للدخل المقدر، وأن الإدارة تعمل على تعظيم ثروة المساهمين.

وطرح جوردون سؤالاً يتعلق بالطرق والسياسات المحاسبية التي يجب أن تختارها الإدارة عند إعداد التقارير المالية، من أجل نيل رضا المساهمين وصاغ الافتراضات التالية:

الافتراض الأول : إن المعيار الذي تستخدمه الإدارة لاختيار الطرائق والسياسات المحاسبية هو من أجل تعظيم منفعتها ورفاهيتها.

الافتراض الثاني: منفعة الإدارة ورفاهيتها تزداد من خلال:

- الأمان الوظيفي واستقراره.

- مستوى ومعدل النمو بدخل الإدارة.

- مستوى ومعدل النمو بحجم الشركة.

الافتراض الثالث: يعتمد تحقيق أهداف الإدارة بالافتراض الثاني على رضا المساهمين عن أداء عمل الشركة.

الافتراض الرابع: يزداد رضا المساهمين عن أداء عمل الشركة بالاعتماد على معدل نمو دخل الشركة، أو بزيادة معدل العائد على رأس المال.

وقد خلاص جوردون إلى أن الإدارة تختار الاساليب والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى الثبات النسبي للزيادة في دخل الشركة للسنوات المتعاقبة، ومن أجل تحقيق الافتراضات الأربعة فإن الإدارة ضمن الإمكانيات المتاحة لها، وبما تسمح به المعايير المحاسبية تسعى إلى:

1- تمهيد الدخل Smooth reported income.

2- تمهيد معدل النمو في الدخل Smooth the rate of income growth

وتعد دراسة جوردن من الدراسات الأولى المستخدمة للنظرية الوضعية في تحليل دوافع الإدارة. أما واتس وزيمرمان (Watts and Zimmerman, 1978) فقاما بتحليل حوافز الإدارة باختيار الاساليب والسياسات المحاسبية البديلة، وقد انتقدا فرضيات جوردون بافتراضه أن رضا المساهمين دالة موجبة للدخل المحاسبي، وهذا الافتراض يجنب التعارض بين المساهمين والإدارة، إذ يقضي ضمنا بأن زيادة أسعار الأسهم تلازم دائما الزيادة في الدخل المحاسبي، وافترض الباحثان أن مصلحة الإدارة دالة موجبة مع الحوافز المستقبلية، وأن الإدارة تختار الاساليب والسياسات المحاسبية من أجل تعظيم منفعتها المتمثلة في الأجر والمكافآت النقدية وتوزيعات الأسهم، وقد خلص الباحثان إلى أن هناك محددات تؤثر في ثروة الإدارة ورفاهيتها وبالتالي على قراراتها فيما يتعلق باستغلال الموارد، وكيفية اختيار الاساليب والسياسات المحاسبية البديلة على اعتبارها جماعة مؤثرة تسعى إلى تحقيق مصالحها من خلال:

1. تخفيض أو تأجيل المدفوعات الضريبية.

2. تطبيق التشريعات التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف السياسية.

3. تخفيض تكاليف إنتاج المعلومات.

4. وجود خطط حوافز ترتبط بالدخل المحاسبي.

ويرى الباحثان أن الإدارة باستخدامها الوسائل المذكورة تعمل على زيادة التدفقات النقدية للشركة مما يؤدي إلى زيادة أسعار أسهمها، وزيادة مباشرة في مكافآت وتعويضات المديرين، فالشركات كبيرة الحجم التي تتعرض إلى ضغوط سياسية ورقابة حكومية زائدة تقوم باختيار الاساليب المحاسبية التي من شأنها تخفيض الأرباح، لأنه يترتب على التخفيض ما يلي:

1. انخفاض الضرائب.

2. ضمان الحصول على قرارات حكومية مرغوبة.

3. انخفاض الضغوط السياسية.

كما تعد دراسة واتس وزيمرمان (Watts and Zimmerman) ركنا أساسيا في بلورة إطار للنظرية الوضعية بحيث تربط بين الممارسات المحاسبية وبين أهداف ممارستها في ظل قياسي كمي يعتمد على الاختبار، وحسب ما ورد في الدراسات نجد بأن هناك حوافز تدفع الإدارة إلى استخدام وسائل لتمهيد دخلها من أجل منافعها وتنازل رضا المساهمين فالمحافظة على مستوى الدخل ومعدلات نموه يؤدي إلى جعل سياسة توزيع الأرباح مستقرة.

قام بيدلمان بدراسة مدى نجاح الشركات في تمهيد دخلها (Beidleman, 1973) وخلص إلى أن تمهيد الدخل يمثل قيام بعض المديرين بتقليص التغيرات في مستوى الأرباح إلى الدرجة التي تسمح بها المبادئ المحاسبية المقبولة، وقد وضع افتراضين للإدارة تحفزها لتمهيد أرباحها السنوية المعلنة وهي: الافتراض الأول: الاستقرار بتدفق الأرباح يؤدي إلى الاستقرار بدفع حصص أرباح، مما يحفز مجلس الإدارة أن يضع أساسا لصياغة سياسة توزيع حصص الأرباح.

الافتراض الثاني: تعزيز الطبيعة الدورية للدخول المعلنة وذلك بهدف تخفيض الارتباط بين العوائد المتوقعة للشركة مع عوائد محافظ السوق.

ونستنتج مما ورد في الدراسات السابقة أن الهدف الأساسي لإدارة الأرباح هو العمل على المحافظة على مستوى الدخل ومعدلات نموه من أجل إظهار الأرباح أكثر استقرارا وثباتا، وهذا يعطي انطبعا عن انخفاض خطورة الاستثمار في الشركة وزيادة الثقة بالإدارة من قبل المساهمين والدائنين، وقد يكون عاملا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم، واستقرار سياسة توزيع حصص الأرباح، وتخفيض الكلف السياسية وتعظيم منافع الإدارة.

- كما أشار ملفورد و كوميسكي (Mulford and Comisky, 2002) إلى أن الإدارة تستطيع من خلال الحرية أو المرونة التي تسمح بها المبادئ المحاسبية المقبولة أن تغير الانطباع عن أداء الشركة باستخدام الأساليب المحاسبية، إن إساءة استعمال المرونة التي تسمح بها المبادئ المحاسبية لتغيير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية هو ما يطلق عليه إدارة الأرباح، فمرونة المبادئ المحاسبية تسمح للإدارة بإظهار رقم الأرباح الذي يتناسب مع رغبتها.

- أكد سكرودر (Schroeder, et al., 2005 p. 149): أن الإدارة لديها حرية كبيرة لاختيار الإجراءات والأساليب المحاسبية التي تستخدمها لإعداد وعرض القوائم المالية. هذه الحرية المتاحة للإدارة توفر لها الأدوات اللازمة لتحقيق هدفين أساسيين :

1- الهدف الأول هو تطبيق الإجراءات أو السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الإيرادات الخاصة بالفترة الحالية وتخفيض المصروفات الخاصة بنفس الفترة بهدف زيادة الأرباح لأن مكافآت الإدارة عادة ترتبط بالأرباح المقررة .

2- أما الهدف الثاني فهو تعظيم القيمة السوقية للشركة حيث تتأثر كثيرا بتوقعات المحللين للأرباح الربع سنوية والإدارة تعلم أن فشلها في تحقيق أرباح تتفق مع توقعات المحللين سوف يترتب عليه انخفاض القيمة السوقية للشركة لذلك سوف تعمل أيضا على اختيار الإجراءات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح للاتفاق مع تنبؤات المحللين الماليين.

والسؤال الذي يطرح نفسه ان هناك منشآت تحتسب ارباحها بأساليب أكثر جودة من غيرها، لكن جميعها مقبولة، أيضا جودة الارباح وأثرها على قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية للمنشأة لاتزال موضع جدل كبير بين الباحثين، ليف (Lev, 1989) اشار الى ان انخفاض جودة الارباح يمكن ان تكون السبب في انخفاض الارتباط بين تقارير الربحية ومعدل العائد على الاسهم او التقييم السوقى للأرباح المستقبلية. وكثرت التساؤلات والحجج من قبل الباحثين فيما اذا كانت المبادئ المقبولة عموما (GAAP) ينبغي ان تفرض استخدام اساليب وطرق محاسبية موحدة لكافة المنشآت بغض النظر عن نوع المعاملة.

إلا ان ليف (Lev, 1989) يعتقد ان ذلك سيؤثر على القيمة السوقية لأسهم الشركات وعلى القدرة على التنبؤ بأرباحها المستقبلية. على الجانب الآخر اذا كان المديرين يختارون الاساليب المحاسبية التي تعكس بالدرجة الاولى صحة البيانات المالية لشركاتهم فإن على المبادئ المقبولة عموما (GAAP) ان تسمح بمعايير أكثر مرونة .

وفي هذا السياق نجد ان ووك و تيرني و دود (Wolk, Tierney, and Dodd, 2001) ناقشوا اصدار اجراءات وأساليب محاسبية موحدة من خلال تصنيف المبادئ المقبولة عموما الى ثلاث فئات :

1- اساليب وإجراءات موحدة بشكل صارم بحيث تستخدم المنشآت اساليب وطرق موحدة لجميع القيود المحاسبية، مثال ذلك احتساب تكاليف البحث والتطوير كنفقات.

2- أساليب وإجراءات موحدة بشكل محدود بحيث تستخدم المنشآت مجموعة من التعليمات والقواعد لتحديد أية الاساليب والطرق التي يسمح للإدارة باستخدامها للمعاملات والحركات المحاسبية المحددة، مثال ذلك المحاسبة عن التأجير سواء التشغيلي أو التمويلي.

3- أساليب وإجراءات موحدة ومرنة، حيث تمتلك ادارة المنشآت خيار استخدام الاساليب التي تتناسب مع طبيعة عملها، مثال ذلك اختيار اسلوب الاهتلاك قسط الثابت او متناقص.

حاول العديد من محلي اسواق الاسهم ومن هم بمستوى عالٍ من الكفاءة فك لغز اختلاف أساليب القياس المحاسبي والمسموح بها من قبل المبادئ المقبولة عموماً (GAAP)، عدد من الدراسات وجدت ادلة تؤكد على ان المستثمرين انفسهم يعملون على تغيير السياسات المحاسبية المستخدمة في التقارير المالية السنوية، حيث وجد بارون (Barron's, 1995, p.25)، ان السياسة المحاسبية المستخدمة من قبل شركة ميكروسوفت "ذات السياسة المحاسبية الاكثر تحفظاً وخبرةً على الاطلاق في هذه الصناعة" تستخدم سياسة تأجيل 40% من الايرادات المتعلقة بمنتج ميكروسوفت ويندوز 95، حيث عملت على الاعتراف بالاييرادات المؤجلة على مدار 18 شهراً لاحق (تمهيد دخل) حيث بلغ الاثر 800 مليون دولار امريكي على الايرادات خلال شهر آب، 1995 فقط.

لقد اهتمت النظرية الوضعية بتفسير وشرح ما تقوم به الإدارة، بحيث يمكن إجراء تنبؤات عن ممارستها وتحديد دوافعها باختيار الطرائق المحاسبية البديلة، وقد أظهرت العديد من الدراسات في الأدب المحاسبي حوافز الإدارة واتجاهها باختيار الطرائق والسياسات المحاسبية التي من شأنها تخفيض أو زيادة أو تقليل التقلبات التي يمكن أن تحدث بجودة الأرباح المعلنة من فترة مالية الى أخرى، وتأثيرها في البيانات المحاسبية المعلنة، وإن اختيار الإدارة لبديل محاسبي ما هو إلا ردة فعل من قبلها لمجموعة من الآثار المحتملة للمعلومات المعلنة بالتقارير والبيانات المالية، من خلال استعراض المداخل المفسرة لسلوك الإدارة باستغلالها المرونة المتاحة بالمبادئ في اختيار الاساليب و السياسات المحاسبية البديلة، يمكن تلخيص حوافز الادارة للتأثير على جودة الأرباح على النحو التالي:

2-2-2 حوافز الادارة للتأثير على جودة الارباح

أولاً: حوافز تعاقدية.

ثانياً: حوافز تشريعية وسياسية.

ثالثاً: حوافز ضريبية.

رابعاً: حوافز السوق المالي.

ولتفسير وتوضيح دور هذه الحوافز لممارسات الإدارة في اختيارها للطرق والسياسات المحاسبية ستم مناقشة كل منها منفردة لتوضيحها.

1-2-2-2 الحوافز التعاقدية Contractual Incentive

يتصف مستخدمو التقارير والقوائم المالية بأن لديهم نطاقاً واسعاً، ومتضارباً من المصالح، وفي ظل وجود مصالح متضاربة بين الإدارة والمساهمين والدائنين تسعى الإدارة الى إتخاذ قرارات من شأنها تعظيم منفعتها على حساب المنافع المتوقعة لحملة الأسهم، وكذلك حملة الأسهم يكون لديهم الدافع لاتخاذ القرارات التي قد لا تكون مجال اهتمام الدائنين ، ويترتب على وجود هذا التعارض في المصالح تكاليف تعاقدية متعددة، كتكاليف الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتأمين مصالح المساهمين، وتكاليف الإجراءات التي يقوم بها المساهمون للرقابة على عمل الإدارة، والتكاليف التي قد تنشأ من تخفيض في قيمة المنشأة نتيجة الآثار السلبية للقرارات الإدارية، لذلك يتم اللجوء الى العقود من أجل تخفيض الآثار السلبية للتضارب بالمصالح ما بين الإدارة والمساهمين، والإدارة والدائنين، والإدارة والموظفين..... إلخ وفيما يلي أهم العقود:

أ- عقود خطط حوافز الإدارة Bonus Schemes

إن خطط حوافز الإدارة وجدت لترتبط ما بين مصلحة الإدارة المتمثلة في تعظيم منافعها الشخصية، كالمكافآت النقدية، وزيادة الأجور، والأمان الوظيفي، وزيادة العائد من الأسهم الاختيارية، ومصلحة المساهمين المتمثلة في تعظيم قيمة المنشأة، من خلال تحسين أسعار أسهمها في السوق المالي، وتعظيم العوائد على استثمارات المساهمين. إن وجود حوافز اقتصادية لدى مديري الشركات ترتبط بما تحققه المنشأة من أرباح تدفع الإدارة الى إختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي من شأنها زيادة الأرباح المعلنة بهدف تحسين مقاييس الأداء وزيادة حوافزها الإدارية. تعد الإدارة ومالكو الشركة العنصرين الأساسيين فيها، فالمالكون لديهم القدرة على التأثير في الإدارة من خلال إيجاد خطط تعويض ومكافآت للإدارة وذلك بهدف التوفيق بين مصالح الإدارة والمالكين، والإدارة توازن ما بين مصالحها ومصالح المالكين عند ممارستها لإدارة الأرباح عند اقتراب السنة المالية من نهايتها، فإذا ظهرت الأرباح أقل من المتوقع فإن الإدارة تركز على مصالحها وتتخذ إجراءات لزيادة الأرباح خلال الفترة المتبقية من السنة للوصول إلى مستوى الأرباح المعتاد، أم إذا كانت الأرباح أكبر من الأرباح المتوقعة عند اقتراب السنة المالية من نهايتها، فإن الإدارة تقوم بإجراءات لتخفيض الأرباح إلى المستوى المعتاد (Lambert, 2007).

مما سبق نجد أن المساهمين عندما يعقدون خطط حوافز للإدارة ترتبط بالدخل المحاسبي المعلن، فإنهم يفوضون الإدارة باتخاذ القرارات وإدارة موارد الشركة مما يعطي حافزاً لها أن تختار الاساليب والسياسات المحاسبية التي من شأنها أن تعظم منفعتها الذاتية المتمثلة في زيادة ثروتها الشخصية، والأمان الوظيفي لها، وتجنبها للمساءلة عن تقصيرها. فاستقرار الدخل والمحافظة على مستويات نموه يعزز ثقة الأطراف ذات المصلحة بالشركة تجاه الإدارة و يقلل احتمالية التخلي عنها، فالنمو بالدخل يجب أن يكون حقيقياً ناتجاً عن العمليات الإنتاجية وليس ناتجاً عن تطبيق اساليب محاسبية بديلة، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل الأخرى كالضرائب، والكلف السياسية، و المطالبات العمالية بدفع الأجور عند زيادة مستويات الدخل بشكل مرتفع، إن وجود خطة حوافز قد يسهم في تفسير سلوك الإدارة الانتهازي في إدارة الأرباح.

ب- عقود المديونية Debt Contracts.

تعد عقود المديونية من العقود التي تعتمد على الأرقام المحاسبية بشكل مباشر، فالجهات المقرضة تعمل على تقييم مستوى ربحية الشركة المقترضة وقدرتها على الوفاء في التزاماتها، وقد تحدد شروطاً مسبقة لمنح الائتمان، كعدم السماح بإصدار سندات جديدة، أو توزيع أرباح على مساهميها، أو الاندماج مع شركات أخرى إذا زادت نسبة الالتزامات للشركة المقترضة منسوبة إلى حقوق الملكية عن حد معين، لذلك تختار إدارة الشركة المقترضة الطرق والسياسات المحاسبية التي تعظم منفعتها ومنفعة حملة الأسهم دون انتهاك شروط عقد المديونية، فالشركات التي تكون فيها نسبة المديونية (الديون/حقوق الملكية) مرتفعة تميل أكثر من غيرها إلى اختيار طرق وأساليب محاسبية تؤدي إلى زيادة الأرباح .

إن فرضية نسبة المديونية التي حددها واتس وزيمرمان (Watts and Zimmerman, 1990) تحفز إدارة الشركة إلى اختيار طرق وأساليب وسياسات محاسبية تؤدي إلى زيادة الدخل المحاسبي في الفترة الحالية إذا كانت نسبة المديونية مرتفعة . وذلك بهدف تقليل احتمالات انتهاك شروط العقد وخلق انطباع جيد لدى الجهات المقرضة عن قدرة الشركة على السداد، وتجنباً لارتفاع كلفة رأس المال المقترض.

وفي هذا السياق بين بارتوف (Bartov, 1993) أن إدارة الشركة التي تكون نسبة المديونية فيها عالية تتبع العديد من الوسائل للتأثير في الأرقام المحاسبية، ومن هذه الوسائل لجوؤها إلى بيع أصولها طويلة الأجل الثابتة مقارنة مع الشركات التي تكون فيها النسبة منخفضة، و يتم معالجة ما يباع من أصول طويلة الأجل لزيادة الدخل المحاسبي وبالتالي زيادة حقوق الملكية.

و قد تفرض الجهات المقرضة شروطا تمنع الإدارة من استخدام طرق محاسبية تؤثر في شروط الائتمان، لان انتهاك شروط العقد يحرمها من إعادة الائتمان، أو يؤدي إلى زيادة معدلات الفائدة على الأموال المقرضة. نستنتج من ذلك أن الشروط الموضوعية من المقرضين لمنح الائتمان يمكن أن تمثل حافزا للإدارة للتأثير في جودة الأرباح رغبة منها في تجنب شروط العقد وتقليل تكاليف الاقتراض. وقد ركزت الدراسات السابقة على المخاطرة التمويلية، إذ تعد نسبة الديون إلى حقوق الملكية مقياساً للمخاطرة التمويلية وبشكل عام تزداد المخاطرة التمويلية بزيادة نسبة الديون في هيكل رأس المال. وإن ميل الإدارة إلى زيادة الدخل المعلن يعبر عن رغبتها في خلق انطباع جيد لدى الجهات المقرضة عن قدرتها على السداد، وتخفيض تكلفة رأس المال المقترض، ويكون تأثير شروط الائتمان في ممارسات الإدارة التي تعتمد في تمويلها على مصادر التمويل الخارجية أكثر من الشركات التي تعتمد على مصادر التمويل الذاتية.

ج- عقد العمل Employment Contracts

تعد المعلومات المحاسبية المعلنة في التقارير والقوائم المالية ذات أهمية كبيرة للعاملين والنقابات العمالية لمعرفة مستوى ربحية الشركة وأوضاعها المالية بهدف تحديد مستوى الأجور وقدرتها على دفعها، وتحسين المستوى الوظيفي للعاملين، ودفع مكافآت لهم وفي هذا السياق إن الإدارة تميل إلى تخفيض التقلبات بالأرباح للحفاظ على مستوياتها و استقرارها وذلك لمواجهة طلبات الموظفين ونقاباتهم المتمثلة في زيادة الأجور في حال ارتفاع الدخل، أما بتخفيض الدخل إلى مستويات متدنية قد يؤدي إلى آثار سلبية تتمثل في انخفاض معنويات العاملين نتيجة زيادة احتمالات قيام الشركة بالاستغناء عن خدماتهم، أو تخفيض أجورهم بحجة الوضع الاقتصادي المتدهور للشركة، لذلك فإن الإدارة تهتم بالآثار المحتملة الناجمة عن ارتفاع أو انخفاض الدخل على العاملين، مما يدفعها إلى العمل على استقرار دخل الشركة في الفترات المالية المتعاقبة.

2-2-2-2 حوافز تشريعية وسياسية Political Incentives

تعد الدوافع السياسية من العوامل المؤثرة في تفضيل الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الدخل و ذلك بهدف تخفيض الكلف السياسية التي تتحملها المنشأة بشكل مباشر، أو غير مباشر نتيجة ما تقوم به الدولة من تشريعات تؤثر بها على المنشأة.

حيث تلعب الأرقام المحاسبية المعلنة دوراً كبيراً في تحديد الإجراءات السياسية التي تتخذ في صالح المنشأة أو في غير صالحها، فالشركات كبيرة الحجم التي تحقق أرباحاً عالية تكون محط أنظار واهتمام السياسيين، والعاملين، والنقابات المهنية المختلفة، والمستهلكين وتكون عرضة للتدخلات والضغوطات على صورة طلبات لزيادة أجور العاملين، أو تحسين ظروف عملهم، أو ممارسة الرقابة السعرية على منتجات الشركة وفرض معدلات ضريبية عالية، وقد يتعدى ذلك إلى المطالبة بتقسيم الشركة أو تأميمها (Bushman, et al., 2006)، أما الشركات صغيرة الحجم التي تحقق أرباحاً منخفضة لا تكون عرضة للضغوطات و التدخلات لذلك تنخفض التكاليف السياسية وقد تتخذ إجراءات سياسية تدعمها لتشجيعها على النمو والتقدم ، كأن تقدم لها إعانات مالية وتخفيضات بالتعريفات الجمركية على صادراتها .

إن الشركات كبيرة الحجم تكون ظاهرة ومعروفة في المجتمع الاقتصادي، وهناك العديد من الخصائص الدالة عليها، كحجم العمالة الكبير فيها، وطبيعة نشاطها الممارس وغالباً يكون مجال عملها في الصناعات الاستراتيجية، مثل صناعة الغاز والزيوت، وقد تكون محتكرة أو قريبة من الاحتكار كشركات الطيران ، وتعد الكلف السياسية أحد العوامل المؤثرة في تفضيل الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الدخل لتحقيق احتمالات التعرض الى الضغوطات والتدخلات في شؤون الشركة (Scott, 2003, p 379).

يتضح مما سبق أن الكلف السياسية تعد حافزاً للإدارة على تفضيل الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الدخل أو زيادته، حيث بينت الدراسات أنه كلما زادت احتمالات تعرض المنشأة إلى ضغوطات خارجية وتدخلات من قبل الحكومة لجأت إدارة الشركات إلى تبني سياسات محاسبية تظهر مستويات منخفضة من الربحية.

3-2-2-2 حوافز ضريبية Taxation Incentives

تعد المدفوعات الضريبية على دخول الشركات من العوامل المؤثرة في سلوك الإدارة باختيارها للطرق والسياسات المحاسبية، بهدف التأثير في أرقام الدخل المحاسبي، فالضرائب تعتمد بشكل كبير على الأرقام المحاسبية بصورة مباشرة.

والإدارة تفاضل بالطرق المحاسبية المتاحة لها التي لها أثرها الواضح في مستوى الدخل المحقق وتأثيرها المادي في المدفوعات الضريبية، ومن المحتمل أن تختار الطرق المحاسبية

التي تؤدي إلى تقليل الدخل المعلن بقصد تقليل المدفوعات الضريبية، وإن ظهور مستويات الدخل المرتفعة من المحتمل أن يحفز السلطات الضريبية لفرض قوانين وتشريعات محاسبية جديدة لاحتساب الضرائب المترتبة على الشركات، مما يزيد المدفوعات الضريبية على الشركات، الأمر الذي يحفز إدارة الشركات المناورة بتخفيض الدخل للحد من زيادة المدفوعات الضريبية الناجمة عن ذلك وزيادة الوفر الضريبي الذي تحققه الشركة (Field, et al., 2001).

يتضح مما سبق أن هنالك علاقة وثيقة بين الأرقام المحاسبية وبين التشريعات الضريبية المرتبطة بالدخول المحققة، فإدارة الشركة تتجنب إظهار مستوى مرتفع للدخل، لأنه ينتج عنه مدفوعات ضريبية أعلى ويسبب انخفاض التدفقات النقدية، كما أن الإدارة تتجنب تخفيض الدخل إلى مستوى يزيد من احتمال شك السلطات الضريبية بحقيقة الدخل المعلن، الأمر الذي يقود إلى الفحص والتدقيق، وعمل إجراءات قد لا تكون في صالحها، لذلك فإن الإدارة يكون لديها الحافز للحفاظ على مستويات الدخل في الفترات المالية المتعاقبة، لأن تخفيض الدخل إلى حد كبير قد يؤثر في حوافز الإدارة أو زيادة تكلفة الاقتراض وغيرها من الآثار السلبية المتوقعة في الشركة وإدارتها.

4-2-2-2 حوافز السوق المالي Stock Market Incentive

تعد الأسواق المالية من أهم الأدوات المستعملة في تنمية الموارد الاقتصادية الوطنية، وذلك عن طريق جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، وتوفير التمويل اللازم للفعاليات الاقتصادية، فهي توفر معلومات مالية وغير مالية عن الشركات التي يتم تداول أوراقها المالية، هذه المعلومات تنعكس على أسعار الأسهم المتداولة، فإدارة الشركة تعد أسعار الأسهم السوقية وعوائدها من العوامل المؤثرة في تفضيل الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية المتبعة للتأثير في أرقام الدخل المحاسبي، إذ تتأثر ممارسات الإدارة بالمفاضلة بين الطرق والسياسات المحاسبية بالآثار المحتملة في أسعار الأسهم وعوائدها المتوقعة، فالإدارة تستطيع التأثير في أسعار الأسهم من خلال زيادة الأرباح الحالية والحفاظ على مستوياتها بالسنوات المتعاقبة وتتجنب الخسارة أو تخفيض الأرباح.

نستخلص مما سبق أن إدارات الشركات تلجأ إلى التأثير في جودة الأرباح كإجراء متعمد بما تسمح به المعايير المحاسبية وبما يتلاءم مع الظروف المحيطة بالشركة، لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- 1- الدلالة على مدى كفاءة الإدارة في تحقيق مستويات ارباح معينة أو متزايدة بمعدلات نمو منتظمة.
- 2- تعزيز الثقة بأسهم الشركة وزيادة إقبال المستثمرين على شرائها.
- 3- تخفيض المدفوعات الضريبية.
- 4- تقليل تكلفة الاقتراض وشروطه.
- 5- تقوية المركز المالي وتعظيم حقوق الملكية من خلال استقرار مستوى الدخل بحيث تنخفض المخاطرة المرتبطة بتقلبات الدخل.
- 6- زيادة قدرة الشركة على مواجهة التغيرات المستقبلية من خلال تكوين الاحتياطيات.
- 7- تخفيض الكلف السياسية المتمثلة في ضغوطات الحكومة والنقابات العمالية بزيادة الأجور للعاملين أو تعيين موظفين جدد.
- 8- زيادة الأمن الوظيفي للإدارة وتحسين أحوالهم المادية من خلال الحوافز.
- 9- مقابلة توقعات المحللين الماليين.
- 10 - تعزيز القدرة التنافسية للشركة في الصناعة التي تنتمي إليها.

3-2 مداخل تفسير ممارسات الإدارة في اختيارها للأساليب والسياسات المحاسبية.

لقد حاول العديد من الباحثين تفسير ممارسات الإدارة ودوافعها باختيارها للأساليب والسياسات المحاسبية البديلة منهم، سكوت (Scott, 2003, p 368) وشيبر (Shipper, 1989) وواتس وزيمرمان (Watts and Zimmerman, 1990)، وقد بينوا مدخلين لتفسير ممارسات الإدارة هما:

1- مدخل المعلومات Information Perspective

2- مدخل التعاقدات Contracting Perspective

تنت العديد من الأبحاث المحاسبية هذين المدخلين كأساس نظري للبحوث الميدانية، فمدخل المعلومات يركز على الأرقام المحاسبية المعلنة كمصدر رئيس للمعلومات إذ تساعد الأطراف المهتمة بعمل المنشأة، باتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة. إذ تستخدم المعلومات المحاسبية، كالأرباح، وحصص الأرباح، والتدفقات النقدية كمدخلات لنماذج تقييم من قبل مستخدميها، فالأرقام المحاسبية

لها دور في إيصال المعلومات المتعلقة بتوقعات الإدارة للأرباح، والتدفقات النقدية المستقبلية، والتأثير في أسعار أسهم الشركات في الأسواق المالية، لذلك عند قيام الإدارة باختيار اساليب وسياسات محاسبية بديلة تعمل على إيصال معلومات خاصة بأداء الشركة عن الفترة المستقبلية إلى مستخدميها، مما يؤدي إلى تحسين قدرتهم التنبؤية بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بشكل أفضل.

أما مدخل التعاقدات فينظر إلى الشركة على أنها ائتلاف لمجموعة من عقود الوكالة الصريحة والضمنية التي تتأثر بالمعلومات المحاسبية المعلنة في التقارير والقوائم المالية، إن علاقة المالكين مع الإدارة، وعلاقة الإدارة مع العاملين والدائنين، والمستثمرين والسلطات الضريبية ما هي إلا علاقات مع الأطراف ذات المصلحة بالشركة، والإدارة عندما تتخذ قرار اختيار طريقة محاسبية، فهي تؤثر في الأرقام المحاسبية التي يعتمد عليها من قبل الأطراف المتعاقدة، لذلك يكون اختيارها للطرائق والسياسات المحاسبية من أجل تجنب الآثار السلبية المتوقعة من قبل الأطراف الأخرى. ولمزيد من التوضيح سيتم تناول هذين المدخلين.

1-3-2 مدخل المعلومات

تعد التقارير والقوائم المالية المعلنة المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المنشأة خلال فترة مالية، وتشكل التقارير والقوائم المالية وملحقاتها أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ونظرا لأهمية المعلومات لمستخدميها اهتمت الجهات المهنية المعنية بضرورة توافر الإفصاح الكافي. إن المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل عام 2007 عرض القوائم المالية (Presentation of financial statements) بين أن الغرض من القوائم المالية ذات الغرض العام هو تزويد معلومات حول المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة بحيث تكون مفيدة على نطاق واسع من مستخدمي هذه المعلومات، من أجل مساعدتهم باتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة، وبين المعيار أن المعلومات يجب أن تقدم من خلال مجموعة متكاملة من البيانات المالية لتشمل (International Financial Reporting standards, 2010,p 301-307):

- أ- بيان المركز المالي في نهاية الفترة.
- ب- بيان الدخل الشامل للفترة.
- ت- بيان التدفقات النقدية للفترة.

ث- بيان التغيرات في حقوق الملكية للفترة.

ج- الملاحظات، وتشمل ملخصا للسياسات المحاسبية المهمة ومعلومات توضيحية اخرى.

ح- بيان المركز المالي من بداية فترة المقارنة الاولى عندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعي او عندما تعيد تصنيف البنود في بياناتها المالية.

وفيما يلي استعراض موجز لهذه القوائم وماهيتها ومحدداتها:

أولا: بيان المركز المالي Financial Position

هي عبارة عن قائمة تظهر الموارد المتاحة لدى المنشأة ومصادر تمويلها (الالتزامات وحقوق الملكية) في نقطة زمنية معينة، وتعد قائمة المركز المالي المصدر الرئيس للمعلومات المرتبطة بتقييم السيولة، والقدرة على الوفاء بالالتزامات، وتساعد في تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.

محددات استخدام بيان المركز المالي

بالرغم من الفوائد المتعددة لقائمة المركز المالي يجب على مستخدمي القوائم المالية أن ينتبهوا إلى المحددات المتعلقة بها، التي تؤثر في قدرتها في تمثيل الواقع المالي الفعلي للمنشأة في وقت محدد (Kieso and Weygandt, 2005, p190) ومن هذه المحددات:-

1- لا تشمل الميزانية العمومية العديد من البنود ذات القيمة المالية التي تؤثر في قيمة المنشأة، ويصعب قياسها بشكل موضوعي، ومن أمثلة ذلك: المهارات والخبرات المميزة للعاملين، سمعة الشركة.

2- تبنى بعض الأرقام المحاسبية الواردة في الميزانية على التقديرات والحكم الشخصي، ومن أمثلة ذلك مجمع الاهتلاك للأصول طويلة الأجل الذي يعكس اهتلاك السنوات السابقة التي هي أرقام تقديرية مبنية على تقدير العمر الإنتاجي، وقيمة الأصل كخردة، بالإضافة إلى المخصصات المعتمدة أساسا على التقدير.

3- لا تعكس الميزانية القيمة الحالية للأصول، حيث يتم التعبير عن معظم الأصول والالتزامات بمبالغ تاريخية، مما يؤدي مع مرور الزمن إلى حدوث فجوة ملموسة بين القيمة الدفترية للأصول والقيمة السوقية لها، مما يحفز الإدارة على تكوين احتياطات تحدها بمعرفتها ويمكن أن لا تفصح عنها.

ثانيا: بيان الدخل الشامل Income Statement

هي عبارة عن قائمة تبين ملخص الإيرادات ومصروفات المنشأة خلال فترة مالية واحدة. وتكمن أهميتها في مساعدتها المستثمرين، والمقرضين، والمهتمين بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة

، ويعد رقم الدخل المحاسبي من أكثر الأرقام المحاسبية أهمية لمستخدميها حيث يمثل مقياساً لمدى نجاح المنشأة وللحكم على كفاءة الإدارة وقد بين شرويدر (Schroeder, 2001. pp: 61) أن التقرير عن الدخل يساعد المجتمع الاقتصادي في عدة أوجه:

- 1- يستخدم الدخل كأحد النماذج الرئيسة لاحتساب الضريبة.
 - 2- يستخدم لقياس مدى نجاح العمليات التشغيلية للمنشأة.
 - 3- يستخدم كمقياس لتحديد مدى توافر حصص أرباح الأسهم.
 - 4- يستخدم من قبل السلطات الحكومية للاسترشاد به في تحديد معدلات الضريبة.
 - 5- يستخدم من قبل الأوصياء (Trustees) على الشركة لإرشادهم إلى توزيع الدخل على الأطراف المستفيدة.
 - 6- يستخدم في توجيه الإدارة في إدارة شؤون المنشأة.
- محددات بيان الدخل:

يجب على مستخدمي القوائم المالية إدراك أوجه القصور المرتبطة بالمعلومات التي تتضمنها قائمة الدخل التي تحد من الفوائد المرجوة منها (Kieso and Weygandt, 2005, PP-138-139)، وهذه المحددات هي:

- 1- الربح الوارد في قائمة الدخل لا يشمل كافة العوامل التي أثرت أو تؤثر في وضع المنشأة خلال الفترة المالية، مثال ذلك لا يعكس الزيادة التي طرأت على قيمة الأصل طويل الأجل في السوق، نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار.
- 2- تتأثر أرقام الدخل بالأساليب والسياسات المحاسبية المطبقة، فهناك العديد من المسائل المحاسبية تعالج بأساليب وطرق محاسبية مقبولة عموماً مختلفة مثل طرق تقييم المخزون، وطرق احتساب الاهتلاك.
- 3- بعض مفردات قائمة الدخل يتم قياسها بالاعتماد على الحكم الشخصي، مثل تقدير العمر الافتراضي للأصل طويل الأجل.

ثالثاً: بيان التدفقات النقدية Cash Flow Statement

وهي قائمة تبين المقبوضات و المدفوعات النقدية خلال فترة معينة، فالهدف الأساسي لها هو توفير معلومات حول المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة، أما الهدف الثانوي يتمثل بتوافر معلومات حول الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمنشأة، ويحدد معيار المحاسبة الدولي (IAS.7) متطلبات عرض معلومات التدفقات النقدية والإفصاح عنها.

إن المعلومات التي توفرها قائمة التدفق النقدي بالإضافة إلى القوائم المالية الأخرى في النشرة وحسب رأي مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية FASB رقم (1) يجب أن تحتوي على معلومات حول الامور التالية:

- 1- قدرة المنشأة على توليد صافي تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
- 2- قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها ودفع حصص الأرباح.
- 3- بيان أسباب الاختلاف ما بين صافي الدخل، وصافي التدفقات النقدية المتعلقة بهذا الدخل.
- 4- آثار العمليات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية على المركز المالي للمنشأة خلال فترة زمنية معينة.

رابعاً: بيان التغيرات في حقوق الملكية

هي عبارة عن قائمة تبين التغيرات في حقوق الملكية بين تاريخ بداية الفترة المالية وتاريخ نهاية الفترة المالية، إذ تعكس الزيادة أو الانخفاض في صافي الأصول خلال الفترة، وتشمل كافة التغيرات غير تلك الناجمة عن عمليات رأس المال من قبل الملاك والتوزيعات على الملاك، وقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) في الفقرة (106) (International Financial Reporting standards, 2010,p 311-312) ما يلي:

يجب على المشروع أن يعرض قائمة مستقلة ومنفصلة عن قوائمه المالية تبين:

- أ- صافي الربح والخسارة للفترة المالية.
- ب- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو المكاسب أو الخسارة التي يعترف بها مباشرة في حقوق الملكية، والمجموع الكلي لهذه البنود كما هو مطلوب من قبل معايير أخرى.
- ج- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الجوهرية التي يتعامل معها بموجب المعالجة وفقاً للمعايير الإرشادية بموجب معيار الدولي رقم (8)

خامسا: السياسات المحاسبية و الإفصاحات والملاحظات التفسيرية:

تعد الإفصاحات المرفقة جزءا من القوائم المالية لها أهميتها في مساعدة الأطراف المهتمة على فهم القوائم المالية ، وتوضيح المعلومات الواردة في القوائم المالية، إذ توضح التزام الإدارة بالمعايير المحاسبية الدولية وأسس القياس المتبعة والسياسات المحاسبية المطبقة، فالإدارة يجب أن تأخذ باعتبارها عند وضع التقرير ما إذا كان الإفصاح عن سياسة محاسبية يساعد مستخدميهما بتفهم الطريقة التي بموجبها عكست الأحداث والعمليات في الأداء والمركز المالي، ومن السياسات التي يمكن للمشروع الإفصاح عنها:

- الاعتراف بالإيراد.

- السياسة المتبعة في حساب الاهتلاك للأصول الثابتة.

- سياسة رسملة تكاليف الإقراض.

- سياسة عقود التشييد طويلة الأجل.

- سياسة معالجة تكاليف البحث والتطوير.

- سياسة ترجمة العملات الأجنبية.

- سياسة تقييم المخزون.

- سياسة المخصصات.

وفيما يلي شرح لبعض من هذه السياسات :

1- سياسة الاعتراف بالإيراد

يعرّف الإيراد على انه الزيادات في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلية أو تعزيزات في الأصول او تخفيضات بالالتزامات ينجم عنها زيادة في حقوق الملكية (IFRS, 2010,) (IAS18. P 479-486).

ويتم الاعتراف بالإيراد عندما يكون من المحتمل ان منافع اقتصادية مستقبلية يمكن ان تتدفق الى الشركة وأن بالإمكان قياسها بصورة موثوقة
يتم الاعتراف بالإيراد (Revenue Recognition) عندما:

أ- يتحقق أو يكون قابلاً للتحقق.

وتتحقق الإيرادات عند مبادلة السلع والخدمات بنقدية أو مطالبات بنقدية (ذمم مدينة). وتكون الإيرادات قابلة للتحقق عندما تكون الأصول المستلمة في عملية التبادل جاهزة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقدية أو المطالبات بنقدية.

ب- عند اكتسابه.

تكتسب الإيرادات عندما تنجز المنشأة بشكل جوهري ما يجب عليها إنجازه لتستحق المنافع المتمثلة في الإيرادات، أي عندما تكون عملية اكتساب الإيراد قد انتهت أو شارفت على الانتهاء. وبالتالي توجد أربع عمليات إيرادات يعترف بها طبقاً لهذا المبدأ، وهي:

1- الإيرادات من بيع البضاعة، ويعترف بها بتاريخ البيع والذي عادة ما يكون تاريخ تسليم البضاعة إلى العميل.

2- الإيرادات من تقديم الخدمات، ويعترف بها عندما تكون الخدمات قد قدمت ويمكن إرسال فواتير بها إلى العميل.

3- الإيرادات من السماح للآخرين باستخدام أصول المنشأة؛ كالفائدة، والإيجار، ومقابل حقوق الملكية الفكرية، ويعترف بهذه الإيرادات مع مرور الزمن أو مع استخدام الأصول.

4- الإيرادات من التخلص من الأصول عدا البضاعة، ويعترف بها بتاريخ البيع أو المبادلة.

2- السياسة المتبعة في حساب الاهتلاك للأصول طويلة الأجل.

الاهتلاك يعرف على أنه التوزيع المنتظم للقيمة القابلة للاهتلاك للأصل على مدى حياته الانتاجية. اما طريقة الاهتلاك فتعكس النمط الذي يتوقع اهتلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل من قبل المنشأة.

ويمكن استخدام مجموعة متنوعة من طرق الاهتلاك لتخصيص المبلغ القابل للاهتلاك للأصل على

اساس منتظم خلال عمره الانتاجي. وتشمل هذه الطرق:

— طريقة القسط الثابت، ويؤدي الاهتلاك بها إلى تكلفة ثابتة خلال العمر الانتاجي إذا ام تتغير القيمة المتبقية للأصل.

- طريقة الرصيد المتناقص، وتؤدي هذه الطريقة الى تخفيض التكلفة خلال العمر الانتاجي.

- طريقة وحدات الانتاج، وينتج عنها تكلفة على اساس الاستخدام او الانتاج المتوقع.

واختيار طريقة الاهتلاك وتقدير الاعمار الانتاجية للأصول مسألة متروكة للتقدير والاجتهاد.

2-سياسة معالجة تكاليف البحث والتطوير.

ميزت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بين تكاليف البحث من ناحية وبين تكاليف التطوير من ناحية اخرى ، حيث عرفت تكلفة البحث على انها التكلفة التي تنفق في استقصاء أصلي او مرسوم يتم القيام به بهدف الحصول على معرفة وإدراك علمي او فني، اما تكلفة التطوير فهي تكلفة التطبيق لنتائج البحث التي تم التوصل اليها.

- مرحلة البحث

وتنص المعايير على عدم الاعتراف بأي اصل غير ملموس ناتج عن بحث، وإنما يتم الاعتراف بالإفراق على البحث باعتباره مصروفاً عندما يتم تحمله.

- مرحلة التطوير

ويجب الاعتراف بالأصل غير الملموس الناشئ من تطوير فقط اذا تمكنت المنشأة من ان يصبح الاصل قابلاً للاستعمال او البيع .

3- سياسة تقييم المخزون

عرفت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المخزون على انه الاصل الذي يحتفظ به لغايات البيع خلال النشاط العادي او قيد التصنيع لغرض البيع او على شكل مواد ولوازم تستهلك في العملية الانتاجية او خلال تقديم الخدمة.

ويقيم المخزون بالتكلفة او صافي القيمة القابلة للتحقق ايهما اقل، وتحدد التكلفة بطريقة الوارد اولا صادر اولا او المتوسط الموزون.

سادساً: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يهتم مستخدمو القوائم المالية بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ولكي تكون مفيدة حددت معايير المحاسبية الدولية خصائص نوعية أساسية (IFRS, 2010, P1718-1722) للمعلومات المحاسبية وهي كما يلي:

1- قابلية الفهم Understandability

2- الملاءمة Relevance

3- الموثوقية Reliability

4- قابلية المقارنة Comparability

وفيما يلي شرح لكل منها :

1- قابلية الفهم Understandability

نفترض هذه الخاصية أن تكون المعلومات المحاسبية مفهومة للأشخاص الذين يمتلكون المعرفة المعقولة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، حتى يستطيعوا إدراك محتواها ودلالاتها.

2- الملاءمة Relevance

ويقصد بالملاءمة أن تكون المعلومات المحاسبية مرتبطة بالاستخدام المتوقع منها، وبحيث تكون المعلومات المحاسبية متفقة مع احتياجات مستخدمي التقارير المالية. وهذا يعني أن ترتبط المعلومات المحاسبية بالهدف المطلوب منه، أما التوقيت الملائم فيقصد به أن يتم توصيل المعلومات المحاسبية الى المستخدمين دون بطء أو تأخير وعند الحاجة إليه، بمعنى توفير المعلومات المحاسبية عند حاجة متخذ القرار إليها وبصورة حديثة، وحتى لا تفقد المعلومات المحاسبية حيويتها ومنفعتها في اتخاذ القرارات. ويتضمن التوقيت الملائم للمعلومات المحاسبية المنشورة عنصرين أساسيين :

— أولهما يتعلق بالفترة الزمنية التي تعد عنها وتغطيها التقارير المالية ويطلق عليها فترة الإعداد .Reporting interval

— وثانيهم يتعلق بالفترة الزمنية التي تنقضي— من نهاية فترة إعداد التقارير المالية حتى تنشر— وتستخدم هذه التقارير ويطلق عليها فترة التأخير Reporting Delay

(Givoly and Palmon, 1982, P.488) .

تتحسن خاصية التوقيت الملائم للمعلومات المحاسبية المنشورة كلما تم توصيل المعلومات المحاسبية بصورة سريعة وحديثة ، أي كلما نقصت فترة إعداد التقارير المالية وفترة تأخير نشر— التقارير المالية. فالقاعدة العامة أن المنفعة التي تستخلص من التقارير المالية المنشورة تتزايد كلما تم الإعلان عنها في وقت قصير وسريع. وتتضاءل منفعة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المنشورة إذا كانت الفترة الزمنية التي تغطيها هذه التقارير طويلة، وكذلك إذا تم تأخير إصدار ونشر التقارير المالية.

وتتوقف منفعة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المنشورة على عنصرين أساسيين هما:

– مدى صحة المعلومات المحاسبية.

– والتوقيت الملائم لعرض هذه المعلومات (Collins and Henning, 2004, P.1266).

ومن خلال عملية المراجعة الخارجية التي يقوم بها مراقبو الحسابات يمكن الاطمئنان إلى تمثيل التقارير المالية لواقع الوحدة الاقتصادية وصحتها، وبالتالي تتوقف مدى المنفعة من التقارير المالية المنشورة على عنصر- التوقيت الملائم لعرض المعلومات المحاسبية، نظرًا لأهميته عند اتخاذ القرارات. والجدير بالذكر أن بعض الدراسات لا تشير إلى خاصية التوقيت الملائم بصورة منفصلة عند تناول خصائص جودة المعلومات المحاسبية، ويرجع ذلك إلى افتراض توافر عنصر- التوقيت الملائم ضمن خاصية الملاءمة (Relevance) فلا تعتبر المعلومات المحاسبية ملائمة للغرض الذي أعدت من أجله إذا لم يراعَ فيها عنصر التوقيت الملائم. فتعتبر خاصية التوقيت الملائم العنصر المتحكم في تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، لأن توافر التوقيت الملائم والحدثة في المعلومات المحاسبية يمكن أن تؤدي إلى تحسين القيمة التنبؤية والقيمة التقويمية لهذه المعلومات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. ويعتبر التوقيت غير الملائم للتقارير المالية المنشورة محدودًا هامًا على التقليل من منفعة هذه التقارير عند اتخاذ القرارات، مما قد يؤدي إلى لجوء المستثمرين إلى مصادر معلومات أخرى بديلة، بالرغم من أن التقارير المالية تمثل المصدر الرسمي الصادر عن الوحدة الاقتصادية، والذي يجب أن يكون أكثر مصادر المعلومات المحاسبية منفعة للمستثمرين. كما يترتب على عدم مراعاة التوقيت الملائم للتقارير المالية المنشورة أن يتزايد استغلال المعلومات الداخلية Inside Information، وقيام بعض المديرين في الوحدات الاقتصادية باستغلال هذه المعلومات عن طريق التعامل الداخلي (Lara et al., 2005, P.692). وبالتالي يستطيع بعض المستثمرين تحقيق أرباح غير عادية وزيادة المضاربات في أسواق المال. بالإضافة إلى أن عدم مراعاة التوقيت الملائم في التقارير المالية المنشورة قد يزيد من الشكوك حول صحة نتيجة الأعمال والمركز المالي للوحدة الاقتصادية، مما قد يؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين على الاستثمار في هذه الوحدة الاقتصادية (Collins and Henning, 2004, P. 1268).

فالتأخير في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يزيد من مستوى عدم التأكد المرتبط بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية . وقد أثبتت بعض الدراسات أن التوقيت الملائم للمعلومات المحاسبية ليس تعبيراً وصفيًا فحسب، يطلق للدلالة على وصول حجم معين من المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب لتخذ القرار ، وإنما يمكن أيضاً القياس الكمي للخسارة التي يمكن أن تتحملها الوحدة الاقتصادية نتيجة عدم مراعاة التوقيت الملائم والاستمرار في تأخير توصيل المعلومات المحاسبية (Lara et al., 2005, P. 695). كما أثبتت بعض الدراسات وجود علاقة بين حجم الوحدة الاقتصادية وما تحتويه تقاريرها المالية المنشورة من جهة وبين التوقيت الملائم للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى (Givoly and Palmon, 1982, P.495). فالوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم عادة ما تقوم بنشر- تقاريرها المالية بعد فترة زمنية قصيرة من نهاية السنة المالية، نظراً لما تمتلكه هذه الوحدات من إمكانيات مادية وتكنولوجية كبيرة، وحتى لا تفقد ثقة واهتمام المستثمرين الحاليين والمترقبين . كما أن التقارير المالية التي تتضمن أنباء سارة Good News عادة ما تنشر- بعد فترة زمنية قصيرة من نهاية الفترة المالية، على عكس التقارير المالية التي تتضمن أنباء سيئة Bad News ، فعادة لا يراعى فيها التوقيت الملائم ، أن عنصر- التوقيت الملائم هو أهم عنصر- لتحقيق ملاءمة المعلومات المحاسبية المنشورة في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، واللازم لتحسين فعالية وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية ، لأنه قد يؤدي إلى تحسين القيمة التنبؤية والتقويمية للمعلومات المحاسبية، ويرى الباحث أن المعلومات المحاسبية تكون ملائمة لمستخدميها إذا استطاعت أن تؤثر بقرار مستخدم هذه المعلومات، والتأثير فيه بتقييمه للأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو إذا استطاعت أن تصحح تقييمه وزيادة قدرته على التنبؤ بالأحداث.

3- الموثوقية Reliability

حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها يجب أن تكون صادقة ويعول عليها وخالية من التحيز والخطأ وقابلة للتحقق، بحيث تمثل بصدق المعلومات المحاسبية. وقد تكون المعلومة المحاسبية ملائمة، لكنها لا يعول عليها مما يؤدي إلى تضليل مستخدميها، فالأرقام المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية يجب أن تتوافق مع الأحداث التي تمثل هذه الأرقام بحيث تكون واقعية وحقيقية وتعرض بشكل يخدم أغراض عامة لا خاصة.

حتى تكون المعلومات المحاسبية أكثر فائدة، يجب أن يتمكن مستخدموها من إجراء مقارنات بين المنشآت المشابهة لها، أي يجب إعداد القوائم المالية على أساس مقارن لتحديد وتقييم نمو الشركة ووضعها المالي وأداء عملها، وحتى يتم تقييم حقيقي بين الشركات يجب أن تعد التقارير على أساس ثابت في المعالجات المحاسبية للأحداث المحاسبية من فترة لأخرى، أي يجب استخدام الطرائق والسياسات المحاسبية في السنة الحالية كما كانت في السنة السابقة.

إن مدخل المعلومات ينظر الى إدارة الأرباح وسيلة لتحسين القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية المعلنة في القوائم المالية، من خلال إيصال معلومات عن توقعات الإدارة للأرباح المستقبلية للشركة، للتأثير في القيمة السوقية لأسهم الشركة، وإن اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية يأتي على أساس قدرتها على توفير معلومات أكثر ملاءمة لتعظيم منفعة الإدارة أو من أجل تعظيم القيمة السوقية لأسهم الشركة (Scott, 2003, p 368).

ويرى واتس وزيمرمان (Watts and Zimmerman, 1990) أن مدخل المعلومات يركز بشكل أساسي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار، من أجل تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالأرباح والتدفقات المستقبلية بحيث تستخدم كمدخلات لنماذج تقييم لفحص العلاقة ما بين الافصاحات وأسعار الأسهم والعوائد، وهذا ما أكده بارن وآخرون (Barnes, et al., 1975) ذلك أن تدخل الإدارة بهدف تهديد دخلها من خلال استخدام اساليب محاسبية بديلة ما هو إلا وسيلة لتحسين القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية المعلنة في التقارير والقوائم المالية، وأن المديرين يضمنون توقعاتهم عن الأرباح المستقبلية من خلال الأرقام المحاسبية.

إن الأرقام المحاسبية بوجه عام فيها مضمون معلوماتي يؤثر في عوائد الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالي، وفي أسعار أسهمها، فالمستخدمون الحاليون والمتوقعون يهتمون بمضمون التقارير والقوائم المالية لتساعد في اتخاذ قراراتهم المتعلق إما بالاحتفاظ بالأسهم، وأما ببيعها، أو زيادتها، أو محاسبة . إن المحتوى المعلوماتي لأرقام الدخل المحاسبي تكون أكثر ملاءمة وموثوقية عندما تكون الإدارة هي المالكة للوحدة الاقتصادية و يكون هناك تطابق وتماثل بين الأحداث الاقتصادية والأرقام الممثلة لها (Gabrielsen, et al., 2002).

سابعاً: المبادئ المحاسبية بديل عن التوسع في الإفصاح

إن التوسع في الإفصاح في التقارير والقوائم المالية، يسهم في توفير معلومات إضافية أكثر فائدة لمستخدميها لتحسين قدرتهم على التنبؤ بالربحية المستقبلية للشركة، هذا التوسع تنتج عنه تكاليف، وقد يؤثر سلباً في الوضع التنافسي للشركة في سوق الإنتاج عند قيام المنافسين باستغلال المعلومات المنشورة في التقارير والقوائم المالية لكشف أسرار الشركة، إذ إن التوسع بالإفصاح يمثل عملية مفاضلة بين جانبيين هما: توفير معلومات ملائمة، وكلف ناتجة عن هذا التوسع، فالمدبرون أمام أمرين: -

- العمل على توفير معلومات صحيحة ذات شفافية عالية تساعد الأسواق المالية في تحديد القيمة السوقية الصحيحة لأسهم الشركة.

- أو الاحتفاظ بالمعلومات داخل الشركة لتحسين وضعها التنافسي في سوق الإنتاج.

لذلك فإن التأثير في جودة الأرباح من منظور مدخل المعلومات تستخدم المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية بديلاً عن التوسع في الإفصاح.

نستنتج مما سبق بأن مدخل المعلومات يركز على دور الإدارة في إيصال المعلومات الأكثر ملاءمة إلى مستخدميها للاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار، وإجراء التوقعات المستقبلية المرتبطة بالشركة، فالإدارة تسعى إلى الحفاظ على مستوى الدخل ومعدلات نموه على المدى الطويل، فينظر إلى تدخل الإدارة للتأثير على جودة البيانات المالية وبالتالي جودة الأرباح المعلن عنها بصفقتها وسيلة لتحسين قدرة الأرقام المحاسبية المعلننة في التقارير والقوائم المالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية من خلال إيصال معلوماتها الخاصة عن الأرباح المستقبلية إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية.

ويمكن القول إن مدخل المعلومات يهدف إلى خلق انطباع لدى المستخدمين عن توقعات الإدارة للأرباح المستقبلية، وينظر إلى التحسين المتعمد من الإدارة لجودة الأرباح على أنها بديل للتوسع بالإفصاح المحاسبي، بحيث يجنب الشركة الآثار السلبية التي يمكن أن تؤثر في الشركة إذا وصلت هذه المعلومات إلى المنافسين، لأنها تكشف عن معلومات خاصة في الشركة، مما يؤثر في موقعها التنافسي- في عملية اتخاذ القرار، فعندما تلاحظ الإدارة أن مستوى الدخل الفعلي في السنة الحالية أعلى مما كان متوقعا له، تختار الأساليب والسياسات المحاسبية التي من شأنها تخفيضه إلى المستوى المتوقع، والعكس صحيح.

تفترض الإدارة أن الأسواق المالية تستجيب للمعلومات التي تتوافر لها، فمدخل المعلومات لا يهتم بالأرقام المحاسبية كأرقام مجردة، إنما يهتم بقدرتها على توفير معلومات أكثر ملاءمة للمستخدمين في مجال التنبؤ بالأرباح المستقبلية وعوائد الأسهم، لذلك يركز مدخل المعلومات على البعد المستقبلي لعمليات قياس الدخل، فالإدارة تسعى إلى إظهار مستوى الدخل ومعدلات نموه بشكل مستقر، فهي تركز على المدى الطويل وليس فقط على الفترة الحالية، فهي تعكس توقعاتها عن مستقبل الشركة، وقد يكون ذلك غير ممثل للوضع الحقيقي لأدائها الفعلي.

2-3-2 مدخل التعاقدات

تعد التعاقدات الأساس في تفسير حوافز الإدارة وممارستها في إدارة الأرباح وينظر إلى الوحدة الاقتصادية وفق هذا المدخل بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية بين الأطراف ذوي المصالح فيها، وخلق هذه العقود حقوقاً محددة لكل طرف من الأطراف ذات المصلحة في الوحدة الاقتصادية، فمدخل التعاقدات قائم على نظرية الوكالة أي علاقة (الموكل - بالوكيل)، ويستند إلى النظرية الوضعية بتفسير ممارسات الإدارة تجاه الدوافع التي ترتبط ببيئة الوحدة الاقتصادية.

إن النظرية الوضعية تفسر القيود والمحددات المفروضة على الإدارة من جانب الأطراف المهتمة بالوحدة الاقتصادية في عملية اختيارها للأساليب والسياسات المحاسبية بمصالح الإدارة التي يجب تحفيزها باستمرار، لتحقيق مصلحة الوحدة الاقتصادية ككل.

- ويؤكد (بدوي وعثمان، 2000، ص 55-56) أن مدخل التعاقدات ينظر إلى الوحدة الاقتصادية باعتبارها اختياراً لتشكيلة المدخلات والمخرجات التي تتضمن مجموعة من العلاقات التعاقدية المنظمة، فاختيار الإدارة لأساليب وسياسات محاسبية في ظل ما تسمح به المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، يكون بمثابة الممارسة الفعلية للتفضيلات التي تميل إلى اختيار الأساليب المحاسبية التي تحقق أفضل تشكيلة لعوامل الإنتاج.

وفي هذا السياق بين بلخاوي (Belkaoui, 2004, pp: 446-447) إن مدخل التعاقدات يفرض على المديرين والمساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة بالوحدة الاقتصادية أن يتصرفوا بعقلانية، ويسعوا لتعظيم منافعهم. وعندما تختار الإدارة أسلوباً أو طريقة محاسبية فهي تسعى إلى تعظيم منفعتها، ويكون ذلك من خلال، مقارنة تكاليف ومنافع الأساليب المحاسبية البديلة الأخرى المسموح بها، وقد بين بلخاوي أن هناك تكاليف للعقود تكون على شكل:

1- تكاليف عمليات Transaction Costs

2- تكاليف وكالة Agency Costs

3- تكاليف إنتاج المعلومات Information Costs

4- تكاليف إعادة التفاوض Renegotiation Costs

5- تكاليف إفلاس Bankruptcy Costs

إن تكاليف العقود تبرز في كل من عمليات السوق، والعمليات داخل المنشأة، والعمليات المرتبطة بالتشريعات السياسية، إن الأطراف ذوي المصلحة بالمنشأة تضم كافة الأطراف الداخليين والخارجيين، فالداخليون يمثلون الإدارة والموظفين، والخارجيين يمثلون المستثمرين والدائنين والعملاء... إلخ، إن العقود التي تعتمد على الأرقام المحاسبية لا يكون تأثيرها في كافة الأطراف بالمستوى نفسه، فالمدبرون لديهم التأثير في الأرقام المحاسبية من خلال اختيارهم للأساليب والسياسات المحاسبية، ويكون لديهم المعرفة بالأثر من تطبيق الطرق المحاسبية على الأطراف المتعاقدة. تكمن مصلحة كل طرف بزيادة ثروته ومنافعه، لذلك لكي تحدد الأطراف ذات المصلحة في الوحدة الاقتصادية من ممارسات الإدارة، فإنهم يرتبون عقوداً معها قبل اختيار الإدارة للأساليب والسياسات المحاسبية، ويطلق على هذا الإجراء (Extant)، ويكون الهدف من ذلك تعظيم قيمة المنشأة وزيادة ثروتهم، أما في حال عدم إبرام عقود مع الإدارة فإنها تختار الأساليب والسياسات المحاسبية التي تحقق مصالحها، فإذا أدت نتيجة تطبيقها إلى زيادة في ثروة الأطراف ذوي العلاقة أو خفضت النفقات على بعض الأطراف الأخرى، فهي بذلك تكون قد حققت مزايا ما بعد التطبيق (Advantage ExPost)، ويوصف سلوك الإدارة في هذه الحالة بأنه سلوك انتهازية في ممارساتها (Watts and Zimmerman, 1990).

مما سبق يتضح أن الوحدة الاقتصادية وفقاً لمدخل التعاقدات، تمثل ائلاً لأصحاب الحقوق القائمة على عقود صريحة وعقود ضمنية معتمداً على الأرقام المحاسبية التي ينظر إليها بأنها تهدف لتقليل حدة التعارض بالمصالح بين الأطراف ذوي العلاقة، وينشأ هذا التعارض نتيجة لرغبة كل طرف إلى تعظيم منفعته الخاصة، وقد يتخذ قرارات من شأنها التأثير والإضرار في مصالح الآخرين، وإن اختيار الإدارة لأساليب وسياسات محاسبية ينظر إليه كرد فعل من قبلها لمجموعة من العلاقات التعاقدية ووسيلة لتهرب من إيفائها بالتزاماتها، لذلك فإن مدخل التعاقدات ينظر إلى سلوك الإدارة في إدارة أرباحها بالسلوك الانتهازية في اختيارها للطرق والأساليب والسياسات المحاسبية لمعرفتها المسبقة بتأثيرها في مصالح الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة.

من ناحية أخرى اهتمت العديد من الدراسات بفحص أداء الإدارة وممارساتها واستغلال بعضها للمرونة المتاحة في المعايير الدولية من خلال اختيار البدائل والأساليب المحاسبية في القياس والإفصاح المالي، وقد ظهرت العديد من المصطلحات المتعلقة بإدارة الأرباح نذكر التالي منها، إدارة الأرباح (Earning Management)، وتمهيد الدخل (Income Smoothing)، والمحاسبة الإبداعية (Creative accounting)، والتلاعب بالحسابات (Accounts manipulation)، والاحتيال والغش بالتقارير (Fraudulent Reporting)، وقد عرف عدد من الباحثين في الأدب المحاسبي مفهوم إدارة الأرباح Earning Management ومن هذه التعريفات

- عرفها سكرودر (Schroder, et. Al, 2005 p. 149)، على أنها محاولة الإدارة التأثير على رقم الأرباح المعلن عنه في الأجل القصير لتحقيق مصالح ذاتية من خلال الحرية الكبيرة لاختيار الإجراءات المحاسبية التي تستخدمها لإعداد وعرض القوائم المالية.
 - تعريف بلخاوي (Belkoui, 2004, p. 456) بأنها عملية استغلال الإدارة للطرق والأساليب المتاحة في المعايير الدولية لإدارة المستحقات بشكل قصدي لتحقيق مكاسب خاصة بها .
 - اما فليبس وآخرون (Phillips, et al., 2003) بأنها ممارسات الادارة من خلال اختيارها بدائل المعالجة المحاسبية التي تركز على المستحقات و التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بحيث يصعب ملاحظة البدائل الممارسة، وتكون أقل تكلفة بالتطبيق قياساً مع عمليات التدفق النقدي.
 - اما هيلي و وهلن (Healy and Whahlen, 1999) فعرفها على أنها تدخل المديرين في التقارير المالية والعمليات ، من أجل التأثير في بعض الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة حول الأداء الاقتصادي للمنشأة، أو من أجل التأثير في الأطراف المتعاقدة معها التي تعتمد المعلومات والبيانات المحاسبية الواردة في هذه التقارير.
- ونلاحظ ان كلا من هذه المصطلحات هي في الواقع مترادفات لتدخل الإدارة في اختيار مدروس لأساليب القياس المحاسبي والإفصاح المالي بقصد الحصول على مكاسب خاصة بالإدارة خارج ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP).

وهناك عدد من الباحثين عرف المحاسبة الإبداعية (Creative accounting) كما يلي :

- عرفت أبو زر (أبو زر، 2010) المحاسبة الإبداعية بأنها "عملية خداع تقوم على مجموعة من الإجراءات لتحويل أو تغيير الأرقام المالية من صورتها الحقيقية إلى صورة أخرى مرغوب فيها، بهدف إظهار ميزات إيجابية، وللعمل على التضليل في الإبلاغ المالي للمنشأة، مع الحرص على ابتداع الطرق بشكل هاديء وبطرق خفية للتغطية على الفشل أو المخالفات أو الجرائم، باستخدام المرونة التي تتمتع بها الأساليب المحاسبية في الاختيار من بين البدائل والسياسات المحاسبية وأساليب الإفصاح وغيرها من الأساليب.

- في حين بين مطر والحلبي (مطرو وآخرون، 2009) "أن مصطلح المحاسبة الإبداعية (الخلاقة) يمثل الإجراءات التي تلجا إليها الإدارة سعياً وراء إحداث تحسين صوري (غير حقيقي) في ربحيتها، أو في مركزها المالي وذلك عن طريق استغلال الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق الخارجي أو الاستفادة من تعدد البدائل المحاسبية مما يؤثر في نوعية الأرقام التي تظهرها تلك القوائم سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي مما يؤثر في مصداقيتها".

- أما بلاك (Blake, et al., 2000) فقد بين أن المحاسبة الإبداعية اختيار مدروس من قبل الإدارة للسياسات والطرق المحاسبية، أو التلاعب بالعمليات من أجل أن تعطي انطباعاً مفضلاً لها ولنتائجها.

- في حين أن بلخاوي (Belkoui, 2004, p. 59) قال إن مصطلح المحاسبة الإبداعية عادة ما يستخدم بالصحافة ليعيد الشك والريبة عن النتائج المالية المعدة من قبل المحاسب، وبحيث تظهر بصورة أفضل مما تكون عليه أصلاً، أي إنها عملية إعادة تحويل الأرقام المحاسبية من وضعها الحقيقي إلى الوضع الذي ترغب به الإدارة باستخدام العديد من الوسائل، للتأثير في الدخل المحاسبي بما يخدم مصالحها مثل:

- ❖ تسجيل إيرادات قبل ان يتم إكتسابها.
- ❖ زيادة إيرادات بشكل صوري.
- ❖ زيادة الأرباح الحالية من عمليات غير متكررة.

❖ ترحيل مصاريف من الفترة المالية الحالية إلى الفترة القادمة.

❖ تخفيض مقصود للالتزامات.

❖ ترحيل الدخل من الفترة المالية الحالية إلى الفترة القادمة.

يتضح مما سبق أن مصطلحات التلاعب والغش في التقارير والمحاسبة الإبداعية في مجملها تمثل التدخل المتعمد من قبل الإدارة لتغيير مدلولات البيانات المالية ، دون مراعاة للأصول والقواعد المحاسبية المعتمدة، بهدف تحقيق غايات معينة للشركة والتأثير في أدائها، بينما يعبر مصطلح إدارة الأرباح عن تدخل الإدارة بشكل مدروس بهدف تحقيق أهداف محددة مسبقاً للحد من التقلبات غير المنتظمة في مستوى الأرباح المعلنة بحيث تظهر ممهدة وضمن مستواها الطبيعي.

إلا ان الأزمات المالية التي أثرت على اقتصاديات العالم في مطلع الالفية الثالثة وفي العام 2008 تركت العديد من علامات الاستفهام حول هذه المفاهيم الحديثة التي ظهرت في الفكر المحاسبي وذهب البعض الى توجيه الاتهام وبشكل مباشر الى تبني الجمعيات ولجان المعايير الدولية ومدققي الحسابات الأكبر خبرة على مستوى العالم لمثل هذه المفاهيم وتقنياتها من خلال معايير المحاسبية والتدقيق الدولية ، وكردة فعل ظهر العديد من المنظرين في علم المحاسبة من يطالب بالاهتمام بالتحفظ المحاسبي (Conservatism)، أو ما اصطلح على تسميته الحيطة والحذر وفيما يلي شي من التوضيح لوجهة النظر هذه.

4-2 جودة الأرباح المحاسبية والتحفظ المحاسبي

1-4-2 مفهوم التحفظ المحاسبي

التحفظ المحاسبي من المفاهيم الأساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة منذ زمن بعيد كقيد أساسي على تطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، في ضوء حالة عدم التأكد التي يواجهها المحاسب بضرورة تبني وجهة نظر تشاؤمية عند المفاضلة بين البدائل المحاسبية المستخدمة في معالجة الأصول والالتزامات والمصروفات والإيرادات، من حيث الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات، وبالقيم العليا للالتزامات والمصروفات.

وقد أثار هذا المفهوم و لا يزال جدلا واسعا، سواء بين الجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية، أو

الجهات الرقابية، أو حتى الدراسات الأكاديمية . فمن ناحية عارض البعض

هذا المفهوم من حيث تأثيره السلبي على جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة ، أن النتيجة الحتمية لتبني مفهوم التحفظ المحاسبي لمواجهة حالات عدم التأكد هي تشويه المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، والتي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات (Ball and Shiva Kumar, 2005)، حيث أن مقابلة الإيرادات في الفترة الحالية مع بعض المصروفات التي تخص الفترات القادمة هو ما يؤدي إلى تخفيض الربح في الفترة الحالية وفي نفس الوقت تكوين إحتياطات سرية (Hidden Reserves)، ومن ثم انخفاض جودة الربح المحاسبي المعلن في القوائم المالية.

وقد لقي التحفظ المحاسبي معارضة شديدة من قبل مجلس معايير المحاسبة (IASB)، من حيث أن هذا التحفظ يؤدي إلى وجود نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، وهو ما يتعارض تماما مع بعض الخصائص الأساسية لجودة تلك المعلومات وأهمها الحيادية، والقابلية للمقارنة، والتمثيل الصادق.

وعلى الجانب الاخر فقد لقي التحفظ المحاسبي تأييدا شديدا من قبل عدد كبير الدراسات التي سعت الى تبيان ايجابيات التحفظ والتكيز على دور التحفظ المحاسبي المتمثلة في :

- زيادة فاعلية التعاقدات التي يتم إبرامها بين الأطراف ذوي المصالح (Stakeholder)، وبخاصة عقود حوافز الادارة.

- التخفيف من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين هذه الاطراف.

- كما انه يحد من قدرة الادارة على القيام بالتصرفات الانتهازية على حساب الاطراف الاخرى

(Lafond and Watts, 2008).

والتحفظ المحاسبي برغم المعارضة المتزايدة له إلا انه أصبح مطلبا للكثير من الاطراف والمدققين ومجالس المعايير بعد ما شهدته العالم من حالات الانهيار للشركات العالمية (Corporate)، والخسائر التي تحملتها الحكومات والأطراف ذوو العلاقة نتيجة الانتهازية التي مارستها ادارات الشركات وعلى رأسها ما يسمى بالمحاسبة الاندفاعية (Aggressive accounting). كما أدت هذه الأزمات المالية الى الاهتمام بتطبيق آليات حوكمة الشركات، وصدور قانون ساربنس اوكسلي SOX-Act، وتوالت الدول تباعا بإصدار تعليماتها الوطنية المتعلقة بالحاكمية ، وفي المملكة الاردنية الهاشمية شهدنا اصدار البنك المركزي عام 2007، تعليمات الحاكمية للبنوك كافة، كما عملت هيئة الاوراق المالية على اصدار تعليمات الحاكمية الى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

2-4-2 مبررات تطبيق التحفظ المحاسبي

هنالك العديد من المبررات التي ساققتها عدد من الدراسات في طلبها على التحفظ المحاسبي ، ومن اهم هذه المبررات ما يلي:

1- التعاقدات التي تتم بين الادارة والأطراف ذات المصالح المتعارضة واهم هذه التعاقدات هي:

أ- عقود المديونية: والتي تسمح للمقرضين بالتدخل السريع وممارسة حقوقهم التعاقدية وتقييد أنشطة الشركة بما يحمي مصالحهم، في حال تم انتهاك الشركة لشروط العقد المبرم بينهم وبين الشركة، وأكد بال (Ball, et al., 2008)، ان الدافع الرئيس للتحفظ المحاسبي هو زيادة عقود المديونية.

ب- عقود الحوافز للإدارة : تعتمد هذه العقود على تقييم أداء الادارة، وربط الحوافز بتقييم الاداء وعلى رأسها الارباح المحاسبية ، بالتالي فإن زيادة كفاءة هذه العقود تحد من دوافع الادارة للقيام بالتصرفات الانتهازية وتحد من سعيها لتضخيم الارباح بشكل غير مبرر في الأجل القصير، وبالتالي زيادة حجم الحوافز التي يمكن ان تحصل عليها(ابو الخير، 2008).

2- المسؤولية القانونية (Litigation)، ان المسؤولية القانونية وما ينتج عنها من تعويضات نتيجة تلاعب الادارة برقم الربح ستكون أكبر بصورة معنوية فيما إذا كانت الادارة متحفظة (Chung & Wynn, 2008).

3- التكاليف السياسية (Political Cost) : ان ارتفاع الارباح المحاسبية يلفت انتباه الهيئات الرقابية والسياسيين، مما يزيد من احتمال تعرض الشركة الى المخاطر السياسية وهي عادة الشركات كبيرة الحجم او الاحتكارية، لذا تسعى مثل هذه الشركات الى تبني سياسة محاسبية متحفظة حتى تتجنب مثل هذه التكاليف السياسية (Bushman & Piotroski, 2006).

2-4-3 انواع التحفظ المحاسبي

ميزت الدراسات المتعلقة بالتحفظ المحاسبي بين نوعين:

1- التحفظ غير المشروط (Unconditional Conservatism)

ويسمى أيضا التحفظ القبلي (Ex ante)، وهو الذي ينتج عن إختيار سياسة محاسبية أو أسلوب محاسبي منذ البداية عند معالجة أصل أو إلتزام، بحيث ينتج عنها قيد قيمة دفترية أقل للأصل من القيمة السوقية ، مثال ذلك إستخدام طريقة الاعتراف الفوري بتكاليف البحث والتطوير كمصرف بدلا من الاعتراف بها كأصل غير ملموس، أو استخدام طريقة الاهلاك المعجل بدلاً من طريقة القسط الثابت .

1- التحفظ المشروط (Conditional Conservatism)

ويسمى احيانا التحفظ البعدي (Ex post)، ويعني الاعتراف بتدني أصل اذا انخفضت قيمته ، وعدم الاعتراف بالزيادة التي تطرأ على قيمة الأصل نفسه اذا زادت قيمته (Pae, 2007).

2-5 أساليب التأثير في جودة الأرباح

تعد التقارير والقوائم المالية المعلنة خلاصة ما تم من عمليات وأحداث اقتصادية خلال السنة المالية ، إذ يخضع إعدادها الى مبادئ ومعايير محاسبية متعارف عليها تحدد البيانات التي تشملها وتحكم عمليات تنظيمها وقياسها وتجميعها وعرضها، و تعطي الإدارة الوزن الأكبر لقيم صافي دخل الشركة ، لمعرفتها بأهمية دوره في تقييم أدائها، ولذلك تحاول أن تقلل من تقلباته للحفاظ على مستوياته ومعدلات نموه من خلال اللجوء إلى وسائل وأساليب مختلفة ، لإظهار الأداء المالي للشركة بشكل طبيعي ومستقر ، ولا يثير المخاوف لدى الأطراف المهتمة في الشركة .وإن تقليل تقلبات الدخل قد تكون ناتجة عن الممارسة الطبيعية للنشاط الاعتيادي للشركة، أو أن تكون مقصودة من قبل الإدارة بقصد التأثير في الأرقام المحاسبية .وقد ركزت العديد من الدراسات على تدخل الإدارة في عمليات القياس والإفصاح المالي . وفي هذا السياق بين (الجهماني، ٢٠٠١) أن طرق تمهيد الدخل هي على النحو التالي:

1- طريقة التمهيد الطبيعي: وهي ناتجة عن العمليات الطبيعية لتوليد الأرباح في الشركة دون وجود أي تأثير غير طبيعي منها.

2- طريقة التمهيد المقصود (Intentional Smoothing) وهي ناتجة عن تدخل الإدارة وتنقسم إلى قسمين:

١- تمهيد حقيقي ويمثل تدخل الإدارة في الإجراءات التي تراها مناسبة لهيكله النشاطات الاقتصادية للشركة بطريقة تؤدي إلى إنتاج دخل بالمستوى الذي ترغب فيه إدارة الشركة.

2- تمهيد صوري ويمثل تدخل الإدارة باتخاذ قرارات لا تمثل معاملات تبادل اقتصادي فعلي وفي حدود السياسات المقبولة.

أن سلوك الإدارة في إدارة أرباحها، اعتمدت على وسائل متعددة للتأثير في الأرقام المحاسبية ، فهي تناور بالإيرادات والمصروفات من خلال عمليات توقيت الاعتراف أو التوزيع الزمني للأحداث ، وإعادة التصنيف ، فهي تستخدم وسائل حقيقية تتعلق بقرارات تشغيلية، أو تستخدم وسائل صورية من خلال البدائل المحاسبية بحيث لا يترتب أي التزام مستقبلي مرتبط بها، وقد تتبع تصنيف فقرات قائمة الدخل حسب ما تراه مناسباً لتحقيق أهدافها.

إن تدخل الإدارة واتخاذها العديد من القرارات المرتبطة بعمليات القياس المحاسبي من شأنها زيادة أو تخفيض مستويات الدخل، أو التقليل من تقلباته للحفاظ على مستوياته، فتمثل تلك القرارات استراتيجية تتبعها الإدارة لتحقيق أهداف متعددة، منها ما هو متعلق بها وخاصة عندما يوجد خطط حوافز لها، ومنها ما يرتبط بتخفيض تكاليف الاقتراض وشروطه أو تخفيض الكلف السياسية و المدفوعات الضريبية، ومنها للتأثير في القيمة السوقية لأسهم الشركة في السوق المالي.

وقد ورد في العديد من الدراسات التي أجريت على دراسة سلوك الإدارة وممارستها في إدارة الأرباح الأدوات المستخدمة من قبلها للتأثير في الأرقام المحاسبية لتحقيق الأهداف الراغبة بها وهي كما يلي:

2-5-1 التغييرات المحاسبية (Accounting Changes)

تعد التغييرات المحاسبية من أهم الأدوات التي تستخدمها الإدارة في تدخلها بالقياس المحاسبي للتأثير في الأرقام المحاسبية، فهي تستغل المرونة المتاحة لها في حدود ما تسمح به، وقد بين شرويدر (Schroeder, et al., 2003, pp:102) بالاستناد إلى رأي مجلس معايير المحاسبة (APB) رقم عشرين، حدد ثلاثة أنواع للتغييرات المحاسبية وهي كما يلي:

1-1-5-2 -التغييرات في المبادئ المحاسبية Change in an Accounting Principle هذا التغيير يحدث عندما تتبنى المنشأة مبدأ محاسبياً مقبولاً وغير مخالف لمبدأ سابق ومستخدم من قبل المنشأة مثال ذلك:

- التغيير بطرق تسعير المخزون كالتحول من طريقة الى اخرى.
- التغيير بطرق حساب الاهتلاك كالتحول من القسط الثابت إلى طريقة الاهتلاك المتسارع.
- التغييرات في الطرق المتبعة في ترجمة العملات الأجنبية.
- التغييرات في طرق معالجة المكاسب والخسائر : يجب الاعتراف في أرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للإدارة التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول طويلة الأجل، مما يؤدي الى تدعيم الأرباح.

2-1-5-2 التغييرات في التقديرات المحاسبية (Accounting Estimate).
ومن الامثلة عليها :

- تقدير العمر الاقتصادي للأصول وتقدير قيمتها كخردة : يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الانتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالي يمكن للإدارة أن تستخدم تقديرات متفائلة للعمر الانتاجي وقيمة الخردة ، وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح.
- تقدير تكلفة المخزون: يجب تصنيف التكاليف الى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية، ويمكن للإدارة أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية (Borderline Costs) باعتبارها تكاليف إنتاج بدلا من إعتبارها تكاليف فترية، مما يؤدي الى تدنية المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح.
- أيضا يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح.
- تقدير الالتزامات المحتملة والدعاوى المقامة على الشركة : يمكن ان تقوم الادارة بالمبالغة بتقدير الالتزامات المحتملة على الشركة بهدف تخفيض الارباح، أو ان تقوم بالتخفيف من امكانية تحمل المؤسسة او الشركة لنفقات دعاوى مقامة ضدها بهدف زيادة الارباح.

تقديرات المخصصات: يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي يمكن، للإدارة أن تستخدم تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح.

– تقديرات نسب الانجاز للمقاولات : تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في انجاز الأعمال وتكلفة هذا الانجاز، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في انجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح.

3-1-5-2 تغييرات تحدث في الوحدة المحاسبية

نتيجة الدمج او الاتحاد او تغييرات في الشركات التابعة او شراء شركة لأخرى مما يتطلب اعداد تقارير مالية موحدة.

وتشير وثائق لجنة سوق الأوراق المالية (SEC)، الى انه في العديد من الحالات، وحين يصبح سلوك إدارة الأرباح شائعاً داخل الشركة، يستنفذ المديرون في المراكز العليا جزءاً كبيراً من الوقت لإيجاد الطرق التي تؤدي الى استمرار الممارسات المخالفة، بحيث أن الأطراف الخارجيين غير قادرين على ملاحظة الأنشطة اليومية للإدارة ، لذا ينبغي على المدققين الخارجيين، والمحللين الماليين، والمستثمرين البحث بعناية عن أية إشارات تحذيرية (Warning Signs) تشير الى وجود إدارة أرباح.

ومن أهم هذه الإشارات التحذيرية ما يلي (Magrath and Weld, 2002) :

- ١ - تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح.
- ٢ - حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات.
- ٣ - مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء.
- ٤ - احتياطات لا ترتبط بنود المركز المالي.
- ٥ - احتياطات التملك (Acquisition Reserves) المشكوك فيها.
- ٦ - الأرباح التي تتفق بدقة وبصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين.

من خلال ما سبق يتضح أن الوسائل والأساليب المتاحة للإدارة متعددة ومتنوعة، وتستطيع من خلالها التأثير في الأرقام المحاسبية، فهذه الوسائل تؤدي إلى خلق أرباح صورية تؤثر في جودة الأرقام المحاسبية التي تكون بمثابة معلومات تستخدم من قبل الأطراف المهتمة في اتخاذ قراراتهم. ويؤكد ليبرت وآخرون (Lybaert, et al., 2005)، أن التقديرات المحاسبية وسيلة تستخدمها إدارة الشركة للتلاعب للتغيير بالأرقام المحاسبية.

إن الأرباح القليلة الجودة تعنى الأرباح التي لا تمثل النشاط الفعلي والحقيقي للمعاملات والأحداث التي حدثت في الشركة، بل إن إدارة الشركة تدخلت باستخدام ما لديها من أدوات لتعديل مستويات الدخل إلى المستوى الذي ترغب فيه ويحقق أهدافها، ولا يعبر عن الإنجازات الفعلية للشركة، وينتج عنه أن يكون هناك انحراف مادي ما بين الدخل المحاسبي للمنشأة ودخلها الفعلي.

6-2 جودة الأرباح المحاسبية والحاكمة المؤسسية

لقد أدت الأزمات والفضائح المحاسبية في الشركات الكبيرة إلى زعزعة الثقة لدى المستثمرين، وغالبا ما يعزى سبب الفشل في مثل هذه الشركات إلى ضعف الرقابة الداخلية لدى تلك الشركات، وقد كان نتيجة هذه الفضائح، أنه تم اتخاذ العديد من الإجراءات والقوانين للحد من وقوع مثل هذه الفضائح مرة أخرى، وكان من ضمنها قانون (Sarbanes Oxley) الذي فرض على الشركات التي يتم تداول أسهمها في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى تطبيق مجموعة من قواعد الحاكمة المؤسسية، إلا أن مفهوم الحاكمة المؤسسية ارتبط بالعملة والأزمات الاقتصادية والمالية، وفرض هذا المصطلح نفسه بسرعة حتى أصبح مثار اهتمام الدوائر الأكاديمية والسياسية العالمية، بحيث أدى إلى تغيير إستراتيجية الاستثمار المتعارف عليها والقائمة على ارتفاع العائد كلما ارتفعت المخاطرة، إلى إستراتيجية جديدة عرفت باسم التوجه إلى الجودة، والذي أدى بدوره إلى تطوير و ظهور مفهوم الحاكمة المؤسسية بشكله الواضح (الجعدي، 2007).

1-6-2 مفهوم الحاكمية المؤسسية

الحاكمية المؤسسية هي المنهج المتبع من قبل أصحاب المصالح في الشركة (Stakeholder) لمراقبة مصالحهم الخاصة (Cattrysse, 2005)، وهي تعبير عن النظام الذي تتم من خلاله إدارة الشركة والرقابة عليها، كما تعبر الحاكمية المؤسسية عن الأنظمة والعمليات الموجودة ضمن الشركة والتي تحدد الأهداف وتعمل على مراقبة تحقيقها بما ينسجم مع قيم الشركة، وتعني الحاكمية المؤسسية كذلك القيام بالأعمال بطريقة أفضل ومقابلة احتياجات أصحاب المصالح .

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عرفت الحاكمية المؤسسية على أنها النظام الذي تستخدمه المنشأة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة.

2-6-2 مزايا تطبيق الحاكمية المؤسسية:-

- يعتبر نظام الحاكمية المؤسسية الجيد من الأمور الهامة التي تساعد على حماية مصالح المساهمين من خلال مجموعة من الإجراءات مثل ضمان ممارساتهم لحقوقهم كاملة داخل الهيئات العامة.
- ضمان حق المساهمين في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- تحقيق الشفافية في المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب.
- ضمان احتفاظ المنشأة بسجل واضح للمساهمين، وأسلوب مضمون لتسجيل الملكية .
- كما يساعد نظام الحاكمية المؤسسية الجيد كذلك على حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع الشركة.
- نظام الحاكمية المؤسسية ينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها، ما يعمل على خفض مخاطر الشركة وعلى رفع قيمة أسهمها في السوق.
- كما تساعد الحاكمية المؤسسية الجيدة على تحسين الكفاءة في استخدام أصول المنشأة، والعمل على تخفيض تكلفة رأس المال.

- تساعد الحاكمية المؤسسية في تحقيق رغبات المجتمع وتطلعاته.
- أن الحاكمية المؤسسية الجيدة تساعد الشركات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات، ودعم الأداء الاقتصادي، والقدرة على المنافسة في المدى الطويل، من خلال تأكيدها على الشفافية في معاملات الشركة وفي إجراءات المراجعة والمحاسبة المالية والمشتريات .
- تساهم في تحسين إدارة الشركة من خلال مساعدة إدارة الشركة التنفيذية ومجلس ادارتها على تطوير إستراتيجية سليمة للشركة، وضمان اتخاذ القرارات على أسس سليمة، و تحديد المكافآت بشكل سليم (Cattrysse, 2005).

2-6-3 جودة الارباح وعلاقتها بالحاكمة المؤسسية

إن للحاكمية المؤسسية دورا هاما في عملية الإشراف والرقابة من خلال الأدوار التي يقوم بها كل من مجلس إدارة الشركة ولجنة التدقيق الداخلي فيها، وسيتم تناول العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وبين جوانبها المختلفة المتعلقة بكل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي وعلاقة كل منهما بجودة الأرباح.

أ- مجلس الإدارة

تساعد ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة في تخفيض تضارب المصالح بين الملاك وبين المديرين، وكلما زادت ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة أدى ذلك إلى تخفيض تكلفة الوكالة (Agency Theory) وتحسين الاداء، وفيما يتعلق بجودة الأرباح، فإن ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة من المتوقع أن تؤدي إلى تخفيض الحافز الموجود لديهم للإفصاح عن الأرباح بما ينسجم ومصالحهم الخاصة، حيث ان الإفصاح عن الارباح تبعاً للمصالح الخاصة يؤدي الى تخفيض مستوى جودة الارباح، وبالتالي من المتوقع أن تكون هناك علاقة بين جودة الأرباح وبين ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، مماثلة لتلك العلاقة الموجودة بين ملكية مديري مجلس الإدارة لأسهم الشركة وبين أداء الشركة (الجعدي، 2007).

ب- حجم مجلس الإدارة

يعتبر عدد أعضاء مجلس الإدارة عاملاً هاماً في فعالية مجلس الإدارة، حيث أن مجلس الإدارة كبير الحجم يقدم منفعة للشركة من خلال تنوع خبرات أعضائه وقدرتهم على التعامل مع البيئة بشكل أفضل (Dalton et al., 1999)

ترك قانون الشركات الأردني بحسب المادة (122) تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة للنظام الأساسي للشركة شريطة أن لا يقل عدد أعضاء المجلس عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد على ثلاثة عشر عضواً.

ج- استقلالية مجلس الإدارة

تلعب استقلالية مجلس الإدارة دوراً هاماً في عملية الحد من تضارب المصالح بين الملاك وبين المديرين، وتعتبر استقلالية مجلس الإدارة من أهم الخصائص التي تعزز قيام مجلس الإدارة بمهامه الإشرافية والرقابية والتي لها دور بالغ في الحد من قدرة المديرين على التصرف بما يخدم مصالحهم الخاصة دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الملاك، وهناك ثلاث خصائص رئيسية يجب توافرها لتحقيق استقلالية مجلس الإدارة وهي:

أ - أن يضم مجلس الإدارة أعضاء غير تنفيذيين.

ب - أن يتم فصل الأدوار الرئيسية بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

ت - وجود لجنة تعيين أو ترشيح للوظائف مستقلة تتبع للإدارة التنفيذية (الفار، 2006).

وتلعب عملية الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي دوراً هاماً في فاعلية وكفاءة المجلس، بحيث يتم الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وبما أن استقلالية مجلس الإدارة لها دور هام في فعالية وكفاءة المجلس في قيامه بالمسؤوليات المناطة به فمن المتوقع أن تكون هناك علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح.

د- لجنة التدقيق

تعتبر عملية الإشراف على إعداد البيانات المالية للشركة من الواجبات الأساسية المناطة بلجنة التدقيق الداخلي، كما تقوم هذه اللجنة بمتابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومتابعة عمل التدقيق الخارجي، وحتى تقوم هذه اللجنة بتلك الواجبات على الوجه الأكمل، لابد وان يتوفر لها القدر الكافي من الاستقلالية، وان تتكون من أعضاء يتمتعون بالخبرة الملائمة للقيام بالمهام المطلوبة منها على الوجه المطلوب.

ويخلص الباحث مما سبق الى أن علاقة الوكالة بين الإدارة والملاك أو بين الإدارة وأصحاب المصالح (stakeholder)، قد أفرزت العديد من المشاكل والتي مردها الى تعارض المصالح، وعدم تماثل المعلومات، وهذا ما يدفع الإدارة الى ممارسة سلوك إدارة الأرباح عند إعداد القوائم المالية، وقد أوصت غالبية الدراسات الحديثة بضرورة العمل على الحد من ممارسة الإدارة لسلوك الانتهازية (Opportunism)، من خلال تطبيق قواعد الحاكمة المؤسسة على كافة الشركات.

2-7 قياس جودة الأرباح

إن مفهوم جودة الأرباح مفهوم متعدد الأبعاد، بالتالي فإن اختيار مقياس لجودة الأرباح سيعتمد على السؤال البحثي المطروح، ومدى توافر المعلومات ونماذج التقدير، بعض الأبحاث تدعو الى إستخدام مقياس لجودة الأرباح يكون مرتبطاً بتطلعات المستثمرين، مثلاً الدراسات التي تناولت قيمة "ملاءمة" الأرباح تفترض ان الأرباح مفيدة لفئة معينة من المشاركين في الأسواق المالية وهم المستثمرون الذين يتخذون القرارات بناء على اسعار الاسهم والعوائد. في المقابل هناك دراسات اخرى تركز على المقاييس المباشرة لجودة الأرباح التي بنيت باستخدام البيانات المحاسبية فقط (أي دون الرجوع الى اسعار الاسهم او العوائد)، البعد الاخر المهم لبعض الاسئلة البحثية هو التمييز الكلي لتقديرات جودة الأرباح. فرانسيس وآخرون (Francis et. al., 2004)، عرّف سبعة مقاييس لجودة الأرباح (والذي وصفوه بأنه سمات او خصائص الأرباح)، وقد استخدمت هذه المقاييس بشكل واسع في الدراسات والبحوث المحاسبية، حيث صنّفوا صفات أو سمات الأرباح الى سبع سمات هذه السمات السبع:

– إما تستند الى اساس المحاسبة “Accounting- based Characteristics” أي ان هذه السمات أو الصفات يتم قياسها بمقاييس محاسبية.

– وإما تستند على اساس السوق “Market- based Characteristics” أي انه يتم قياسها بمقاييس مالية او سوقية.

وفقا للافتراضات الاساسية عن وظيفة التقارير المالية، وأشاروا الى ان هذه الافتراضات ستؤثر بدورها على الطريقة التي يتم بها قياس هذه السمات او المقاييس، اما المقاييس او السمات التي تستند الى اساس المحاسبة فهي :-

1- جودة المستحقات (Accruals Quality).

2- القدرة على الاستمرار (Persistence).

3- القدرة على التنبؤ (Predictability).

4- تمهيد الدخل (Smoothness).

هذه المقاييس تأخذ التدفق النقدي او الارباح كأساس لبناء التقديرات باستخدام البيانات المحاسبية وليست المالية (السوقية). أما المقاييس او السمات التي تستند على اساس السوق فهي :-

1. الملاءمة (Relevance).

2. التوقيت المناسب (Timeliness).

3. الحيطة والحذر (Conservatism).

وتأخذ هذه المقاييس او السمات تأخذ العوائد او الاسعار كأساس لبناء تقديراتها بالاعتماد على كلا من البيانات المحاسبية والبيانات السوقية (العوائد)، وكما بين فرانسيس (Francis et. al., 2004) ان الفروق في استخدام أساس بناء التقديرات (باستخدام بيانات محاسبية فقط أو باستخدام بيانات محاسبية وسوقية معا) تعتمد على الافتراضات الضمنية والصريحة حول المقصود من وظيفة الارباح ، وعلى وجه التحديد مقاييس جودة الارباح على اساس المحاسبة تفترض أن وظيفة الارباح هي لتخصيص التدفق النقدي بالفترات المالية والتقرير عنها وربط هذه الفترات المالية بالمستحقات، في حين ان مقاييس جودة الارباح على اساس السوق تفترض ان وظيفة الارباح لتعكس الدخل الاقتصادي ممثلاً في عوائد الاسهم.

1-7-2 مقاييس جودة الارباح

في الأدب المحاسبي استخدمت الدراسات والبحوث المحاسبية العديد من المقاييس لقياس جودة الارباح نذكر منها ما يلي:

1-1-7-2 جودة المستحقات (Accrual Quality)

يقوم مقياس جودة المستحقات باعتباره احد مقاييس جودة الارباح اساسا على وجهة النظر القائلة ان طبيعة الارباح التي تكون اكثر قربا من التدفقات النقدية تكون جودتها أعلى من غيرها، والنموذج الذي وضعه ديشو و ديشيف (Dechow and Dichev, 2002)، اخذ نوعية مستحقات رأس المال العامل في كل من الفترة المالية السابقة، والحالية، والمستقبلية، للتدفقات النقدية من النشاط التشغيلي. ونموذج ديشو و ديشيف (Dechow and Dichev, 2002) لقياس جودة المستحقات بدأ بربط المستحقات الحالية مع المتأخرات، والتدفق النقدي الحالي والمستقبلي من النشاط التشغيلي . وتعبّر المعادلة التالية عن نموذج (Dechow and Dichev, 2002):

$$\frac{TCA_{j,t}}{Assets_{j,t}} = \ell_{0,j} + \varphi_{1,j} \frac{CFO_{j,t-1}}{Assets_{j,t}} + \varphi_{2,j} \frac{CFO_{j,t}}{Assets_{j,t}} + \varphi_{3,j} \frac{CFO_{j,t+1}}{Assets_{j,t}} + u_{j,t}$$

حيث أن:

TCA = إجمالي المستحقات الحالية للشركة (j) في سنة (t) ويتم استخراجها وفق المعادلة التالية:

$$= \Delta CA_{j,t} - \Delta CL_{j,t} - \Delta Cash_{j,t} + \Delta STDEBT_{j,t}$$

$Assets_{j,t}$ = متوسط اجمالي الاصول للشركات من السنة الحالية والسنة السابقة .

CFO = التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي للسنة (t) ويحتسب من خلال صافي الدخل قبل البنود

غير العادية مطروح منه إجمالي المستحقات (TA) حيث اجمالي المستحقات =

$$TA_{j,t} = \Delta CA_{j,t} - \Delta CL_{j,t} - \Delta Cash_{j,t} + \Delta STDEBT_{j,t} - DEPN_{j,t} ,$$

ΔCA = التغيير في الاصول المتداولة بين السنة السابقة والسنة الحالية للشركة j.

ΔCL = التغيير في المطلوبات المتداولة بين السنة السابقة والسنة الحالية للشركة j.

$\Delta Cash$ = التغيير في النقد وما يعادله بين السنة السابقة والسنة الحالية للشركة ج.

$\Delta STDEBT$ = التغيير في الدائون (الديون قصيرة الاجل) في المطلوبات المتداولة بين السنة السابقة والسنة الحالية للشركة ج.

$\Delta DEPN$ = مصاريف الاهتلاك والاستنفاد في السنة الحالية للشركة ج.

$V_{j,t}$ = المتأخرات (Residual) وتمثل ذلك الجزء الذي لم يتم تفسيره من خلال متغيرات الانحدار، وتمثل

المستحقات الاختيارية وتعبّر عن توظيف الادارة لأساليب القياس المحاسبي لتحسين جودة الارباح . والفكرة الاولى وراء استخدام جودة المستحقات كمقياس لجودة الارباح هي ان التدفق النقدي من النشاط التشغيلي هو الاساس سواء أكانت القيم كبيرة أم صغيرة وسواء أكان المقياس يعاني من ضعف او انه قوي وسواء أكانت جودة المستحقات دقتها قليلة أم عالية وسواء أكانت المستحقات في التدفقات النقدية خلال الفترة الحالية او الماضية او المستقبلية، الفكرة الثانية خلف جودة المستحقات كمقياس لجودة الارباح هي ان التغيير في المتبقيات او المتأخرات في معادلة جودة المستحقات التي سبق شرحها هي التي تقود المقياس وهي التي تشرح السؤال البحثي المحدد وليست التقديرات ذاتها.

2-1-7-2 المستحقات غير العادية (*Abnormal accruals*)

المستحقات غير العادية كمقياس لجودة الارباح يقوم على عرض المستحقات التي لا تظهر من خلال تطبيق الاساليب المحاسبية التي تعكس جودة الارباح. ويستخدم هذا المقياس نموذج جونز (Jones, 1991)، ويعتمد هذا النموذج مؤسسات او شركات محددة لقياس المستحقات غير العادية من خلال اختيار سلسلة زمنية معينة، وتقديرات لمقطع عرضي للشركات، وللحصول على المتبقيات يتم تطبيق المعادلات التالية :

$$|AA_{jt}| = \frac{TA_{jt}}{ASSET_{jt-1}} - NA_{jt}$$

حيث ان:

AA_{jt} = القيمة المطلقة للمستحقات غير العادية .

$TA_{jt}/ASSET_{jt-1}$ = اجمالي المستحقات الى اجمالي الاصول للسنة السابقة وتستخرج هذه النسبة بحسب

المعادلة التالية:

$$\frac{TA_{j,t}}{Asset_{j,t-1}} = k_1 \frac{1}{Asset_{j,t-1}} + k_2 \frac{\Delta Rev_{j,t}}{Asset_{j,t-1}} + k_3 \frac{PPE}{Asset_{j,t-1}} + \varepsilon_{j,t}.$$

NA_{jt} = المستحقات الطبيعية (Normal Accruals)، وتستخرج وفق المعادلة التالية :

$$NA_{jt} = k_1 \frac{1}{Asset_{j,t-1}} + k_2 \frac{\Delta REV_{j,t} - \Delta AR_{jt}}{Asset_{j,t-1}} + k_3 \frac{PPE}{Asset_{j,t-1}}.$$

3-1-7-2 القدرة على الاستمرارية (Persistence)

القدرة على الاستمرارية كمقياس لجودة الأرباح يعتمد على عرض استدامة الأرباح بجودة عالية ، وتعرف استمرارية الأرباح المحاسبية بمدى ارتباط الأرباح المحاسبية الحالية بالأرباح المستقبلية، وتتصف الأرباح الدائمة بأنها أرباح عالية الجودة. ويعد نموذج فرانسيس وآخرين (Francis, et al., 2004) من أهم المقاييس المستخدمة لقياس هذه الصفة باستخدام نموذج الانحدار Autoregressive Model of Order one (AR1) وفق المعادلة التالية:

$$X_{j,t} = \alpha_0 + \alpha_1 X_{j,t-1} + \varepsilon_{j,t}$$

حيث أن

$X_{j,t}$: أرباح الشركة z في السنة المالية t مقسومة على المتوسط المرجح لعدد الاسهم القائمة في السنة t .
 $X_{j,t-1}$: أرباح الشركة z في السنة المالية السابقة للسنة المالية t مقسومة على المتوسط المرجح لعدد الاسهم القائمة في السنة t .

حيث أن اقتراب قيمة المعامل (α) من العدد 1 يؤشر الى ان استمرارية الأرباح المحاسبية عالية ، وبالتالي تعتبر هذه الأرباح ذات جودة عالية .

ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة بالشكل التالي :

$$\frac{Earn_{j,t}}{ASSET_{j,t-1}} = \alpha + \beta \frac{Earn_{j,t-1}}{ASSET_{j,t-1}} + \varepsilon_{j,t}$$

4-1-7-2 القدرة على التنبؤ (Predictability)

تعرف القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية بقدرة الأرباح ومكوناتها أو أي تصنيف من التصنيفات داخل ملخص رقم الربح على تحسين قدرة المستخدم على التنبؤ ببنود البيانات المالية المعنية، كما يعرفها ليب (Lipe, 1990) على أنها قدرة الأرباح على أن تتنبأ بنفسها، وهذا لا يتعارض مع الطرح الذي قدمه ديكو و سكراند (Dechow and Schrand, 2004)، من أن الجودة العالية لرقم الأرباح هو مقدر جيد للأرباح المستقبلية، كما أن مقياس القدرة على التنبؤ هو مشتق من النموذج المستخدم في قياس القدرة على الاستمرارية، هذا المقياس أو المعادلة هو الجذر التربيعي لتباين الخطأ المشتق من معادلة نموذج الانحدار (Autoregressive Model of Order one)، ويعبر عنه بالمعادلة التالية (Francis, et al., 2004):

$$PRED_{j,t} = \sqrt{\sigma^2 \varepsilon_{j,t}}$$

حيث أن:-

- $PRED_{j,t}$: تعبر عن قدرة أرباح الشركة j على التنبؤ بنفسها في السنة t .

- $\sigma^2 (\varepsilon_{j,t})$: تباين خطأ التقدير للشركة j في السنة t .

- $\varepsilon_{j,t}$: خطأ التقدير لنموذج الانحدار المستخدم في قياس استمرارية الأرباح.

يدل انخفاض التباين في الأرباح على ارتفاع قدرة الأرباح على التنبؤ، وتعتبر الأرباح عالية القدرة على التنبؤ أرباح عالية الجودة.

5-1-7-2 تمهيد الأرباح المحاسبية (Smoothness)

يعتبر الثبات النسبي للأرباح المحاسبية وإستقرارها أحد الصفات المرغوبة في الأرباح، ويؤدي نسوية أو تمهيد الدخل إلى تقليل أثر التذبذبات المستقبلية المؤقتة في الأرباح. باستخدام نموذج لويوز وفرانسيس وآخرين (Francis, et al., 2004; Leuz et al., 2003) يتم قياس هذه السمة، من خلال احتساب نسبة تذبذب الأرباح المحاسبية إلى نسبة التذبذب في التدفقات النقدية التشغيلية، وذلك من خلال احتساب نسبة الانحراف المعياري لصافي الدخل إلى الانحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية للشركة وبقسمة الطرفين على مجموع الأصول للسنة السابقة وكما يلي:

$$Smooth\ j\ t = \sigma(NIBE\ j\ t) / TA\ j\ t-1 \div \sigma(CFO\ j\ t) / TA\ j\ t-1$$

حيث أن :

Smooth jt - الأرباح الممهدة للشركة z في السنة t.

$\sigma(NIBE\ j\ t)$ - الانحراف المعياري لصافي الارباح لسنة t.

$\sigma(CFO\ j\ t)$ - الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من النشاط التشغيلي للشركة z في السنة t.

إذا كانت القيمة (Smooth) منخفضة فإن ذلك يشير إلى انخفاض التذبذب في الأرباح مقارنة بالتدفقات النقدية من النشاط التشغيلي ، وبالتالي فإن جودة الأرباح تكون عالية.

6-1-7-2 توقيت الاعتراف المحاسبي (Timeliness)

باستخدام نموذج فرانسيس وآخرين (Francis, et al., 2004) يتم قياس هذه الصفة باستخدام انحدار عكسي- للأرباح على عوائد الأسهم الموجبة والسالبة، حيث إنه كلما ازداد الارتباط فإن هذا مؤشر على زيادة توقيت الاعتراف المحاسبي للأرباح وكما يلي:

$$EARN_{j,t} = \alpha_{0,j} + \alpha_{1,j}NEG_{j,t} + \beta_{1,j}RET_{j,t} + \beta_{2,j}NEG_{j,t} \times RET_{j,t} + \varepsilon_{j,t}$$

حيث أن :

- $NEG_{j,t} = 1$ إذا كانت $RET_{j,t}$ أقل من الصفر .

- $NEG_{j,t} = 0$ إذا كانت $RET_{j,t}$ غير ذلك .

- $RET_{j,t}$: عائد شهري مجمع ل 12 شهراً للشركة ز تنتهي في 4/30 بعد نهاية السنة t

- $EARN_{j,t}$: صافي الربح للشركة ز في السنة t مقسومة على القيمة السوقية في نهاية السنة السابقة.

7-1-7-2 قيمة الملاءمة (Value relevance)

كلما ازداد ارتباط الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم كان الربح المحاسبي أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات . وباستخدام نموذج جني وآخرين وفرانسيس آخرين (Gunny, et al., 2008; Francis, et al., 2004) يتم قياس ملاءمة الأرباح المحاسبية . وحيث إن الأبحاث في ملاءمة الأرباح المحاسبية وجدت أن المواصفة الأمثل للعلاقة بين الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم تكون بإدخال مستوى الأرباح والتغير في الأرباح في النموذج وكما يلي :

$$RET_{j,t} = \alpha_{0,j} + \beta_{1,j} EARN_{j,t} + \beta_{2,j} \Delta EARN_{j,t} + \varepsilon_{j,t}$$

حيث ان :

- $RET_{j,t}$: عائد شهري مجمع ل 12 شهراً للشركة ز تنتهي في 4/30 بعد نهاية السنة t.

- $EARN_{j,t}$: الأرباح قبل البنود غير العادية للشركة ز في السنة t مقسومة على القيمة السوقية في نهاية السنة السابقة (t-1).

- $\Delta EARN_{j,t}$: التغير في الأرباح في السنة t مقسومة على القيمة السوقية للسنة السابقة (t-1)

2-7-2 نماذج التنبؤ بجودة الأرباح

وفيما يلي عرض لأهم ما قدمته الدراسات السابقة في هذا المجال:

أولاً - نماذج ركزت على التفرقة بين الاستحقاق الإختياري والاستحقاق غير الإختياري

ثانياً - نماذج ركزت على الاستحقاق قصير الأجل والاستحقاق طويل الأجل

فيما يلي نورد أهم هذه النماذج:

1-2-7-2 نماذج ركزت على التفرقة بين الاستحقاق الإختياري والاستحقاق غير الإختياري

بداية يجب التنويه إلى أن لاستحقاق غير الإختياري يقصد به (الاستحقاق الضروري لتحقيق الالتزام

بالمبادئ المحاسبية).

أ- نموذج (Healy, 1985) :

ينظر إلى الاستحقاق الإختياري المقدر خلال فترة معينة على أنه إجمالي الاستحقاق مقسوماً على إجمالي

الأصول أول الفترة ، وهذا يعني أن الاستحقاق غير الإختياري يتوقع أن يكون صفرًا، لذلك فإنه وفقاً

لنموذج (Healy, 1985) يتم اختبار جودة الأرباح عن طريق احتساب متوسط الاستحقاق (إجمالي

الاستحقاق مقسوماً على إجمالي الأصول) ومقارنة الناتج بين الفترات وبعضها.

بمعنى أن نموذج (Healy, 1985) يقسم الاستحقاق إلى استحقاق إختياري واستحقاق غير إختياري وحجم

الاستحقاق الإختياري تحدد درجة جودة الأرباح وهو يساوي إجمالي الاستحقاق مقسوماً على إجمالي

الأصول أول الفترة.

وتعبر المعادلة التالية عن نموذج (Healy, 1985):

$$EDAC jt = TAC jt / A jt - 1$$

حيث ان :

EDAC jt = تقدير المستحقات الإختيارية للشركة z في السنة الحالية .

TAC jt = إجمالي المستحقات للشركة z في السنة الحالية.

A jt-1 = إجمالي الأصول للشركة z في بداية السنة الحالية (رصيد السنة السابقة).

ويعد نموذج (Healy, 1985) أبسط النماذج التي قدمت لتقدير جودة الأرباح لذلك يتوقع أن يتضمن أكبر قدر من أخطاء القياس لأنه لا يأخذ في الاعتبار طبيعة العمليات التي قد تتطلب مستوى معيناً من الاستحقاق.

ب- نموذج دي انجلو (DeAngelo, 1986) :

اختبرت جودة الأرباح عن طريق حساب الاختلافات بين إجمالي الاستحقاق بين فترتين وقسمتها على إجمالي الأصول أول الفترة الأخيرة، ويفترض عدم وجود إدارة أرباح في الفترة الحالية إذا كان الاختلاف بين إجمالي الاستحقاق في الفترة الحالية والفترة السابقة يساوي صفرًا. مثلاً لتقدير إدارة الأرباح في عام ٢٠٠٩ يتم حساب إجمالي الاستحقاق لعام ٢٠٠٩ ويطرح منه إجمالي الاستحقاق لعام ٢٠٠٨ ويقسم الناتج على إجمالي الأصول أول عام ٢٠٠٩ وهذا يعني أنه إذا كان الناتج يساوي صفر فإن ذلك يعني عدم وجود إدارة أرباح بالتالي جودة أرباح عالية وكلما ابتعدت قيمة الناتج عن الصفر فإن ذلك يعني وجود إدارة أرباح أو جودة أرباح منخفضة .

ويتشابه نموذج (DeAngelo) مع نموذج (Healy) في أن الاستحقاق غير الاختياري محكوم بالاستحقاق في الفترة السابقة. نموذج (DeAngelo) يفترض أن الاستحقاق غير الاختياري يتبع سلوكاً عشوائياً ويستخدم التغير في إجمالي الاستحقاق من عام ما إلى العام التالي كمقياس للاستحقاق الاختياري. وتعبّر المعادلة التالية عن نموذج (DeAngelo) :

$$EDAC jt = TAC jt - TAC jt -1 / A jt -1$$

حيث ان :

$$EDAC jt = \text{تقدير المستحقات الإختيارية للشركة ز في السنة الحالية} .$$

$$TAC jt = \text{اجمالي المستحقات للشركة ز في السنة الحالية} .$$

$$TAC jt-1 = \text{اجمالي المستحقات للشركة ز في السنة السابقة} .$$

$$A jt-1 = \text{اجمالي الاصول للشركة ز في بداية السنة الحالية (رصيد السنة السابقة)} .$$

ومصدر خطأ القياس في نموذج (DeAngelo) يأتي من إهمال المتغيرات التي قد تؤثر على الاستحقاق في الفترة الحالية. حيث يفترض أن الاستحقاق غير الاختياري يتأثر بتغير الظروف الاقتصادية ونموذج (DeAngelo) لا يأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية.

ج- نموذج (Dechow, et. Al, 1995):

وترى Dechow أن الميزة التي تتوافر في نموذجي Healy و DeAngelo هي أن الاستحقاق غير الاختياري (الاستحقاق الضروري لتحقيق الالتزام بالمبادئ المحاسبية) ثابت من فترة إلى أخرى والاستحقاق الاختياري يكون في المتوسط صفر في فترة التقدير لذلك فإن النموذجين يقيسان الاستحقاق الاختياري بدون أخطاء.

د- نموذج (Jones, 1991):

نموذج جونز يمثل تطوير لنموذجي Healy و DeAngelo حيث يقترح النموذج الجديد التحكم في أثر الظروف الاقتصادية للشركة على الاستحقاق غير الاختياري عن طريق تضمين افتراض أن الإيرادات غير اختيارية، وتم صياغة النموذج على النحو التالي:

$$NDA_{jt} = \alpha \frac{1}{ASSET_{j,t-1}} + \beta_1 \frac{\Delta REV_{j,t}}{ASSET_{j,t-1}} + \beta_2 \frac{PPE}{ASSET_{j,t-1}} + \varepsilon_{j,t}$$

حيث ان :

NDA_{jt} = المستحقات غير الاختيارية للشركة j في السنة t .

$ASSET_{jt-1}$ = إجمالي الأصول للشركة j في السنة السابقة $t-1$.

ΔREV_{jt} = التغير في الإيرادات بين السنة الحالية t والسنة السابقة $t-1$.

PPE_{jt} = الممتلكات والمباني والمعدات للشركة j في السنة t .

نسخة معدلة لنموذج (Jones, 1991) السابق قدمتها دراسة (Dechow, et. Al, 1995) حيث تناولت هذه الدراسة قضية التحكم في الإيرادات وعلاقته بإدارة الأرباح وقدمت هذه الدراسة النموذج المعدل على النحو التالي:

$$NDA_{jt} = \alpha \frac{1}{ASSET_{j,t-1}} + \beta_2 \frac{\Delta REV_{j,t} - \Delta REC_{jt}}{ASSET_{j,t-1}} + \beta_3 \frac{PPE}{ASSET_{j,t-1}} + \varepsilon_{j,t}.$$

حيث ان :

NDA_{jt} = المستحقات غير الاختيارية للشركة z في السنة t .

$ASSET_{jt-1}$ = إجمالي الاصول للشركة z في السنة السابقة $t-1$.

ΔREV_{jt} = التغير في الإيرادات بين السنة الحالية t والسنة السابقة $t-1$.

ΔREC_{jt} = التغير في الذمم المدينة .

PPE_{jt} = الممتلكات والمباني والمعدات للشركة z في السنة t .

ومن ثم يتم احتساب المستحقات الاختيارية وفق المعادلة التالية :

$$\text{Discretionary Accruals}(DA_{jt}) = \text{Total Accrual}(TA_{jt}) - \text{Nondiscretionary}$$

$\text{Accruals}(NDA_{jt})$

المستحقات الاختيارية = إجمالي المستحقات - المستحقات غير الاختيارية

التعديل لنموذج (Jones) يفترض ضمناً أن كل التغيرات في المبيعات الآجلة خلال فترة الدراسة تنتج عن إدارة الأرباح. هذا الافتراض يستند إلى أن إدارة الأرباح عن طريق التحكم في إيرادات المبيعات الآجلة يكون أسهل من إدارة الأرباح عن طريق التحكم في المبيعات النقدية.

النماذج الثلاثة (Healy , DeAngelo , Jones) ركزت على الاستحقاق الاختياري والاستحقاق غير الاختياري. دراسة (Ibrahim, 2005) تناولت هذا الأمر وأشارت إلى أن الافتراضات التي تقوم عليها هذه النماذج تسبب أخطاء قياس قد يكون لها تأثير على النتائج حيث أنه من الصعوبة التفرقة بين ما يعتبر إختيارياً وما يعتبر غير إختيارياً.

هـ - نموذج نسبة ميلر (Miller, 2007) :

أشارميلر إلى أن قضية استخراج جودة الأرباح عن طريق الاستحقاق الاختياري قد تناولتها بحوث كثيرة وتوصلت إلى أن الاستحقاق سواء أكان إختيارياً أو غير إختيارى هو أفضل وسيلة لقياس جودة الأرباح لأنه أقل قابلية للملاحظة.

كثير من الباحثين تناولوا قضية الاستحقاق لغرض تقدير احتمالات إدارة الأرباح وكان هناك اتفاق بين الباحثين في دراساتهم لإدارة الأرباح باستخدام المعادلة التالية:

$$TAt = (\Delta Cat - \Delta CLt - \Delta Casht + \Delta STDt - Dept) / (At-1)$$

حيث أن :

$$Tat = \text{إجمالي الأصول للشركة } t.$$

$$\Delta Cat = \text{التغير في الأصول المتداولة.}$$

$$\Delta CL = \text{التغير في الالتزامات المتداولة.}$$

$$\Delta Cash = \text{التغير في النقد والنقد المعادل.}$$

$$\Delta STD = \text{التغير في المدينون في الالتزامات المتداولة.}$$

$$Dep = \text{مصاريف الاهتلاك.}$$

2-2-7-2 نماذج ركزت على الاستحقاق قصير الأجل والاستحقاق طويل الأجل

حديثاً ظهرت نماذج أخرى للتنبؤ بجودة الأرباح ركزت على الاستحقاق قصير الأجل (استحقاق رأس

المال العامل). من هذه النماذج نموذج (Chou, Gombola and Liu, 2006) ونموذج (Lee, 2006)

ونموذج (Mir and Seboui, 2006) ونموذج (Visvanathan, 2006)

أوضحت دراسة (Chou, Gombola and Liu, 2006) أن من السهل على الإدارة التلاعب في الأرباح

باستخدام الاستحقاق قصير الأجل ، حيث تختار السياسات المحاسبية التي يكون لها التأثير المرغوب في

الأجل القصير مثل السياسات المحاسبية التي يترتب عليها تسويات للأصول قصيرة الأجل مثل التغير في

أرصدة حسابات المدينين.

كما أوضحت دراسة (Visvanathan, 2006) أن إجمالي الاستحقاق يتكون من استحقاق طويل الأجل (مثل الاهلاك والضرائب المؤجلة) واستحقاق قصير الأجل والذي يتضح من التغير في المدينين والتغير في المخزون والتغير في الدائنين والالتزامات المستحقة والتغير في الضرائب المستحقة بالإضافة إلى التغير في عناصر الأصول والخصوم المتداولة الأخرى.

وبالتالي يؤثر الاستحقاق على أرصدة معينة في الميزانية وينعكس على الأصول المتداولة و/أو الالتزامات المتداولة ولذلك يمكن معرفة مدى استخدام الإدارة للاستحقاق للتلاعب في الأرباح في الأجل القصير من خلال التغير في عناصر الأصول والخصوم المتداولة. من ناحية أخرى فإن التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والذي يعد مقياس بديل للأداء لا يتأثر بالاستحقاق فإنه يعد أقل قابلية للتلاعب من صافي الدخل المعد وفقا لأساس الاستحقاق.

أ- نموذج ميلر (نسبة ميلر)

حيث أن عناصر الأصول والخصوم المتداولة هي العناصر المكونة لرأس المال العامل (الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة) فقد استحدث ميلر (Miller, 2007) نسبة للعلاقة بين التغير في رأس المال العامل كعنصر- معرض للتلاعب والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر- غير معرض للتلاعب. وقد أطلق على هذه النسبة نسبة ميلر (Miller Ratio) ويمكن استخدام هذه النسبة لاكتشاف التلاعب في الأرباح حيث تكون قيمتها صفر في حالة عدم وجود تلاعب أما إذا اختلفت قيمتها عن الصفر فإن ذلك يكون مؤشرا على وجود تلاعب في رقم الأرباح. ويخلص ما سبق النموذج التالي:

1- فرض عدم وجود إدارة أرباح

$$(\Delta WC_t / CFO_t) - (\Delta WC_{t-1} / CFO_{t-1}) = 0$$

حيث ان :

- (ΔWC_t) تمثل التغير في صافي رأس المال العامل للسنة t.

- (CFO_t) تمثل التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للسنة t.

- (ΔWC_{t-1}) تمثل التغير في صافي رأس المال العامل للسنة السابقة t-1.

- (CFO_{t-1}) تمثل التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية السابقة t-1.

2- فرض وجود ادارة ارباح

$$(\Delta WC_t / CFO_t) - (\Delta WC_{t-1} / CFO_{t-1}) \neq 0$$

يتضح من النسبة اعلاه أنه كلما زادت او انخفضت نسبة ميلر عن الصفر (سواء بالسالب أو الموجب) كان ذلك مؤشرا على وجود تلاعب في رقم الأرباح المعدة وفقا لأساس الاستحقاق.

ب - اما (McNichols, 2000) :

فقد قسم النماذج التي قدمت في هذا المجال قبل عام ٢٠٠٠ إلى ثلاثة أقسام هي:

أ- نماذج ركزت على أثر الاستحقاق على مستوى الصناعة :

من هذه النماذج (Dechow and Sloan, 1991)، ونموذج (Petroni, 1990)، حيث تفترض هذه النماذج أن الشركات التي تنتمي الى نفس الصناعة يكون لديها نفس مصادر التغير في قيمة إجمالي الاستحقاق لنفس الصناعة.

لذلك تعتمد هذه النماذج على استخدام تحليل الإنحدار لأثر الاستحقاق غير الاختياري كدالة لمتوسط أثر الاستحقاق الإجمالي على مستوى الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.

ويتميز هذا الاتجاه لقياس إدارة الأرباح في إمكانية التمييز بين الاستحقاق الاختياري وغير الاختياري عن طريق الاعتماد على المبادئ المحاسبية المقبولة لمعرفة ما يجب اعتباره استحقاقاً غير اختياري.

ب - نماذج ركزت على تحليل توزيعات الأرباح : من هذه النماذج نموذج (Burgstahler, 1997)، وركز هذا النموذج على شكل التوزيع التكراري للأرباح الموزعة من قبل الشركات ويكون هناك توقع وجود إدارة الأرباح في الشركات التي تختلف التوزيعات فيها كثيرا عن التوزيع التكراري.

ج- نماذج ركزت على احتساب الاستحقاق الإجمالي وتقسيمه إلى مستحقات غير اختيارية (Nondiscretionary accruals) ومستحقات إختيارية (Discretionary accruals):

ومن هذه النماذج نموذج (DeAnglo, 1986) ونموذج (Healy, 1985) ونموذج (Jones, 1991) والنموذج المعدل الذي قدمه (Dichow, 1994) وقد ركزت هذه النماذج على حساب الاستحقاق الإجمالي وتقسيمه إلى استحقاق إجباري واستحقاق اختياري ثم بعد ذلك يتم دراسة الاستحقاق الاختياري لتحديد ما إذا كان يمثل تلاعب في الأرباح أم لا.

يتضح مما سبق عدم وجود اتفاق تام بين الباحثين حول نموذج او مقياس معين، وهي نتاج لجهود بذلت للوصول الى مقياس يصف بدقة تدخل الادارة في التأثير على بيانات القوائم المالية.

الفصل الثالث الدراسات السابقة

1-3 الدراسات العربية

2-3 الدراسات الأجنبية

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

إشتمل الأدب المحاسبي على العديد من الدراسات الأجنبية وعدد محدود من الدراسات العربية التي تناولت موضوع جودة الأرباح (Earning Quality)، وموضوع جودة التقارير المالية بشكل عام، شهد هذا الموضوع اهتماماً متزايداً خلال السنوات الأخيرة الماضية وبخاصةً بعد الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم في مطلع الألفية الثالثة، حيث ظهرت العديد من الدراسات التي تناولت جوانب عديدة لموضوع جودة الأرباح، وانقسم الأدب المحاسبي الى مجموعتين رئيسيتين، الاولى تناولت جودة الأرباح وعلاقتها بالتدقيق الخارجي، في حين ان المجموعة الثانية تناولت بقية القضايا الأخرى وعلاقتها بجودة الأرباح. ويعتبر موضوع جودة الأرباح شائكاً الى حد كبير وقليل من الباحثين الذين تصدوا الى تعريف جودة الارباح، ووضعوا مقياس لها. وفيما يلي أهم الدراسات العربية والاجنبية المتعلقة بجودة الأرباح.

1-3 الدراسات العربية

دراسة (أبو نصار وآخرون، 2011)

بعنوان " أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة حقوق الملكية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية " هدفت الدراسة إلى بيان اهمية المعلومات المحاسبية والآثار الاقتصادية الناجمة عن نوعية تلك المعلومات على تخفيض تكلفة رأس المال من خلال قياس أثر جودة الارباح المحاسبية على تكلفة حقوق الملكية، كما هدفت الى التعرف على صفات الارباح المحاسبية الأكثر تأثيراً في تكلفة رأس المال ، معرفة اختلاف اثر جودة الارباح المحاسبية باختلاف اسلوب القياس ، وأجريت الدراسة على عينة كبيرة من الشركات الصناعية والخدمية في سوق عمان المالي للفترة من 1993-2007 وقد استخدمت الدراسة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبناء على معايير الإبلاغ المالي الدولية، في قياس جودة الارباح المحاسبية وأثرها على في تكلفة رأس المال.

وقد تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي :

الفرضية الرئيسة :لا يوجد أثر لجودة الأرباح المحاسبية المعلنة في التقارير المالية في تكلفة حقوق الملكية.
الفرضيات الفرعية:

- لا يوجد أثر لكل صفة من صفات الأرباح المحاسبية على نحو منفرد (استمرارية الأرباح المحاسبية، قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ، تهديد الأرباح المحاسبية، التغذية العكسية، الاقتراب من النقد، جودة المستحقات، توقيت الاعتراف المحاسبي، قيمة ملاءمة الأرباح المحاسبية، التحفظ المحاسبي، الحيادية) في تكلفة حقوق الملكية.
 - لا يوجد أثر لصفات الأرباح المحاسبية مصنفة طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (ملاءمة الأرباح المحاسبية، موثوقية الأرباح المحاسبية) في تكلفة حقوق الملكية.
- وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- إلى وجود اثر لجودة الأرباح دال احصائيا على نحو عام في تكلفة حقوق الملكية
- الى وجود اثر لصفات الأرباح المحاسبية بشكل منفرد في تكلفة حقوق الملكية
- كان اثر الملاءمة أعلى من اثر الموثوقية .
- للتحفظ المحاسبي كان له اثر ضعيف على تكلفة حقوق الملكية
- ووجدت الدراسة ان المقاييس المحاسبية لها اثر اعلى من المقاييس المالية في تكلفة حقوق الملكية.

دراسة : (ابو زر، 2010)

بعنوان : "ممارسات المحاسبة الابتداعية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية"
هدفت الدراسة الى بيان مفهوم المحاسبة الابتداعية، ودورها الاخلاقي، وآثارها السلبية، على جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية، وانعكاس ذلك على ثقة المستثمرين والموردين واصحاب المصالح وعلى الاستثمار في اسواق راس المال .

ومن ثم عرضت الدراسة مفاهيم المحاسبة الإبداعية والسياسات المحاسبية البديلة الدافعة للمحاسبة الإبداعية ودوافع استخدام المحاسبة الإبداعية والتي لخصتها الباحثة بالتالي:

1- تمهيد الدخل.

2- تصميم السياسات المحاسبية لاغراض مقصودة .

3- اظهار زيادة او تخفيض في الدخل.

4- الحفاظ على سعر السهم.

5- تحقيق اهداف شخصية للادارة .

وتعرضت الباحثة الى اساليب المحاسبة الإبداعية وكان اهمها :

1- ادخال عمليات وهمية للتلاعب في حسابات المركز المالي .

2- اختيار توقيت حدوث العمليات لاحداث انطباع مرغوب .

3- اختار السياسات المحاسبية التي تعطي صورة افضل للمنشأة.

ومن ثم اقترحت الباحثة طرق الحد من المحاسبة الإبداعية من خلال:

1- تطبيق ومتابعة الاخلاقيات السلوكية والمهنية .

2- تطبيق الاتساق في استخدام الطرق المحاسبية .

3- وضع مفهوم تغليب الجوهر على الشكل موضع التنفيذ.

4- ضبط الاحكام الشخصية للمحاسب.

5- تفعيل الحاكمية المؤسسية.

تخفيض عدد الطرق المحاسبية البديلة المسموح بها.

دراسة: (مطر وآخرون، 2009)

بعنوان: "دور المدقق الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الاردنية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة وأثرها في موثوقية البيانات المحاسبية، وبيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، والتعرف على الدور الذي يقوم فيه مدققو حسابات تلك الشركات في الحد من إجراءات المحاسبة الخلاقة التي تمارسها مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية في القوائم المالية المدققة.

تكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الاردنية، وتم اخذ عينة من موظفي هذه الشركات، والمدققين الخارجيين، والمحللين الماليين بحث بلغ حجمها 150 شخصاً، وتم اختبار الفرضيات استناداً الى إجاباتهم باستخدام اختبارات (T test) و (NOVA) من أجل تحقيق أهداف الدراسة. وقد توصل الباحثان إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها- :

- إن المحاسبة الإبداعية هي عملية تلاعب في الأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل البيانات المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما تفضله الإدارة.
- تؤثر أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية.
- تمارس مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات. لكن وبالمقابل يقوم مدققو الحسابات بالإجراءات والاختبارات اللازمة للكشف عن هذه الممارسات.

دراسة (عوض، 2006)

بعنوان : " دراسة وإختبار اثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة الارباح المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

هدفت الدراسة الى قياس اثر تخصص مراجع الحسابات في القطاع الصناعي على خصائص الجودة للارباح المحاسبية للشركات المدرجة في البورصة المصرية، وحددت الدراسة العلاقة بين محددتين اساسيين يتعلق الاول بالتخصص الصناعي لمراجع الحسابات والثاني يتعلق بالمتغيرات المستخدمة كبدايل لقياس جودة الارباح المحاسبية ، وقد وضع الباحث ثلاثة فروض :

الفرض الاول: يرتبط التخصص الصناعي لمراجع الحسابات ايجابيا بالقيمة الملائمة للارباح المحاسبية .

الفرض الثاني: يرتبط التخصص الصناعي لمراجع الحسابات ايجابيا بدرجة تحفظ الارباح المحاسبية.

الفرض الثالث: يرتبط التخصص الصناعي لمراجع الحسابات ايجابيا بقدرة الارباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

وقامت الباحثة بتطبيق الدراسة على 50 شركة مدرجة في البورصة المصرية للفترة من 1997-2003 حيث خلصت الى النتائج التالية :

- 1- يبرز مدخل التخصص الصناعي لمراجع الحسابات الطبيعية المرنة لمراجعة الحسابات وقدرتها على التطور .
- 2- لا توجد علاقة بين تخصص المراجع على الاتعاب المهنية .
- 3- ضعف المنافسة بين مكاتب المراجعة العاملة في السوق المصري.
- 4- يؤثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على القيمة الملاءمة للارباح .
- 5- يوجد اثر ايجابي لتخصص المراجع على قدرة الارباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

دراسة (المومني ، 2006)

بعنوان "تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين له : دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان" .

هدفت الدراسة الى تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين ، كما هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير العوامل التالية : حجم الشركة، وربحيتها، ومديونيتها، وسيولتها، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ومعدل مُوها، ونسبة ملكية كبار المستثمرين ونوع تقرير المدقق في سلوك الإدارة تجاه إدارة الأرباح.

وقد تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- الفرضية الأولى: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين قطاعات العمل الاقتصادية

(صناعة، وخدمات، وتأمين، وبنوك) في ممارستها لإدارة الأرباح.

- الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل المتمثلة في (حجم الشركة، وربحيتها، ومديونيتها، وسيولتها، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ومعدل مُوها، ونسبة ملكية كبار المستثمرين، ونوع تقرير المدقق) في إدارة الأرباح.

- الفرضية الثالثة: لا يوجد وعي لدى المستثمرين المؤسسين والأفراد لدوافع الإدارة لاستغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة أرباحها.

- الفرضية الرابعة: لا يوجد قدرة لدى كبار المستثمرين على تمييز أساليب الإدارة الممارسة في إدارة أرباحها الناجمة عن استغلالها للمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية، للتأثير في الأرقام المحاسبية.

- الفرضية الخامسة: لا يكون لدى المستثمرين مؤسسين وأفراد مواقف وإجراءات متخذة بعد معرفتهم بممارسات الإدارة، واستغلالها للمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة أرباحها. وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- ان أغلبية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان تمارس ادارة الأرباح من خلال استغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية.

يوجد تباين بممارسة إدارة الأرباح بين قطاعات العمل الاقتصادية، إذ ظهر أن القطاع الأكثر ممارسة هو قطاع البنوك إذ بلغ حجم الممارسة 3.8% من إجمالي الأصول.

- يوجد علاقة طردية بين ربحية الشركة، وإدارة الأرباح في قطاعات العمل الاقتصادية كافة، باستثناء قطاع البنوك.

- يوجد علاقة طردية بين حجم الأصول، وإدارة الأرباح في قطاعي الصناعة والخدمات، في حين كانت العلاقة عكسية في قطاع البنوك.

دراسة: (صالح، ٢٠٠٣)

بعنوان : محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية : المدخل الإيجابي - دراسة اختباريه على الشركات السعودية.

هدفت الدراسة إلى تحليل وتفسير محددات اختيار السياسات المحاسبية من خلال اختيار مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في اختيار الإدارة بين بدائل السياسات المحاسبية،

ودور النظرية الإيجابية في تحليل وتفسير والتنبؤ بالدوافع المختلفة التي تتحكم في سلوك الإدارة عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في الشركات المساهمة السعودية وتم اختيار

المحددات :حجم الشركة، والديون، والمساعدات الحكومية، ومعدل العمالة الأجنبية، وعقود حوافز الإدارة، ونسبة المديونية، وتم دراسة تلك المحددات على السياسات المحاسبية التالية:

أ - سياسة تقويم المخزون السلعي.

ب - سياسة معالجة نفقات البحوث والتطوير.

ج - سياسة معالجة الزكاة.

وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٤٨) شركة من الشركات السعودية المساهمة موزعة على ثلاثة قطاعات لعام ٢٠٠٢ م.

وكان من أبرز نتائج الدراسة:

١- أن كلا من معدل العمالة الأجنبية ونسبة المديونية في المنشأة يؤثران في اختيار الإدارة للسياسات الثلاث ، بالإضافة إلى قوتها التفسيرية ، والتنبؤية بسلوك الإدارة تجاه الاختيار بين السياسات المحاسبية.

٢- أن حجم المنشأة أقل أثرا في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية من كل من معدل العمالة الأجنبية ونسبة المديونية، ويؤثر فقط في اختيار السياسات المحاسبية لكل من معالجة نفقات البحوث والتطوير والزكاة خاصة في السعودية، في حين أنه ليس له التأثير نفسه في اختيار السياسات المحاسبية للمخزون السلعي.

٣- أن الديون والمساعدات الحكومية ليس لها تأثير معنوي في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية الثلاث.

٤- أن عقود حوافز الإدارة لا تؤثر في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية.

2-3 الدراسات الأجنبية

دراسة (Pietro et al, 2011)

بعنوان " Earnings Quality Measures and Excess Returns "

درست ارتباط الفوائد النسبية لمقاييس جودة الأرباح كمدخل للمحتوى المعلوماتي لجودة الأرباح حيث قاست قيمة عوائد التحوط للمحافظ الاستثمارية التي بنيت باستخدام جودة الأرباح وأثرها على تلك العائدات من خلال تأثيرها على تكلفة راس المال وعلى متخذي القرارات الاستثمارية في اسواق راس المال .

- Accounting- based Characteristics) ”أي ان هذه السمات أو الصفات يتم قياسها بمقاييس محاسبية، وإما تستند على اساس السوق“
- وطبقت الدراسة عينة كبيرة من الشركات الامريكية غير المالية للفترة من 1988-2007 وكانت النتائج تتفق مع الفرضيات :-
- حيث أساليب القياس القائمة على آليات السوق (Market- based Characteristics)، حققت عائدات اعلى من اساليب القياس المحاسبية (Accounting- based Characteristics).
- كما ان جودة المستحقات والمستحقات غير العادية كان الأداء فيها افضل من المقاييس الاخرى عموما.
- كما بينت الدراسة ان اساليب القياس القائمة على السوق أكثر اتساق مع حالات إساءة التقدير.
- في حين صفة الاستمرارية والقدرة على التنبؤ كانت اكثر اتساقا مع عوامل الخطر المحذوفة.

دراسة (Marinovic, 2010)

بعنوان : Internal Control System, Earnings Quality the Dynamics of Financial and Reporting

هدفت الدراسة الى تقييم صفات او سمات الارباح التي تزيد من جودة الارباح ، وأي من هذه المقاييس يكون اكبر قدرة على قياس جودة الارباح ، واهتمت في التنبؤات بتأثير أساليب قياس جودة الأرباح، ودرست جودة الأرباح وردود أفعال سوق راس المال عندما تكون حالة من عدم التأكد بحيث يمكن للمدير أن يتحيز في تقارير الأرباح المعلن عنها.

وخلصت الدراسة الى النتائج التالية :

- ان صفة الاستمرارية مقياس جيد لقياس جودة الارباح
- في حين صفة القدرة على التنبؤ وتسوية او تمهيد الدخل لا تعكس جودة الأرباح لأنها تؤثر بشكل غير مستقل على المحتوى المعلوماتي للأرباح المعلن عنها.

دراسة : (Barth,et al., 2008)

International Accounting Standards and Accounting Quality: بعنوان

هدفت الدراسة الى التعرف على اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS) على جودة البيانات المحاسبية طبقت الدراسة في 21 دولة تبنت تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS) خلال الفترة من 1994 - 2003 وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- الفروقات في جودة البيانات المالية تحسنت في الدول خلال وبعد تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS) .
- وجدت الدراسة ان الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية ان تمهيد الدخل فيها اقل وان ادارة الارباح اقل، توقيت الاعتراف بالخسائر اكبر.
- هناك ترابط اكبر بين اسعار الاسهم والعوائد على الاسهم .

دراسة : (Altamuro and Beatty, 2006)

Do Internal Control Reforms Improve Earning Quality : بعنوان

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تبني متطلبات Federal Deposit Insurance Corporation Improvement (FDICIA)، المتعلقة بالرقابة الداخلية على جودة الأرباح من خلال استخدام ثلاثة مقاييس لجودة الأرباح هي :-

- استمرارية الأرباح (Persistence).
 - قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (Predictability).
 - ومعامل استجابة الأرباح (Earnings Response Coefficient).
- ولتحقيق أهداف الدراسة تمت مقارنة مقاييس جودة الإرباح السابقة لفترة ما قبل تطبيق متطلبات (FDICIA) ، وما بعدها لعينة شملت جميع البنوك خلال الفترة من 1995-2001، ومقارنة مقاييس جودة الارباح توصلت الدراسة الى ان هذه المتطلبات المتعلقة بالرقابة الداخلية أدت الى تحسين جودة الارباح بعد تطبيقها.

دراسة: (Bedard, 2006)

بعنوان : Reported Internal Control Deficiencies and Earnings Quality

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر الإفصاح عن أوجه قصور الرقابة الداخلية - حسب متطلبات قانون سيربنس أوكسلي فقرة (302) على جودة الأرباح المقاسة باستخدام نموذج (Jones) للمستحقات الكلية .
وقد اشتملت عينة الدراسة على ثلاثمائة وتسع وثلاثين شركة أفصحت عن قصور في الرقابة الداخلية خلال الفترة من 2002-2004.
وخلصت الدراسة إلى أن جودة الأرباح قد تحسنت بعد تطبيق القانون الخاص بالإفصاح عن أوجه القصور في الرقابة الداخلية.

دراسة (Aboody, et al, 2005)

بعنوان : Earnings Quality, Insider Trading, and Cost of Capital

هدفت الدراسة الى إختبار العلاقة ما بين جودة الارباح من وما بين تكلفة رأس المال والتجارة الداخلية ، حيث قامت الدراسة بدراسة محورين

- الأول: أثر اختلاف جودة الارباح على تكلفة رأس المال .
- والثاني هل يجني المتعاملون المطلعون من داخل (Insiders) الشركة باستخدام المعلومات الخاصة أرباحاً أعلى عند المتاجرة بأسهم الشركة ويكونون أكثر تعرضاً الى مخاطر المعلومات النظامية.

حيث إن درجة المخاطر المفروضة بسبب المتاجرة مع المطلعين من داخل الشركة (Insiders) قد تكون أقل من المتعاملين غير المطلعين وبالتالي تؤثر في تكلفة رأس المال .
وتم قياس جودة الأرباح من خلال أربعة مقاييس :

- جودة المستحقات

– المستحقات غير العادية

– الاستمرارية

– القدرة على التنبؤ

وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية :

– أن دلالة العامل المتعلق في مخاطرة فجوة المعلومات موجبة ومهمة إحصائيًا للشركات ذات

الجودة العالية في أرباحها والشركات الأقل جودة. في أرباحها .

– فيما يتعلق بأثر المتاجرة بين المتعاملين الداخليين والخارجيين وجدت الدراسة أن متاجرة

الداخليين أعلى ربحية من الخارجيين.

دراسة: (Bryan, et al., 2004)

The Influence of Independent and Effective Audit

بعنوان :

Committees on Earnings Quality

هدفت الدراسة إلى اختبار اثر توصيات لجنة (Blue Ribbon)، الخاصة بتحسين فعالية لجنة التدقيق الداخلي على جودة الأرباح ، وتوصيات هذه اللجنة تتعلق بتكوين لجنة تدقيق مستقلة من ثلاثة أعضاء على الأقل يتمتعون بخبرات مالية، ويجمعون بشكل دوري، وقامت الدراسة باختبار أثر هذه المتغيرات على جودة الأرباح المقاسة من خلال شفافية الأرباح ومستوى الإعلام فيها (Earning informativeness).

- حيث تم قياس الإعلام من خلال حجم معامل استجابة الأرباح (Earnings response coefficient).

- كما تم قياس مستوى الشفافية من خلال درجة عدم الدقة في المستحقات.

وامتدت فترة الدراسة من سنة 1996-2000 في حين اشتملت عينة الدراسة على ألف ومائتين

وأربع وتسعين مشاهدة سنوية لقياس اثر متغيرات لجنة التدقيق على الإعلام في الأرباح و ألف وثلاثمائة

مشاهدة سنوية لقياس اثر متغيرات لجنة التدقيق على الشفافية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة

طردية بين أعضاء لجنة التدقيق المستقلين والذين يتمتعون بخبرة مالية ويجمعون بشكل دوري وبين

جودة الأرباح

دراسة : (Bhattacharya, et al, 2003)
بعنوان : The World Price of Earnings Opacity

هدفت إلى فحص العلاقة بين متوسط تكلفة حقوق الملكية وانخفاض جودة الأرباح المحاسبية، وتم تعريف عدم الشفافية في الأرباح (Earnings Opacity) بالاتصال الضعيف بين الأرباح المحاسبية الملاحظة والأرباح الاقتصادية غير الملاحظة .

وطبقت الدراسة من خلال تحليل قوائم مالية لشركات في 34 دولة خلال الفترة من عام 1984 وحتى عام 1998 لقطاع الصناعة. وتم فحص ثلاثة خصائص للأرباح المحاسبية المعلنة، وهي:-

— عدم التحفظ، (Earnings aggressiveness)

— وتجنب الخسائر

— وقهيد الأرباح

وتم افتراض أن خصائص الأرباح الثلاثة ممثلة ومتعلقة في انخفاض الشفافية في الأرباح وانخفاض المعلومات في الأرباح (Uninformative). وبينت الدراسة ثلاثة مسارات يمكن للشفافية في الأرباح أن تؤثر من خلالها على السوق المالي وهي :-

— إن تقديم معلومات محاسبية أفضل يساعد المستثمرين على التمييز بين الاستثمارات الجيدة والسيئة، التي تخفض مخاطرة التقدير، وبالتالي تخفض تكلفة حقوق الملكية.

— إن تقديم معلومات محاسبية أفضل يساعد المستثمرين على التمييز بين المديرين الجيدين والسيئين والذي يخفض تكاليف الوكالة وبالتالي تكلفة حقوق الملكية.

— يؤدي عدم توفر صفة شفافية الأرباح، من خلال انخفاض الاتصال بين الأرباح المحاسبية والاقتصادية إلى زيادة مشكلة الاختيار العكسي التي يواجهها مقدمو السيولة إلى السوق مما يزيد من تكلفة التعامل والذي يجعل المستثمرين يطالبون بعوائد أعلى في تكلفة حقوق الملكية للتعويض .

دراسة (Leuz , Nanda & Wysocki , 2003)

بعنوان : Earnings Management & Investor Protection

هدفت الدراسة الى معرفة مدى تأثير الأنظمة الرقابية في سوق المال على مستوى التلاعب بالإرباح. وركزت الدراسة على ظاهرة التلاعب في الربح عند اعداد القوائم المالية باستخدام أساس الاستحقاق. وتم تطبيق الدراسة في احدى وثلاثين دولة، وقد دلت النتائج على وجود اختلاف كبير بين الدول فيما يخص التلاعب في الأرباح ، حيث أن مستوى التلاعب في الأرباح ينخفض مع وجود حماية تشريعية للمستثمرين ، لان الأنظمة التشريعية تحافظ على مصالح المستثمرين خارج الإدارة ، وتحد من قدرة الإدارة على استخدام الأرباح لدوافع ومنافع شخصية . كما أوضحت نتائج الدراسة وجود عوامل معينة يؤدي توافرها الى الحد من التلاعب في الأرباح، وهذه العوامل كما بينتها الدراسة هي ما يلي:

– وجود سوق مالي متطور .

– اتساع الملكية .

– وجود حقوق قوية للمستثمرين .

– توفير نظام رقابي صارم

وترى الدراسة ان اجتماع هذه العوامل يمكن ان تؤثر على مستوى التلاعب بالإرباح في أسواق رأس المال.

دراسة : (Rosner, 2003)

بعنوان : Earnings Manipulation in Failing Firms

اختبرت هذه الدراسة ما إذا كانت الشركات ضعيفة الأداء (المفلسة) قد أظهرت دلائل مادية قبل إفلاسها، كزيادة أرباحها مقارنة مع الشركات غير المفلسة، وهل أدرك المدققون المبالغة بالتقارير المالية ؟ أجريت الدراسة على ٢٩٣ شركة مفلسة تم مقارنتها مع ٢٩٣ شركة غير مفلسة، تم تجميع بيانات الدراسة من قاعدة البيانات (compustat data base)، في الولايات المتحدة الأمريكية لسبع سنوات، السنة الحالية وست سنوات التي تسبق الإفلاس، وقد تم اعتماد أحد المعايير التالية للحكم على تعثر الشركات:

- رأس المال العامل السالب، (Negative Working Capital).
- خسارة في العمليات التشغيلية (Loss from Operation).
- عجز بالأرباح المجمعة ، (Retained Earnings Deficit).
- صافي خسارة ، (Net loss).

وتم التعبير عن التلاعب بالأرباح (إدارة الأرباح) ، من خلال دراسة العناصر التالية:

١ -تضخيم في حساب المدينين والمخزون.

٢ -التقليل في المصاريف المستحقة والالتزامات.

٣ -تضخيم في الممتلكات والمعدات.

٤ -تضخيم في المبيعات وإجمالي الربح.

٥ -تضخيم في صافي رأس المال العامل.

٦ -تضخيم في المستحقات الاختيارية.

وكانت أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

١ -هناك علاقة بين الدخل على أساس الاستحقاق والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركات المفلسة مقارنة مع الشركات غير المفلسة.

٢ -تشابه سلوك الشركات المفلسة في المستحقات الاختيارية للشركات التي تغش وتتلاعب بدخلها.

٣ -يكون تقرير المدقق فيما يتعلق باستمرارية الشركات مختلف في السنوات التي يكون فيها

تضخيم لأرباح الشركات.

دراسة (Moehrl, 2002)

بعنوان : Do Firms Use Restructuring Charge Reversals to Meet

Earnings Targets

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى استخدام مصاريف إعادة الهيكلة من قبل المدراء لإدارة أرباح

الشركة للوصول إلى الأرباح المستهدفة، وتم التركيز على مصاريف إعادة الهيكلة كبديل

لمعرفة إدارة الأرباح على اعتبار أنها الأكثر وضوحاً بالتقارير المالية ، ولاتحتاج إلى تقديرات

كالمستحقات لمعرفة، وبينت الدراسة أن مصاريف إعادة الهيكلة المرتبطة بالالتزامات والمصاريف

تتضمن التكاليف التي تحدث من:

- ١- مصاريف منافع الموظفين المرتبطة بنهاية خدمتهم وتقاعدهم.
- ٢- مصاريف تقليص أو التخلص من خطوط الإنتاج.
- ٣- مصاريف تطوير أنظمة جديدة للشركة.
- ٤- مصاريف إعادة تأهيل وتدريب العاملين على الأنظمة الجديدة.
- ٥- مصاريف الاندماج (Consolidation).

بينت الدراسة أن هناك العديد من الأسباب التي تدعو المديرين لاستغلال نفقات إعادة الهيكلة في إدارة الأرباح وردت على النحو التالي:

- ١ - تستطيع الإدارة من خلال مصاريف إعادة الهيكلة زيادة الأرباح المستقبلية للشركة.
 - ٢ - تستجيب الأسواق المالية بشكل إيجابي لنشاطات إعادة الهيكلة.
 - ٣ - لا توجد عقوبات على المديرين عند تسجيلهم لمصاريف إعادة الهيكلة.
- وبناء على ذلك تم صياغة فرضيات الدراسة على أساس أن المديرين يستخدمون مصاريف إعادة الهيكلة لوجود العديد من الدوافع وهي:

- ١ - لمقابلة توقعات المحللين الماليين للأرباح أو تكون قريبة منها.
 - ٢ - لتجنب انخفاض الأرباح.
 - ٣ - لتجنب الخسارة.
- وأجريت الدراسة على عينه مكونة من (١٢١) شركة للفترة الممتدة من 1990-1999 لبيانات ربع سنوية تم الحصول عليها من قاعدة البيانات (Lexis/ Nixies database).
- توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١ - يستخدم المديرون مصاريف إعادة الهيكلة لإدارة الأرباح.
- ٢ - يستخدم المديرون مصاريف إعادة الهيكلة لمقابلة توقعات المحللين الماليين أو تكون قريبة منها.
- ٣ - يستخدم المديرون مصاريف إعادة الهيكلة إذا كانت نتيجة الشركة خسارة.
- ٤ - يستخدم المديرون مصاريف إعادة الهيكلة إذا انخفض مستوى الأرباح عن القيمة المرجعية (الأرباح المستهدفة).

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بأنها استعانت بالنماذج المطورة من قبل الدراسات الأجنبية السابقة في مجال مقاييس جودة الأرباح والصفات النوعية للمعلومات المحاسبية وقام الباحث بتطبيقها على الشركات الأردنية المساهمة والمدرجة في بورصة عمان في كافة القطاعات بحيث تم اختبار الفروق في جودة الأرباح بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (المالي، الصناعي، والخدمي)، بالإضافة إلى أثر استخدام السياسات والأساليب المحاسبية المتاحة في ظل معايير المحاسبة الدولية على جودة الأرباح .

الفصل الرابع الطريقة والإجراءات

1-4 طبيعة الدراسة

2-4 مجتمع الدراسة

3-4 عينة الدراسة

4-4 أساليب جمع البيانات ومصادرها

5-4 إجراءات الدراسة

6-4 متغيرات الدراسة وقياسها

7-4 المعالجة الإحصائية

1-4 طبيعة الدراسة

يهدف هذا الفصل الى تبيان منهجية الدراسة من حيث توضيح مجتمع الدراسة، وكيفية اختيار عينة الدراسة وأسلوب المعاينة المتبع فيها، ومعايير ومماذج القياس المستخدمة واختبارات الثبات وصدق الاداء والأساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات المستقاة من التقارير والقوائم المالية السنوية للشركات المدرجة في بورصة عمان.

واستخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي (Analytical Study)، حيث يعتبر هذا المنهج هو الملائم لمثل هذه الدراسات في ضوء الاهداف التي تسعى لتحقيقها، وقد تم إجراء الدراسة على البيانات المنشورة في التقارير المالية السنوية للشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان، وتم تنفيذها على كافة القطاعات الاقتصادية من مالية، وصناعة، وخدمات خلال السلسلة الزمنية 2005-2009 بالإضافة الى سنة قبل هذه الفترة وسنة بعد هذه الفترة بحسب ما يتطلبه النموذج المستخدم.

2-4 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، وقد بلغ عددها (278)، شركة مساهمة موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة والجدول رقم (1) التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1)

توزيع الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان (مفردات المجتمع) حسب القطاعات الاقتصادية

القطاع	عدد الشركات	الوزن النسبي
المالي	120	43%
الصناعي	91	33%
الخدمات	67	24%
المجموع	278	100%

1

3-4 عينة الدراسة

حيث قام الباحث بإختيار العينة وفقا للطريقة الطبقيّة العشوائية وفق التوزيع المتناسب، وبلغ حجم العينة (81) شركة، وشكلت ما نسبته 32% من إجمالي الشركات المساهمة المدرجة في بوسة عمان بعد استثناء الشركات التالية :

- الشركات غير المدرجة.

- الشركات المدرجة عن فترة أقل من فترة الدراسة.

- الشركات تحت التصفية.

- الشركات الغير متوافر بيانات عنها.

والجدول التالي رقم(2) يبين العدد النهائي لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية الثلاثة وداخل كل قطاع بعد اجراء عملية الاستثناء :

جدول رقم (2)

الشركات المدرجة في بورصة عمان(مفردات المجتمع) بعد استثناء عدد منها:

القطاع الرئيسي	قطاع فرعي	عدد الشركات قبل الاستثناء	غير مدرجة	مدرجة لمدة اقل من مدة الدراسة	بيانات غير متوفرة	تحت التصفية	عدد الشركات بعد الاستثناء
المالي	البنوك	16		1			15
	خدمات مالية	37					37
	تأمين	27	1		1	1	24

39		1			40	عقارات		
11	3				14	ص. كيمياوية	الصناعي	
6					6	ص. كهربائية		
10	1	1			12	ص. هندسية		
12	3	1			16	أغذية، مشروبات		
2					2	ص. خزفية		
13		1			14	ص. تعدينية		
2					2	طباعة، تغليف		
5				2	7	ص. دوائية		
2	1				3	تبغ، سجائر		
8	2				10	ملابس، جلود		
3	2				5	ورق وكرتون		
5					5	خدمات صحية		الخدمات
6					6	خدمات تعليمية		
14				2	16	فنادق، سياحة		
12				1	13	النقل		
3					3	اتصالات		
3					3	اعلام		

4				3	7	الطاقة والمنافع	
14					14	خدمات تجارية	
250	13	5	1	9	278		المجموع

المصدر : هيئة الأوراق المالية 2011 .

وقد تم استثناء (28) شركة من إجمالي الشركات المدرجة في بورصة عمان، حيث يوضح الجدول رقم (3) توزيع الشركات على القطاعات المختلفة بعد استثناء الشركات.

جدول رقم (3)

توزيع مفردات العينة على القطاعات الاقتصادية

الوزن النسبي	حجم العينة	عدد الشركات بعد استثناء عدد منها	القطاعات الرئيسية
25%	29	115	القطاع المالي
41%	31	74	القطاع الصناعي
34%	21	61	قطاع الخدمات
100%	81	250	المجموع

قام الباحث بالحصول على البيانات من التقارير المالية السنوية للشركات ضمن العينة المختارة، حيث تم الحصول على البعض منها من الشركات ذاتها، بالإضافة إلى التقارير والنشرات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان للسلسلة الزمنية المحددة بالدراسة، ومن الجدير بالذكر أن عملية اختيار الشركات خضعت لعدة أسس وهي ما يلي:

- السنة المالية لهذه الشركات تنتهي في 31 / 12 من كل عام.
- أن تقوم الشركات الممثلة بالعينة بإعداد تقارير مالية ونشرها خلال فترة الدراسة.

- الشركة مدرجة في بورصة عمان خلال فترة الدراسة كاملة.
 - أن تشتمل العينة على الشركات التي تنتمي الى كافة القطاعات الاقتصادية.
- 4-4 أساليب جمع البيانات ومصادرها**
- إعتمدت الدراسة في جمع البيانات على المصادر التالية:
- التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.
 - البيانات المالية والتقارير السنوية الصادرة عن هيئة الاوراق المالية.
 - الكتب والدوريات العلمية.
 - المواقع الالكترونية وقواعد البيانات على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) بهدف جمع البيانات والمواضيع ذات العلاقة.
- 4-5 إجراءات الدراسة**

- بعد ان قام الباحث بإختيار عينة الدراسة بدأ بإستكمال اجراءات الدراسة وكانت على النحو التالي:
- أ- تفرغ البيانات المالية اللازمة من التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان الصادرة عن هيئة الاوراق المالية.
 - ب- قياس متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة.
 - ت- القيام بإجراء المعالجات الاحصائية لاختبار الفرضيات بإستخدام الحاسب الآلي والبرنامج الاحصائي (SPSS).
 - ث- تحليل النتائج وتفسيرها.

6-4 متغيرات الدراسة وقياسها

أولاً : المتغير التابع :

جودة الأرباح

ان مفهوم جودة الأرباح يعني الأرباح التي تتصف بالسمات و بالخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية وهي الملاءمة والموثوقية، التي تقابل الأهداف الرئيسة للإبلاغ المالي من حيث تمكين مستخدمي البيانات المالية من مستثمرين ومقرضين من اتخاذ القرارات الرشيدة. وهناك خمس صفات لملاءمة الأرباح المحاسبية وهي، استمرارية الأرباح المحاسبية، وقدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ، وتمهيد الأرباح المحاسبية، وقيمة التغذية العكسية، وتوقيت الاعتراف المحاسبي، كما أن هناك أربع صفات لموثوقية الأرباح المحاسبية وهي، اقتراب الربح المحاسبي من النقد، وجودة المستحقات، والتحفظ المحاسبي، والحياد. (Pittman and Fortin, 2004).

كيفية قياس جودة الأرباح:

قام الباحث باستخدام المقاييس التالية لقياس جودة الأرباح في القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة عمان كما يلي:

أولاً: المستحقات الكلية والمستحقات الإختيارية

1 - المستحقات الكلية

تم استخدام اسلوب التدفقات النقدية لاحتساب المستحقات الكلية وفق المعادلة التالية :

$$\text{Total Accruals} = \text{Net Income from Operations} - \text{Net Cash flow from Operation}$$

إجمالي المستحقات = صافي الدخل من النشاط التشغيلي - صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي
وتم استخدام اسلوب التدفقات النقدية وذلك لتوافر البيانات المالية الواردة في التقارير المالية للشركات في كافة القطاعات الاقتصادية ، ويتكون إجمالي المستحقات من جزأين وكما يلي :

$$\text{Total Accrual}(TAjt) = \text{Nondiscretionary Accruals}(NDAjt) + \text{Discretionary}$$

$$\text{Accruals}(DAjt)$$

إجمالي المستحقات = المستحقات غير الاختيارية + المستحقات الاختيارية

حيث :

$$TAjt = \text{إجمالي المستحقات للشركة } z \text{ في السنة } t.$$

NDA_{jt} = المستحقات غير الاختيارية للشركة z في السنة t .

DA_{jt} = المستحقات الإختيارية للشركة z في السنة t .

2- استخدم الباحث نموذج جونز المعدل (Modified Jones Model) لتقدير المستحقات الإختيارية كمؤشر على جودة الارباح المعلنة في القوائم المالية للشركات، ويعتبر هذا النموذج هو الأكثر قدرة على قياس المستحقات الاختيارية كما بينت ذلك الدراسة التي قامت بها (Dachow, et al., 2005).

فقد قام الباحث باحتساب المستحقات غير الاختيارية (الطبيعية) وفق المعادلة التالية :

$$NDA_{jt} = \alpha \frac{1}{ASSET_{j,t-1}} + \beta 2 \frac{\Delta REV_{j,t} - \Delta REC_{jt}}{ASSET_{j,t-1}} + \beta 3 \frac{PPE}{ASSET_{j,t-1}} + \varepsilon_{j,t}.$$

حيث ان :

NDA_{jt} = المستحقات غير الاختيارية للشركة z في السنة t .

$ASSET_{jt-1}$ = إجمالي الاصول للشركة z في السنة السابقة $t-1$.

ΔREV_{jt} = التغير في الإيرادات بين السنة الحالية t والسنة السابقة $t-1$.

ΔREC_{jt} = التغير في الذمم المدينة .

PPE_{jt} = الممتلكات والمباني والمعدات للشركة z في السنة t .

ومن ثم تم احتساب المستحقات الاختيارية وفق المعادلة التالية :

Discretionary Accruals(DA_{jt}) = Total Accrual(TA_{jt}) - Nondiscretionary

Accruals(NDA_{jt})

ثانياً: قياس سمات الارباح المحاسبية

استخدم الباحث ثلاثة مقاييس لسمات (صفات) الأرباح تمثلت في استمرارية الأرباح

المحاسبية، وقدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ استهدف الباحث من خلالها لقياس خاصية الملائمة، وجودة

المستحقات استهدف الباحث من خلالها لقياس خاصية الموثوقية وكما هو موضح تالياً :

أ- قدرة الأرباح على الاستمرارية (Persistence)

حيث اعتمد الباحث على نموذج الانحدار (Autoregressive Model of Order one)

لمعرفة مدى ارتباط الأرباح المحاسبية الحالية للشركات المدرجة في بورصة عمان بأرباحها المستقبلية ومدى قدرة هذه الشركات على إستدامة الأرباح بجودة عالية من خلال النموذج التالي (Kormendi and Lipe, 1987) و (Francis et al., 2004) :

$$\frac{Earn_{j,t}}{ASSET_{j,t-1}} = \alpha + \beta \frac{Earn_{j,t-1}}{ASSET_{j,t-1}} + \varepsilon_{j,t}$$

حيث أن :

$Earn_{jt}$ = صافي الدخل من النشاط التشغيلي للشركة j في السنة t .

$Earn_{jt-1}$ = صافي الدخل من النشاط التشغيلي للشركة j في السنة السابقة $t-1$.

$ASSET_{jt-1}$ = إجمالي الأصول للشركة j في السنة السابقة $t-1$.

ε_{jt} = الخطأ العشوائي أو المتبقيات (residuals) للشركة j في السنة t .

ب- القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية (Predictability)

حيث استخدم الباحث معادلة الجذر التربيعي لتباين الخطأ والمشتق من معادلة نموذج الانحدار التي استخدمت سابقاً كمقياس للقدرة على الاستمرارية (Lipe, 1999) و (Francis et al., 2004).

$$PRED_{jt} = \sqrt{\sigma^2 \varepsilon_{j,t}}$$

حيث ان:-

$PRED_{jt}$: تعبر عن قدرة أرباح الشركة j على التنبؤ بنفسها في السنة t .

$\sigma^2 (\varepsilon_{j,t})$: تباين خطأ التقدير للشركة j في السنة t .

$\varepsilon_{j,t}$: خطأ التقدير لنموذج الانحدار المستخدم في قياس استمرارية الأرباح.

يدل انخفاض التباين في الأرباح على ارتفاع قدرة الأرباح على التنبؤ، وتعتبر الأرباح عالية القدرة

ج- جودة المستحقات (Accrual Quality)

جودة المستحقات (Accruals Quality) مقاسه من خلال الانحراف المعياري للمتبقيات باستخدام

المعادلة التالية :

$$\frac{TCA_{j,t}}{ASSET_{j,t-1}} = b_0 + b_1 \frac{OCF_{j,t-1}}{ASSET_{j,t-1}} + b_2 \frac{OCF_{j,t}}{ASSET_{j,t-1}} + b_3 \frac{OCF_{j,t+1}}{ASSET_{j,t-1}} + b_4 \frac{\Delta REV_{j,t}}{ASSET_{j,t-1}} + b_5 \frac{PPE_{j,t}}{ASSET_{j,t-1}} + \varepsilon_{j,t}$$

حيث أن:

TCA_{jt} = إجمالي المستحقات المتداولة للشركة z في السنة t . وتقاس وفقاً للمعادلة التالية

$$TCA_{jt} = \Delta CA_{jt} - \Delta Cash_{jt} - \Delta CL_{jt} + \Delta TP_{jt}$$

ΔCA_{jt} = مجموع الاصول المتداولة للشركة z في السنة t .

$\Delta Cash_{jt}$ = النقد والنقد المكافئ للشركة z في السنة t .

ΔCL_{jt} = مجموع المطلوبات المتداولة للشركة z في السنة t .

ΔTP_{jt} = مدفوعات الضريبة للشركة z في السنة t .

OCF_{jt-1} = التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي للشركة z في السنة السابقة $t-1$.

$ASSET_{jt-1}$ = إجمالي الاصول للشركة z في السنة السابقة $t-1$.

OCF_{jt} = التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي للشركة z في السنة t .

OCF_{jt+1} = التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي للشركة z في السنة اللاحقة $t+1$.

ΔREV_{jt} = التغير في الايرادات بين السنة الحالية t والسنة السابقة $t-1$.

PPE_{jt} = الممتلكات والمباني والمعدات للشركة z في السنة t .

ε_{jt} = الخطأ العشوائي أو المتبقيات (residuals) للشركة z في السنة t .

$b_0, b_1, b_2, b_3, b_4, b_5$ معاملات النموذج.

4 - 7 المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم استخدام المعالجات الإحصائية ذات الصلة بهدف اختبار فرضيات الدراسة وكانت على النحو

التالي:

- الوسط الحسابي والوسيط والمدى والانحراف المعياري والرتب المئينية.
- اختبار T واختبار F (T. test and F. test)
- تحليل التباين باتجاه أحادي (One Way Analysis of Variance).
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient).
- تحليل الانحدار البسيط (Simple linear regression).
- تحليل الانحدار المتعدد (Multiple linear regression).
- من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS statistics 17.0).

الفصل الخامس

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

1-5 التحليل الإحصائي ونتائج اختبار الفرضيات

2-5 نتائج الدراسة الوصفية

3-5 نتائج الفرضيات

الفصل الخامس

تحليل النتائج وإختبار الفرضيات

1-5 التحليل الإحصائي ونتائج إختبار الفرضيات

يتناول هذا الجزء تحليل البيانات المالية وإختبار الفرضيات للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية (قطاع المالية، الصناعة، الخدمات)، للفترة المالية الممتدة من 2005-2009 م، بالإضافة الى سنة سابقة وسنة لاحقة، حيث قام الباحث بالتحليل الإحصائي للفرضيات وفق الاسلوب التالي:

1- تم إجراء التحليل وإختبار الفرضيات لكل قطاع على حده، وذلك لبيان الإختلافات بين كل قطاع عن الآخر.

2- تم إجراء التحليل وإختبار الفرضيات للقطاعات الثلاث مجتمعة.

1-1-5 فرضيات الدراسة

تتضمن الدراسة فرضيتين رئيسيتين وست فرضيات فرعية كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى (H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعات الإقتصادية (مالية، صناعة، خدمات) في جودة الأرباح.

الفرضية الفرعية الأولى (H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعات الإقتصادية (مالية، صناعة، خدمات) في جودة المستحقات.

الفرضية الفرعية الثانية (H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعات الإقتصادية (مالية، صناعة، خدمات) في قدرة الأرباح على الإستمرارية في المستقبل.

الفرضية الفرعية الثالثة (H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعات الإقتصادية (مالية، صناعة، خدمات) في قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ في أرباح المستقبل .

الفرضية الرئيسية الثانية (H0): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأساليب المحاسبية المستخدمة و المتمثلة في (الاهتلاك، تقييم المخزون، تكاليف البحث والتطوير) على جودة الأرباح.

الفرضية الفرعية الأولى (H0): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأساليب المحاسبية المستخدمة و المتمثلة في (الاهتلاك، تقييم المخزون، تكاليف البحث والتطوير) جودة المستحقات.

الفرضية الفرعية الثانية (H0): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأساليب المحاسبية المستخدمة في (الاهتلاك، تقييم المخزون، تكاليف البحث والتطوير) على استمرارية الأرباح في المستقبل.

الفرضية الفرعية الثالثة (H0): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأساليب المحاسبية المستخدمة و المتمثلة في (الاهتلاك، تقييم المخزون، تكاليف البحث والتطوير) على قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

عمد الباحث الى تحليل هذه الفرضيات تباعاً وبالتفصيل، حيث قام بداية بقياس جودة الأرباح والتي تمثل المتغير التابع في هذه الدراسة.

2-5 التحليل الاحصائي ونتائج الفرضيات

1-2-5 الإحصاءات الوصفية

يوضح الجدول (4) الاحصاءات والنتائج الوصفية للمستحقات الاختيارية (DA) للقطاعات الاقتصادية الثلاثة الممثلة في بورصة عمان (المالية ، الصناعة، الخدمات).

كما يظهر الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والحد الأدنى، والحد الأعلى للمستحقات الاختيارية، من الناحية النظرية فإن الوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية (DA)، يجب ان يساوي صفرًا وان اي انحراف عن الصفر يمثل ابتعاد عن جودة الأرباح ويدل على تدخل الادارة في ادارة الأرباح.

وكما هو مبين فإن القطاع المالي أظهر وسطاً حسابياً وانحرافاً معيارياً -0.020563 ، 0.1112183 على التوالي ، في حين بلغ الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمستحقات الاختيارية في قطاع الصناعة 0.005928 ، 0.3271673 على التوالي، اما قطاع الخدمات فكان الوسط الحسابي والانحراف المعياري له 0.004725 ، 0.2989120 على التوالي.

وإذا ما اعتبرنا ان ارتفاع قيمة الوسط الحسابي للمستحقات الإختيارية يشير الى انخفاض جودة الأرباح، فإن القطاع المالي يكون هو الأقل جودةً للأرباح ومن ثم قطاع الصناعة، في حين يشير الوسط الحسابي والانحراف المعياري لقطاع الخدمات بأنه الأعلى جودةً للأرباح في القطاعات الاقتصادية الثلاث للشركات المدرجة في بورصة عمان.

جدول رقم (4)

الإحصاءات الوصفية لمتغير المستحقات الإختيارية (Discretionary Accruals) أو المتبقيات (Residuals) ، للقطاعات الاقتصادية الثلاث (قطاع المالية، الصناعة ، الخدمات) في بورصة عمان.

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	Minimum	Maximum
القطاع المالي	145	-.020563-	.1112183	.0092362	-.3160-	.1580
قطاع الصناعة	155	.005928	.3271673	.0262787	-.4211-	.4720
الخدمات	105	.004725	.2989120	.0291708	-.4231-	.6012
Total	405	-.003868-	.2614715	.0129926	-.4231-	.6012

ان الوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية (DA)، يجب ان يساوي صفرًا من الناحية النظرية وان اي انحراف عن الصفر مؤشر على انخفاض جودة الارباح ويدل على تدخل ادارة الشركات في اختيار الاساليب والطرق المحاسبية البديلة والمتاحة في ظل المعايير المحاسبية الدولية في ادارة الارباح. والنتائج الظاهرة بالجدول (4) تظهر ان كافة القطاعات تظهر انحرافاً لوسطها الحسابي عن الصفر حيث بلغت الاوساط الحسابية للمستحقات الاختيارية للقطاعات الاقتصادية الثلاثة (المالي،الصناعي،الخدمات) (-.020563- ، .005928 ، .004725). على التوالي اما الانحراف المعياري فكان (.1112183 ، .3271673 ، .2989120). على التوالي ، ونجد أن هنالك فروقات في الاوساط الحسابية للمستحقات الاختيارية (DA) للقطاعات الاقتصادية الثلاث في بورصة عمان وبالتالي فإن جودة الأرباح في الشركات المساهمة والمدرجة في بورصة عمان تختلف مستوياتها من قطاع لآخر وهذا يؤيد قبول الفرضية البديلة للفرضية الرئيسة الاولى كما ان هذه النتيجة تأتي منسجمة مع نتائج الدراسات التي أجريت لفحص جودة الارباح ووجدت ان إدارات هذه الشركات تستغل توفر بدائل وأساليب قياس متعددة ومتاحة في ظل المعايير المحاسبية الدولية للتأثير على نتائج الشركات بما يخدم مصالحها.

فيما يظهر الجدول رقم (5) الاحصاءات الوصفية لمتغير المستحقات الإختيارية .

Descriptives

		sec	Statistic	Std. Error	
sector	1	Mean	-.020563-	.0092362	
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	-.038819-		
		Upper Bound	-.002307-		
		5% Trimmed Mean	-.016488-		
		Median	-.020280-		
		Variance	.012		
		Std. Deviation	.1112183		
		Minimum	-.3160-		
		Maximum	.1580		
		Range	.4740		
	<hr/>				
		2	Mean	.005928	.0262787
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	-.045985-		
Upper Bound		.057841			
	5% Trimmed Mean	.003904			
	Median	.056635			
	Variance	.107			

	Std. Deviation	.3271673	
	Minimum	-.4211-	
	Maximum	.4720	
3	Mean	.004725	.0291708
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	-.053122-
		Upper Bound	.062572
	5% Trimmed Mean	-.004335-	
	Median	.107061	
	Variance	.089	
	Std. Deviation	.2989120	
	Minimum	-.4231-	
	Maximum	.6012	
	Range	1.0243	

يظهر الجدول رقم (5) نتائج الاحصاءات الوصفية فيما يتعلق بالمستحقات الاختيارية للقطاعات الاقتصادية الثلاثة حيث تشير النتائج ان القطاع المالي كان الوسط الحسابي للمستحقات الإختيارية للقطاع -0,02056 في حين كان الوسيط -0,02028 أما الانحراف المعياري (انحراف القيم عن وسطها الحسابي) فتشير النتائج انه كان 0,1112 وهي قيمة تعتبر منخفضة وتشير الى عدم وجود انحراف كبير في الاوساط الحسابية للشركات في هذا القطاع ، وهذا ايضا ما تؤكد عليه قيمة التباين حيث كانت 0,012 وهي قيمة منخفضة أما المدى (الفرق بين أعلى قيمة للاوساط الحسابية وبين أصغر قيمة) فكانت قيمته 0,474 بحد ادنى -0,316 و بحد أقصى 0,158

في حين أن القطاع الصناعي كان الوسط الحسابي للمستحقات الإختيارية للقطاع 0,00593 وكان الوسيط 0,0566 أما الانحراف المعياري (انحراف القيم عن وسطها الحسابي) فتشير النتائج انه كان 0,3272 وهي قيمة تعتبر منخفضة وتشير الى عدم وجود انحراف كبير في الاوساط الحسابية للشركات في هذا القطاع ، وهذا ايضا ما تؤكد عليه قيمة التباين حيث كانت 0,107 وهي قيمة منخفضة أما المدى (الفرق بين أعلى قيمة للاوساط الحسابية وبين أصغر قيمة) فكانت قيمته 0,893 بحد ادنى -0,421 وبحد أقصى 0,472

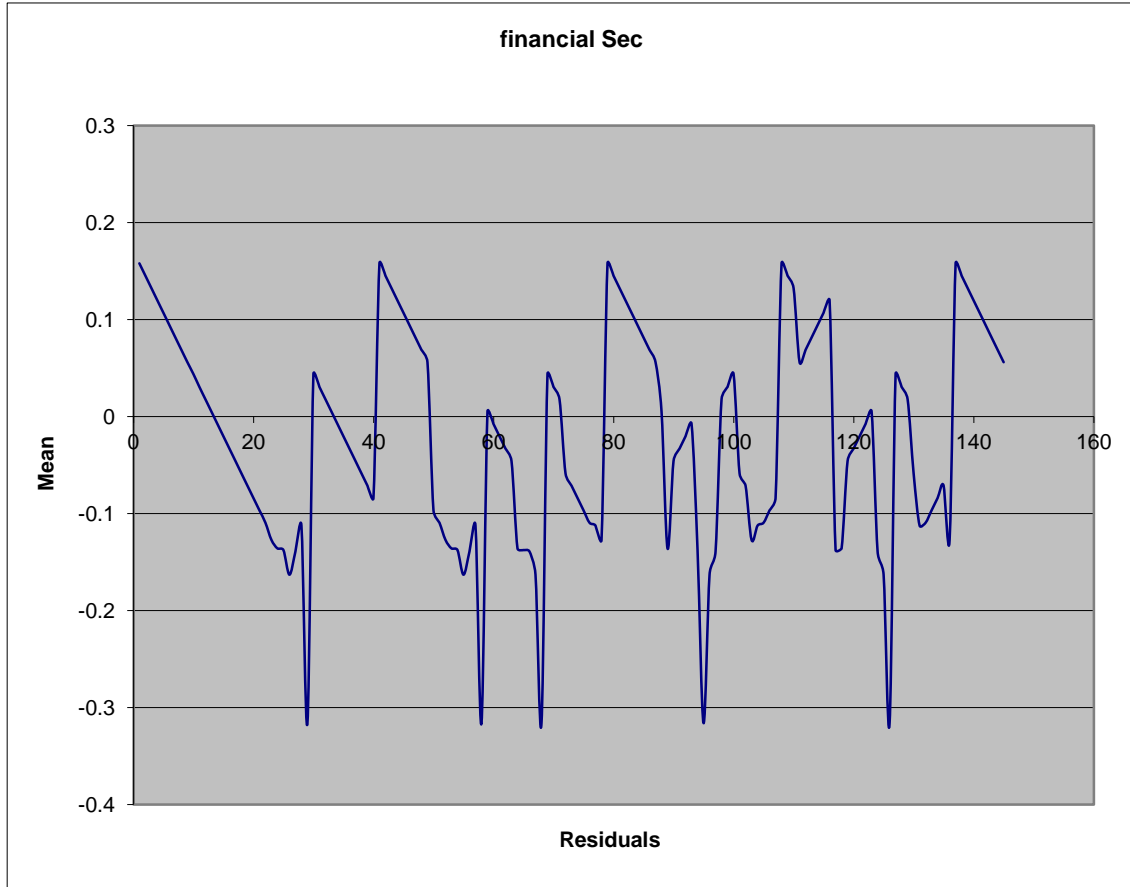
أما في قطاع الخدمات كان الوسط الحسابي للمستحقات الإختيارية للقطاع 0,00472 وكان الوسيط 0,1071 أما الانحراف المعياري (انحراف القيم عن وسطها الحسابي) فتشير النتائج انه كان 0,2989 وهي قيمة تعتبر منخفضة وتشير الى عدم وجود انحراف كبير في الاوساط الحسابية للشركات في هذا القطاع ، وهذا ايضا ما تؤكد عليه قيمة التباين حيث كانت 0,089 وهي قيمة منخفضة أما المدى (الفرق بين أعلى قيمة للأوساط الحسابية وبين أصغر قيمة) فكانت قيمته 1,024 بحد ادنى -0,423 وبحد أقصى 0,6012

ان النتائج تشير ان الأوساط الحسابية للمستحقات الاختيارية للقطاعات الثلاث متفاوتة وكونه من الناحية النظرية يجب ان يكون الوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية والمعبر عنها بالمتبقيات (Residuals) يساوي صفرًا، عندها تكون جودة الارباح أعلى ما يمكن، وبناءً على ذلك نجد ان جودة الأرباح في قطاع الخدمات كانت الأعلى جودة في القطاعات الثلاثة، في حين ان أرباح القطاع الصناعي تلت قطاع الخدمات بالجودة أما القطاع المالي فإن أرباحه كانت الأقل جودة بين القطاعات الاقتصادية كافة في بورصة عمان.

وفيما يلي الرسم البياني للقطاعات الاقتصادية وشكل توزيع المستحقات الاختيارية لهذه القطاعات الاقتصادية الثلاثة:-

1- القطاع المالي

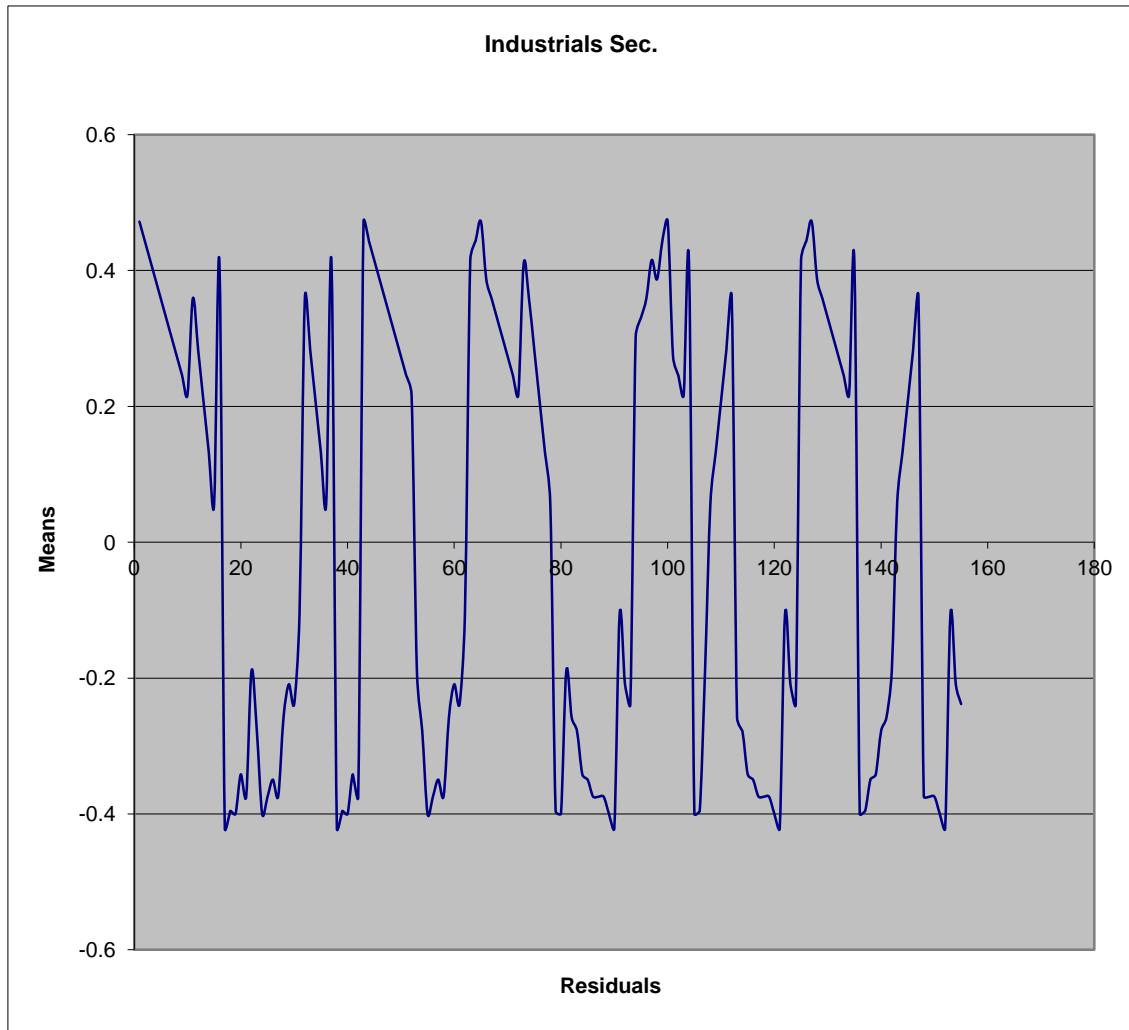
الشكل رقم (2) يمثل القطاع المالي والذي يبين توزيع الاوساط الحسابية للمستحقات الاختيارية لشركات القطاع المالي والتي تمثل المتبقيات وتظهر قريبة من التوزيع الطبيعي، وكلما اقتربت الاوساط الحسابية من القيمة صفر كلما دل ذلك على أرباح ذات جودة أعلى. والنتائج بينت ان الوسط الحسابي للقطاع المالي كان 0,20563- في حين كان الانحراف المعياري 0,1112 وبمدى بلغ 0,474



شكل رقم (2) توزيع المستحقات الاختيارية للقطاع المالي

2- القطاع الصناعي

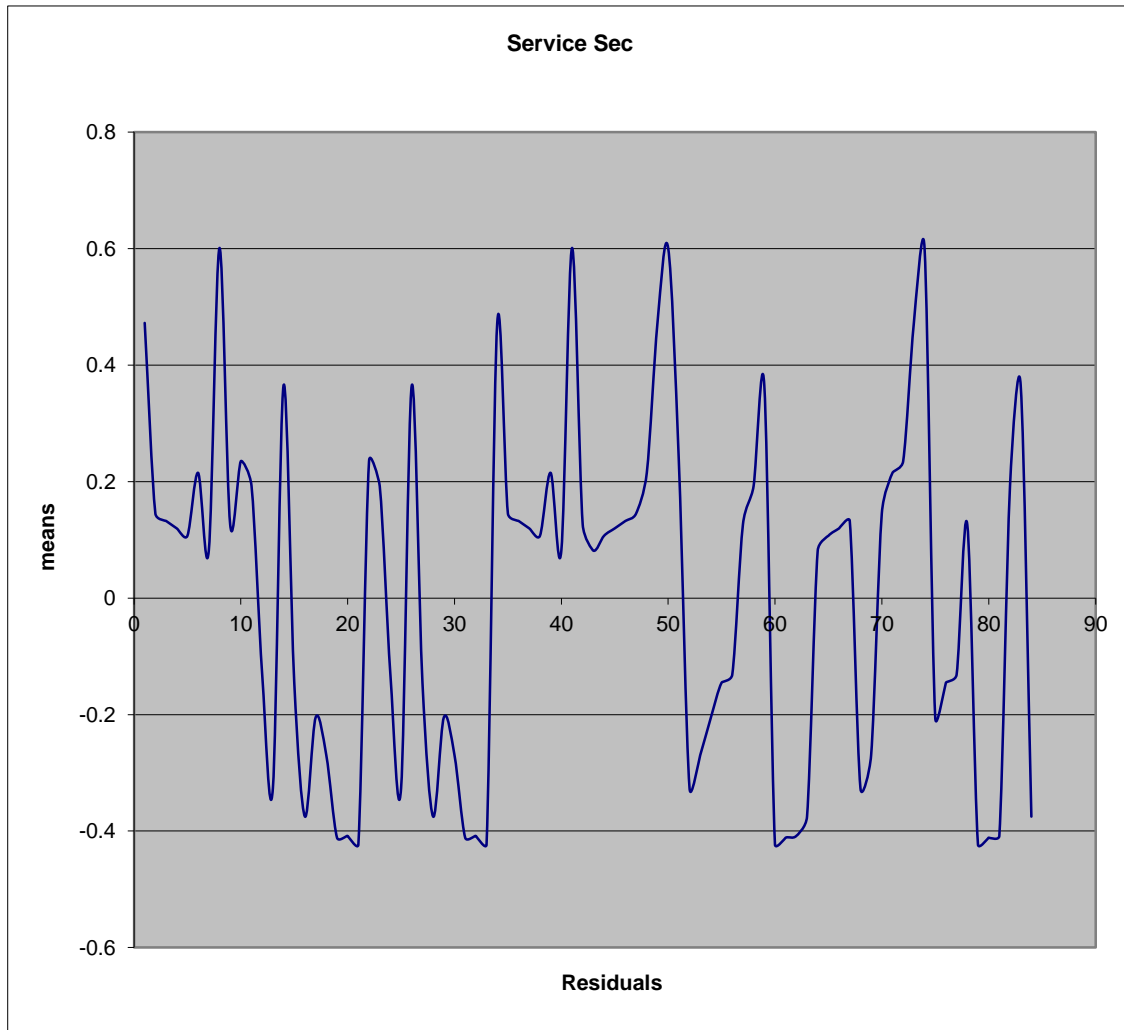
أما الشكل رقم (3) فيمثل القطاع الصناعي والذي يبين توزيع الاوساط الحسابية للمستحقات الاختيارية لشركات القطاع الصناعي والتي تمثل المتبقيات وتظهر قريبة من التوزيع الطبيعي، وكلما اقتربت الاوساط الحسابية من القيمة صفر كلما دل ذلك على أرباح ذات جودة أعلى، والنتائج بينت ان الوسط الحسابي للقطاع الصناعي كان 0,005928 في حين كان الانحراف المعياري 0,3272 وهمدي بلغ 0,893



شكل رقم (3) توزيع امستحقات الاختيارية للقطاع الصناعي

3- القطاع الخدمي

أما الشكل رقم (4) فيمثل قطاع الخدمات والذي يبين توزيع الاوساط الحسابية للمستحقات الاختيارية لشركات قطاع الخدمات والتي تمثل المتبقيات وتظهر قريبة من التوزيع الطبيعي، وكلما اقتربت الاوساط الحسابية من القيمة صفر كلما دل ذلك على أرباح ذات جودة أعلى، والنتائج بينت ان الوسط الحسابي في قطاع الخدمات كان 0,004725 في حين كان الانحراف المعياري 0,2989 وهمدي بلغ 1,0243



شكل رقم (4) توزيع امستحقات الاختيارية للقطاع الخدمي

3-5 نتائج اختبار الفرضيات

قاعدة القرار لقبول الفرضيات أو رفضها : باستخدام قيمة **P- Value Significant** تكون قاعدة القرار على النحو التالي :

- نقبل الفرضية المبدئية او العدمية (H_0) إذا كانت **P- Value Significant** أكبر من مستوى المعنوية (α) وهي 10%، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة (H_1).

- نرفض الفرضية المبدئية أو العدمية (Ho) إذا كانت P- Value Significant أقل أو تساوي مستوى المعنوية (α) وهي 10%، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة (H1).
- بداية قام الباحث بالتحقق من سلامة البيانات قبل إجراء التحليلات الإحصائية باستخدام إختبار Explore حيث يظهر الجدول (6) صلاحية البيانات لإجراء التحليلات الإحصائية .

جدول رقم(6)

إختبار صلاحية البيانات لإجراء التحليلات الإحصائية

sec		Cases					
		Valid		Missing		Total	
		N	Percent	N	Percent	N	Percent
sector	Fin.	145	100.0%	0	.0%	145	100.0%
	Ind.	155	100.0%	0	.0%	155	100.0%
	Ser.	105	100.0%	0	.0%	105	100.0%

ويظهر الجدول بأن عدد البيانات الصالحة والمتاحة لكافة القطاعات كانت نسبتها 100% كما ان نسبة البيانات المفقودة خلال التحليل للبيانات كانت 0% .

1-3-5 الفرضية الرئيسة الأولى:

وقد قام الباحث بإختبار هذه الفرضية الإحصائية عن طريق إختبار تحليل التباين الأحادي (one way AOVA) بهدف مقارنة متوسطات المتغير التابع وهو المستحقات الاختيارية (DA) والذي يمثل جودة الأرباح في كل فئة من فئات المتغير العملي أو المستقل والذي يمثل القطاعات الإقتصادية (القطاع المالي، الصناعي، الخدمات)، لفحص ما إذا كانت هذه المتوسطات متساوية مقابل متوسطين على الأقل غير متساويين، وقد تم صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة للفرضية الرئيسة الأولى كما يلي :

$$\mu_3 = \mu_2 = \mu_1 : \text{OH}$$

1H: على الأقل متوسطين اثنين غير متساويين.

حيث أن :

μ : المتوسطات الحسابية للقطاعات الاقتصادية المختلفة للمستحقات الإختيارية (DA) والتي تتمثل جودة الأرباح للشركات المدرجة في بورصة عمان.

ونرفض الفرضية العدمية إذا كانت نسبة التباين بين المجموعات الى التباين داخل المجموعات كبيراً، أي اذا كانت F كبيرة بشكل كافي بحيث كانت المساحة فوقها (sig.) أقل من المستوى المقبول لدينا وهي هنا 10%، أي اذا كانت (sig) أقل من 10% فإن متوسطات الحسابية للقطاعات الاقتصادية غير متساوية، وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. أما اذا كانت (sig.) أكبر من 10% فإننا نقبل الفرضية العدمية بأن المتوسطات متساوية.

يظهر الجدول رقم (7) نتائج تحليل التباين والتي تشير الى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات بين القطاعات الاقتصادية ، حيث أن قيمة P-Value Sig. = 0.032 وهي أقل من مستوى المعنوية المقبول لدينا وهي 10% ، بالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) ونقبل الفرضية البديلة (H1) التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية على الاقل بين اثنين من المتوسطات (المستحقات الإختيارية) لقطاعات العمل الإقتصادية، ويدل هذا التباين في المستحقات الإختيارية الى استخدام الادارة لأساليب وطرق محاسبية مختلفة في كل هذه القطاعات أو في بعضها.

جدول رقم (7)

جدول تحليل التباين للمستحقات الإختيارية (المتوسطات) للقطاعات الاقتصادية كافة

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.063	2	.032	.460	.032
Within Groups	27.557	402	.069		
Total	27.620	404			

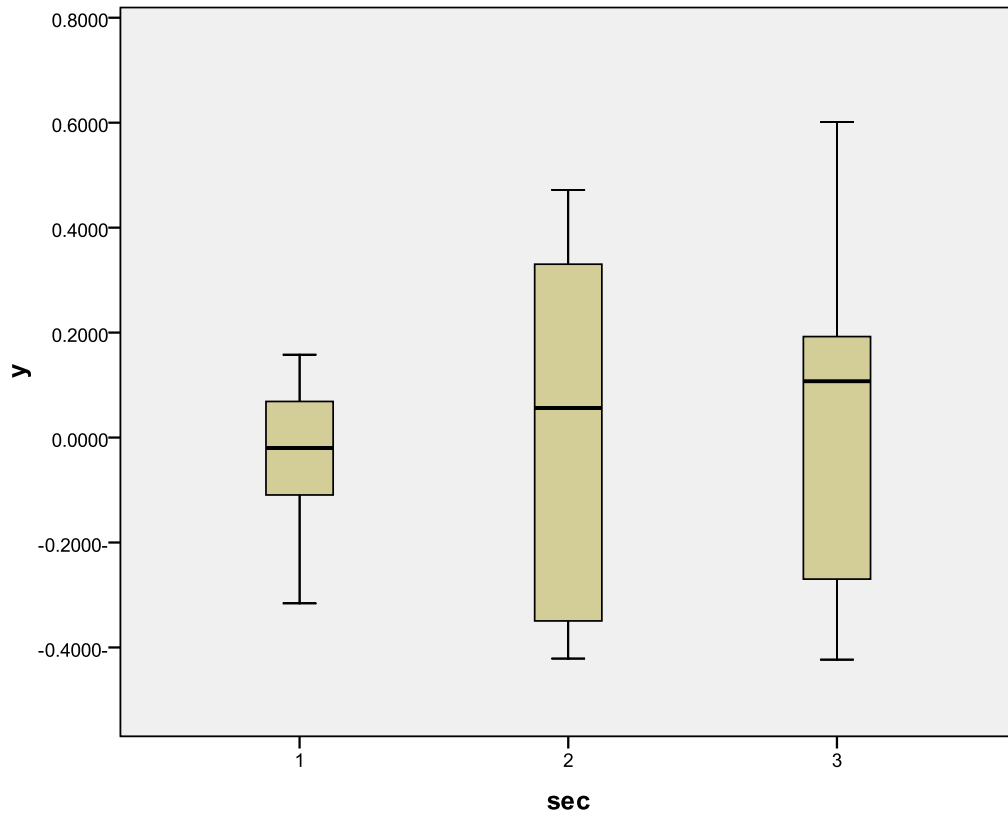
كما بين إختبار تجانس التباين (*Test of Homogeneity of Variances*) الظاهر في الجدول رقم (8) ان تباين القطاعات الإقتصادية الثلاثة غير متساوية وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية ، حيث كانت قيمة Sig. أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

جدول رقم (8)

إختبار تجانس التباين للقطاعات الإقتصادية

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
175.313	2	402	.000

شكل رقم (5) تجانس التباين للقطاعات الاقتصادية الثلاثة



1-1-3-5 إختبار الفرضية الفرعية الأولى

يظهر الجدول رقم (9) الاحصاءات الوصفية لجودة المستحقات للشركات المدرجة في بورصة عمان في

القطاعات الاقتصادية الثلاث خلال الفترة الممتدة من 2009-2005

جدول رقم (9)

الاحصاءات الوصفية لجودة المستحقات (Accruals Quality)

	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Variance
قطاع مالي	29	.0690	.1150	.1840	.151966	.0292581	.001
قطاع صناعي	31	.0830	.0560	.1390	.101323	.0279826	.001
قطاع الخدمات	21	.0300	.0450	.0750	.059667	.0103118	.000
Valid N (listwise)	21						

من الناحية النظرية فإن ارتفاع قيمة الانحراف المعياري يشير الى زيادة الخطأ الغير مفسر في النموذج والى انخفاض جودة المستحقات وبالتالي انخفاض جودة الارباح المحاسبية.

وتشير النتائج الظاهرة في الجدول رقم(9) الى ان جودة المستحقات في قطاع الخدمات أعلى من بقية القطاعات بوسط حسابي 0,059 وانحراف معياري بلغ 0,0103 ومن ثم قطاع الصناعة بوسط حسابي 0,101 وانحراف معياري 0,0279 ومن ثم القطاع المالي بوسط حسابي 0,151 وانحراف معياري 0,02925 قام الباحث بإختبار هذه الفرضية الإحصائية عن طريق إختبار تحليل التباين الأحادي (one way AOVA) بهدف مقارنة متوسطات المتغير التابع وهو جودة المستحقات (AQ) كأحد مقاييس جودة الأرباح في كل فئة من فئات المتغير العاملي أو المستقل والذي يمثل القطاعات الإقتصادية (القطاع المالي، الصناعي، الخدمات)، لفحص ما إذا كانت هذه المتوسطات متساوية مقابل متوسطين على الاقل غير متساويين، وقد تم صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة للفرضية الفرعية الأولى كما يلي :

$$H_0: \mu_3 = \mu_2 = \mu_1$$

H1: على الأقل متوسطين إثنين غير متساويين.

حيث أن :

μ : المتوسطات الحسابية للقطاعات الاقتصادية المختلفة لجودة المستحقات (AQ) للقطاعات الاقتصادية المختلفة (المالي، الصناعي، الخدمات) في بورصة عمان.

نرفض الفرضية العدمية إذا كانت نسبة التباين بين المجموعات الى التباين داخل المجموعات كبيراً، أي اذا كانت F كبيرة بشكل كافي بحيث كانت المساحة فوقها (sig.) أقل من المستوى المقبول لدينا وهي هنا 10%، أي اذا كانت (sig) أقل من 10% فإن المتوسطات الحسابية لجودة المستحقات في القطاعات الاقتصادية غير متساوية، وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. أما اذا كانت (sig.) أكبر من 10% فإننا نقبل الفرضية العدمية بأن المتوسطات متساوية.

يظهر الجدول رقم (10) نتائج تحليل التباين والتي تشير الى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات بين القطاعات الاقتصادية ، حيث أن قيمة P-Value Sig. = 0.001 وهي أقل من مستوى المعنوية المقبول لدينا وهي 10% ، بالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) ونقبل الفرضية البديلة (H1) التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية على الاقل بين إثنين من المتوسطات (جودة المستحقات) لقطاعات العمل الإقتصادية.

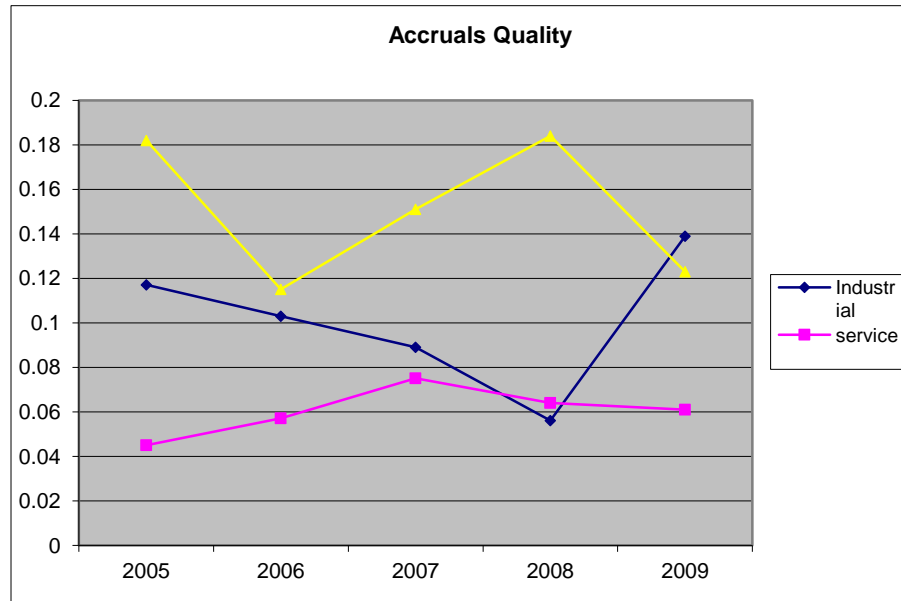
جدول رقم (10)
تحليل التباين الأحادي لجودة المستحقات للقطاعات الاقتصادية كافة

ANOVA

Accruals Quality

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.021	2	.010	14.580	.001
Within Groups	.008	12	.001		
Total	.029	14			

الشكل (6) التالي يبين جودة المستحقات للقطاعات الاقتصادية الثلاثة



2-1-3-5 إختبار الفرضية الفرعية الثانية

جدول رقم (11) يظهر قدرة أرباح الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان على الاستمرارية الفترة الممتدة من 2005-2009 مقاسه من خلال نموذج الانحدار (Autoregressive Model of Order one) المقدره باستخدام المعادلة التالية :

$$\frac{Earn_{j,t}}{ASSET_{j,t}} = \alpha + \beta \frac{Earn_{j,t-1}}{ASSET_{j,t-1}} + \varepsilon_{j,t}$$

جدول رقم (11)

الاحصاءات الوصفية

	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Variance
Persis.fin	29	.2400	.2080	.4480	.349138	.0878618	.008
Persis.ind	31	.5290	.3540	.8830	.588097	.1843543	.034
Persis.ser	21	.2120	.3610	.5730	.461714	.0715256	.005
Valid N (listwise)	21						

حيث أن اقتراب قيمة المعامل (α) من العدد 1 يؤشر الى ان صفة استمرارية الارباح المحاسبية عالية، وبالتالي تعتبر هذه الارباح ذات جودة عالية .
وتشير النتائج في الجدول رقم (11) الى ان استمرارية الارباح في قطاع الصناعة أعلى من بقية القطاعات بمتوسط حسابي 0,588 ومن ثم تلاه قطاع الخدمات بمتوسط حسابي 0,461 ومن ثم القطاع المالي حيث الوسط الحسابي 0,349

وقد قام الباحث بإختبار هذه الفرضية الإحصائية عن طريق إختبار تحليل التباين الأحادي (one way AOVA) بهدف مقارنة متوسطات المتغير التابع وهو إستمرارية الأرباح (Persistence) كأحد مقاييس جودة الأرباح في كل فئة من فئات المتغير العائلي أو المستقل والذي يمثل القطاعات الإقتصادية (القطاع المالي، الصناعي، الخدمات)، لفحص ما إذا كانت هذه المتوسطات متساوية مقابل متوسطين على الأقل غير متساويين، وقد تم صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة للفرضية الفرعية الثانية كما يلي :

$$H_0: \mu_3 = \mu_2 = \mu_1$$

H₁: على الأقل متوسطين إثنين غير متساويين.

حيث أن :

μ : المتوسطات الحسابية للقطاعات الاقتصادية المختلفة لإستمرارية الأرباح (Persistence) للقطاعات الاقتصادية المختلفة (المالي، الصناعي، الخدمات) في بورصة عمان.

ونرفض الفرضية العدمية إذا كانت نسبة التباين بين المجموعات الى التباين داخل المجموعات كبيراً، أي اذا كانت F كبيرة بشكل كافي بحيث كانت المساحة فوقها (sig.) أقل من المستوى المقبول لدينا وهي هنا 10%، أي اذا كانت (sig) أقل من 10% فإن المتوسطات الحسابية لإستمرارية الأرباح في القطاعات الاقتصادية غير متساوية، وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. أما اذا كانت (sig.) أكبر من 10% فإننا نقبل الفرضية العدمية بأن المتوسطات متساوية.

يظهر الجدول رقم (12) نتائج تحليل التباين والتي تشير الى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات بين القطاعات الاقتصادية ، حيث أن قيمة P-Value Sig. = 0.051 وهي أقل من مستوى المعنوية المقبول لدينا وهي 10% .

بالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H₀) ، التي تنص على تساوي المتوسطات لصفة الإستمرارية في كافة القطاعات الإقتصادية، ونقبل الفرضية البديلة (H₁)، التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية على الأقل بين إثنين من المتوسطات لصفة القدرة على الإستمرارية (persistence)، لقطاعات العمل الإقتصادية المختلفة (القطاع المالي، الصناعة، الخدمات) .

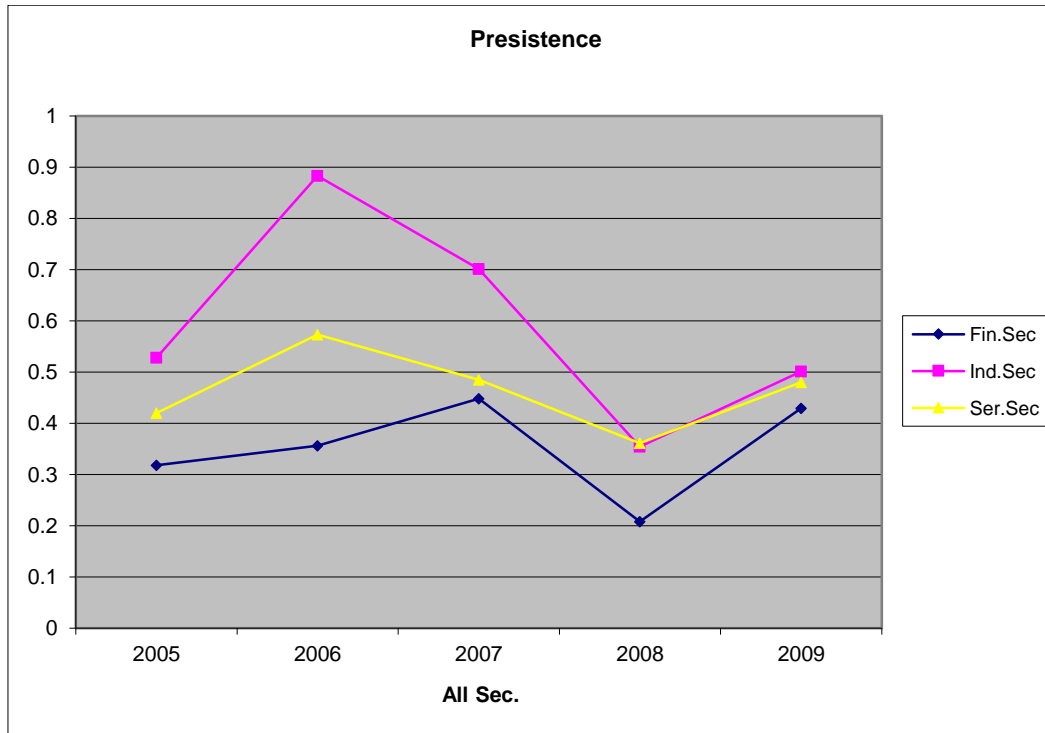
جدول رقم (12)

تحليل التباين الاحادي لإستمارية الأرباح في القطاعات الإقتصادية كافة

ANOVA

Persistence الاستمرارية	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.146	2	.073	3.851	.051
Within Groups	.228	12	.019		
Total	.374	14			

Means Plots



شكل رقم (7) صفة القدرة على الاستمرارية في القطاعات الاقتصادية

3-1-3-5 إختبار الفرضية الفرعية الثالثة

قدرة الأرباح الحالية للشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان على التنبؤ بالأرباح المستقبلية مقاسه من خلال هو الجذر التربيعي لتباين الخطأ المشتق من معادلة نموذج الانحدار (Autoregressive Model of Order one) باستخدام المعادلة التالية :

$$PRED = \sqrt{\sigma^2 (\varepsilon_{j,t})}$$

جدول رقم (13)

الاحصاءات الوصفية لصفة القدرة على التنبؤ

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Variance
predic.fin	29	.1540	.1950	.3490	.231310	.0616228	.004
predic.Ind	31	.0830	.1290	.2120	.182194	.0302483	.001
predic.Serv	21	.0650	.1850	.2500	.216333	.0211171	.000
Valid N (listwise)	21						

يدل انخفاض التباين في الأرباح على ارتفاع قدرة الأرباح على التنبؤ، وتعتبر الأرباح عالية القدرة على التنبؤ أرباح عالية الجودة.

ويشير الجدول رقم (13) الى ان قدرة الارباح على التنبؤ في قطاع الصناعة أعلى من بقية القطاعات حيث الوسط الحسابي لتباين الخطأ المعياري لشركات هذا القطاع كان 0,182 ومن ثم يأتي قطاع الخدمات بالمرتبة الثانية حيث الوسط الحسابي لتباين الخطأ المعياري لشركات القطاع كان 0,216

أما قدرة ارباح القطاع المالي على التنبؤ فكانت في المرتبة الثالثة حيث الوسط الحسابي لتباين الخطأ المعياري كان 0,231

وقد قام الباحث باختبار هذه الفرضية الإحصائية عن طريق اختبار تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) بهدف مقارنة متوسطات المتغير التابع وهو قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية (*Predictability*)، كأحد مقاييس جودة الأرباح في كل فئة من فئات المتغير العملي أو المستقل والذي يمثل القطاعات الاقتصادية (القطاع المالي، الصناعي، الخدمات)، لفحص ما إذا كانت هذه المتوسطات متساوية مقابل متوسطين على الأقل غير متساويين، وقد تم صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة للفرضية الفرعية الثانية كما يلي :

$$H_0: \mu_3 = \mu_2 = \mu_1$$

H_1 : على الأقل متوسطين إثنين غير متساويين.

حيث أن :

μ : المتوسطات الحسابية للقطاعات الاقتصادية المختلفة لقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية (*Predictability*)، للقطاعات الاقتصادية المختلفة (المالي، الصناعي، الخدمات) في بورصة عمان.

ونرفض الفرضية العدمية إذا كانت نسبة التباين بين المجموعات الى التباين داخل المجموعات كبيراً، أي إذا كانت F كبيرة بشكل كافي بحيث كانت المساحة فوقها (sig.) أقل من المستوى المقبول لدينا وهي هنا 10%، أي إذا كانت (sig) أقل من 10% فإن المتوسطات الحسابية لصفة القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية في القطاعات الاقتصادية غير متساوية، وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. أما إذا كانت (sig.) أكبر من 10% فإننا نقبل الفرضية العدمية بأن المتوسطات متساوية.

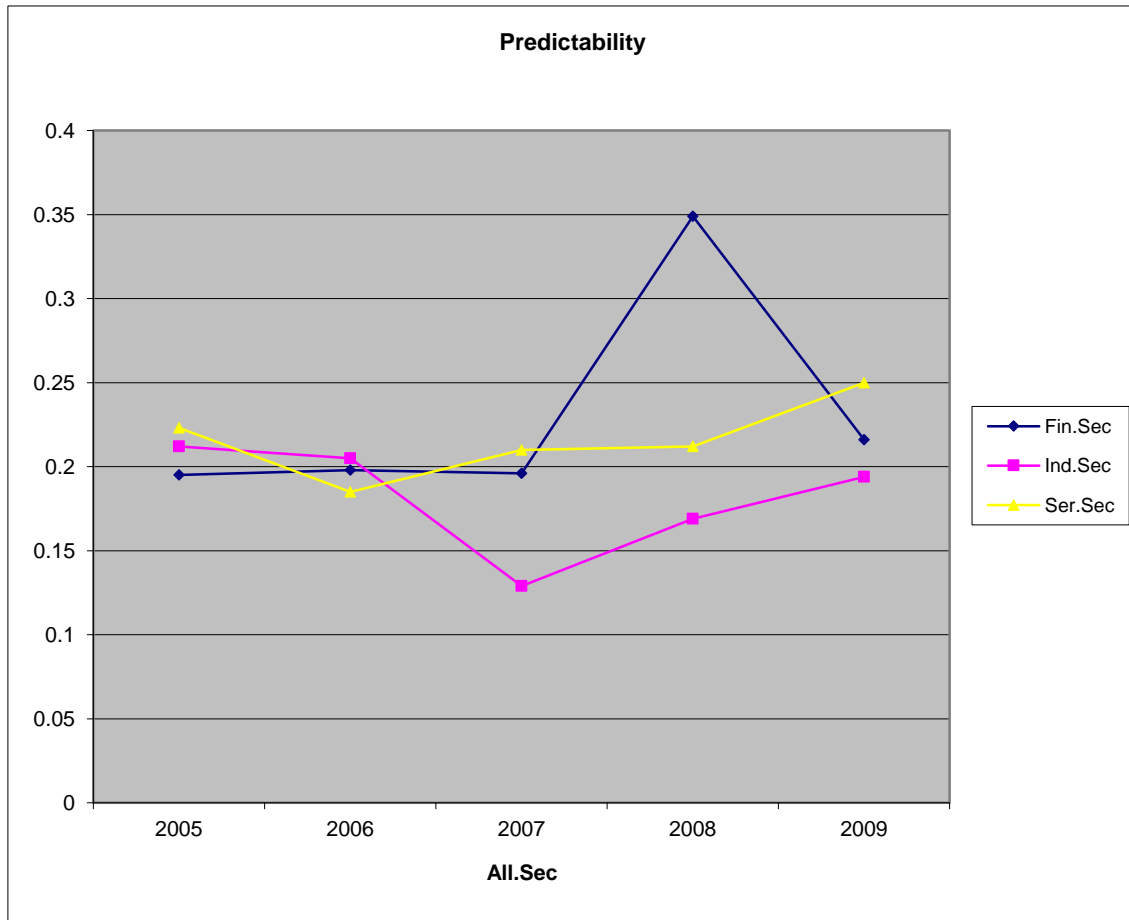
يظهر الجدول رقم (14) نتائج تحليل التباين والتي تشير الى أنه لا توجد هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات بين القطاعات الاقتصادية ، حيث أن قيمة P-Value Sig = 0.231 وهي أكبر من مستوى المعنوية المقبول لدينا وهي 10% ، بالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على الأقل بين إثنين من المتوسطات لقطاعات العمل الاقتصادية في قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

جدول رقم (14)

ANOVA

Predictability

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.006	2	.003	1.545	.253
Within Groups	.025	12	.002		
Total	.031	14			



شكل رقم (8) صفة القدرة على التنبؤ في القطاعات الاقتصادية

2-3-5 إختبار الفرضية الرئيسة الثانية

قام الباحث بإختبار هذه الفرضية الإحصائية عن طريق إختبار تحليل الإنحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) (Regression Analysis) بهدف إختبار قوة العلاقة بين المتغير التابع وهو المستحقات الاحتيارية (DA) والذي يمثل جودة الأرباح وبين المتغيرات العاملة او المستقلة وفق النموذج التالي :

$$DA = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \varepsilon$$

حيث أن:

DA : تمثل المستحقات الاختيارية، وتعتبر عن جودة الارباح لكافة القطاعات الاقتصادية للشركات المدرجة في بورصة عمان للفترة من 2005-2009م.

X1 : يمثل طرق الاهتلاك ويعبر عنه بمتغير نوعي (Qualitative Variable) يعطى القيمة (1) اذا في حال إتبعته الشركة طريقة الخط المستقيم (القسط الثابت)، و(صفر) اذا كانت غير ذلك.

X2 : يمثل طرق تحديد تكلفة المخزون ويعبر عنه بمتغير نوعي يعطى نقطة (1) اذا في حال إتبعته الشركة طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً (FIFO)، و(صفر) اذا كانت غير ذلك.

X3 : يمثل تكاليف البحث والتطوير (R&D) ويعبر عنها بمتغير نوعي يعطى نقطة (1) في حال إعتبرتها الشركة أصل غير ملموس (مصرف إيرادي مؤجل)، و(صفر) اذا إعتبرتها مصروفاً.

\mathcal{E} : الخطأ العشوائي

- صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة

وقد تم صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة للفرضية الرئيسة الأولى كما يلي :

$$H_0 : B_3 = B_2 = B_1 = 0$$

لا توجد علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات العاملة (المستقلة).

$$H_1 : \text{على الأقل B واحدة } \neq 0$$

توجد علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات العاملة (المستقلة).

وقد قام الباحث بإجراء إختبار لهذه الفرضية على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية الثلاثة مجتمعة.

يظهر الجدول رقم (15) نتائج تحليل التباين (ANOVA) للمتغير التابع (DA) للقطاعات كافة،

حيث كانت قيمة (P- Value Sig.) = 0 وهي أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهي 10% لذلك فإننا

نرفض الفرضية العدمية (Ho) ونقبل فرضية العدم (H1)، أي أنه يوجد عامل واحد على الاقل تكون

مساهمته واضحة في مقدار ما تم تفسيره من تباين المتغير التابع .

جدول رقم (15)

تحليل التباين للمتغير التابع لكافة القطاعات

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1.481	3	.494	7.571	.000
Residual	26.140	401	.065		
Total	27.620	404			

a. Predictors: (Constant), RD, Depreciation, Inventory

b. Dependent Variable: DA.AllSec

- ويبين الجدول رقم (16) النتائج المتعلقة بالعلاقة بين المتغيرات العاملية وبين المتغير التابع حيث :
- إن قيمة (P- Value Sig.) لكل من المتغيرات العاملية (المستقلة) (طرق تحديد قيمة المخزون، وإعتبار نفقات البحث والتطوير أصل غير ملموس) كانت أقل من مستوى المعنوية المطلوب وهي 10% ، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم (Ho) ونقبل الفرضية البديلة (H1) اي انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عامل واحد على الأقل وما بين المتغير التابع.
 - توجد علاقة طردية ما بين استخدام طريقة تحديد تكلفة المخزون (الوارد اولاً يصرف أولاً) وما بين جودة الأرباح. وهذه النتيجة تتفق مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Frankel, 1994)، ودراسة (Hughes, Schwartz, and Thakor, 1994).
 - توجد علاقة طردية ما بين إعتبار تكلفة البحث والتطوير أصل غير ملموس وما بين جودة الأرباح. وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة التي قام بها (Daley and Vigland, 1983) ودراسة (Martin, 2002).
 - إن قيمة (P- Value Sig.) للمتغير المستقل (طرق الاهتلاك) كانت أكبر من مستوى المعنوية المطلوب وهي 10% ، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم (Ho) و نرفض الفرضية البديلة (H1) اي

انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العامل المستقل وما بين المتغير التابع، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Healy, 1985)، ودراسة (Katherine, 2010).

جدول رقم (16)

جدول إختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	-.208	.055		-3.757	.000
1 Depreciation	.020	.037	.027	.548	.584
Inventory	.135	.035	.190	3.880	.000
RD	.085	.036	.116	2.375	.018

a. Dependent Variable: DA . All Sec

من الجدول رقم (17) يمكن صياغة نموذج لبيان اتجاه العلاقة بين المتغيرات العاملة ذات الدلالة الاحصائية في المتغير التابع لكافة القطاعات الاقتصادية كما يلي:

$$DA = -0.188 + .134 X_2 + .084 X_2$$

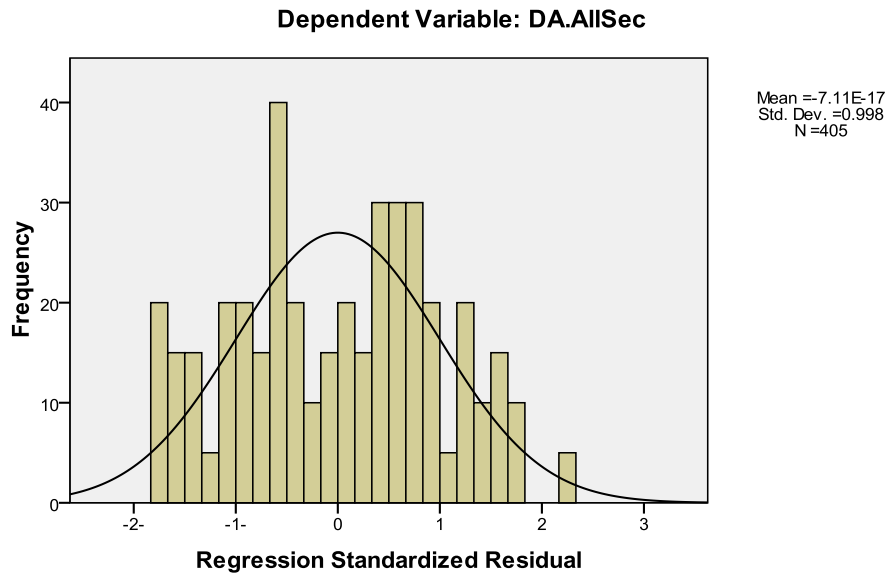
جدول رقم (17)

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-.123	.032		-3.871	.000
Inventory	.142	.035	.200	4.092	.000
2 (Constant)	-.188	.042		-4.478	.000
Inventory	.134	.035	.188	3.854	.000
RD	.084	.036	.115	2.350	.019

a. Dependent Variable: DA.AllSec

Histogram



شكل رقم (9) يبين توزيع المتغيرات العاملة تتوزع بشكل طبيعي

1-2-3-5 إختبار الفرضية الفرعية الأولى

قام الباحث بإختبار هذه الفرضية الإحصائية عن طريق إختبار تحليل الإنحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) بهدف إختبار قوة العلاقة بين المتغير التابع وهو جودة المستحقات (Accruals Quality) والذي يمثل صفة الموثوقية في جودة الأرباح وبين المتغيرات العاملة او المستقلة وفق النموذج التالي :

$$AC.Q = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \varepsilon$$

حيث أن:

$AC.Q$: تمثل جودة المستحقات ، وتعبر عن صفة الموثوقية كأحد صفات جودة الأرباح لكافة القطاعات الإقتصادية للشركات المدرجة في بورصة عمان للفترة من 2005-2009م.

X_1 : يمثل طرق الاهتلاك ويعبر عنه بمتغير نوعي (Qualitative Variable) يعطى القيمة (1) اذا في حال إتبعته الشركة طريقة الخط المستقيم (القسط الثابت)، و(صفر) اذا كانت غير ذلك.

X_2 : يمثل طرق تحديد تكلفة المخزون ويعبر عنه بمتغير نوعي يعطى نقطة (1) اذا في حال إتبعته الشركة طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً (FIFO)، و(صفر) اذا كانت غير ذلك.

X_3 : يمثل تكاليف البحث والتطوير (R&D) ويعبر عنها بمتغير نوعي يعطى نقطة (1) في حال إعتبرتها الشركة أصل غير ملموس (مصروف إيرادي مؤجل)، و(صفر) اذا إعتبرتها مصروفاً.

ε : الخطأ العشوائي

- صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة

وقد تم صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة للفرضية الفرعية الاولى كما يلي :

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

لا توجد علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات العاملة (المستقلة).

$$H_1 : \text{على الأقل B واحدة } \neq 0$$

توجد علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات العاملة (المستقلة).

وقد قام الباحث بإجراء إختبار لهذه الفرضية على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية الثلاثة مجتمعة. يظهر الجدول رقم (18) نتائج تحليل التباين (ANOVA) للمتغير التابع جودة المستحقات (AC.Q) للقطاعات كافة، حيث كانت قيمة (P- Value Sig.) = 0 وهي أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهي 10% لذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) ونقبل فرضية العدم (H1)، أي أنه يوجد عامل واحد على الأقل تكون مساهمته واضحة في مقدار ما تم تفسيره من تباين المتغير التابع .

جدول رقم (18) ملخص تحليل الانحدار

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.061	3	.020	16.102	.000 ^a
Residual	.097	77	.001		
Total	.157	80			

a. Predictors: (Constant), RD, str.L, Inven.Ev

b. Dependent Variable: Acc.Q

ويبين الجدول رقم (19) النتائج المتعلقة بالعلاقة بين المتغيرات العاملة وبين المتغير التابع حيث :

- إن قيمة (P- Value Sig.) لكل من المتغيرات العاملة (المستقلة) (طرق الاهتلاك ، وإعتبار نفقات البحث والتطوير أصل غير ملموس) كانت أقل من مستوى المعنوية المطلوب وهي 10% ، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم (Ho) ونقبل الفرضية البديلة (H1) اي انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عامل واحد على الأقل وما بين المتغير التابع.
- توجد علاقة طردية ما بين استخدام طريقة الاهتلاك (القسط الثابت) وما بين جودة المستحقات (ACC.Q).

– توجد علاقة طردية ما بين إعتبار تكلفة البحث والتطوير أصل غير ملموس وما بين جودة المستحقات (ACC.Q).

– إن قيمة (P- Value Sig.) للمتغير المستقل (تحديد قيمة المخزون) كانت أكبر من مستوى المعنوية المطلوب وهي 10% ، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم (Ho) و نرفض الفرضية البديلة (H1) اي انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العامل المستقل وما بين المتغير التابع.

جدول رقم (19)

جدول إختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.064	.016		4.037	.000
str.L	.068	.018	.369	3.858	.000
Inven.Ev	.011	.009	.122	1.240	.219
RD	-.055	.009	-.623	-6.413	.000

a. Dependent Variable: Accruals Quality

2-2-3-5 إختبار الفرضية الفرعية الثانية

قام الباحث بإختبار هذه الفرضية الإحصائية عن طريق إختبار تحليل الإنحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) (Regression Analysis) بهدف إختبار قوة العلاقة بين المتغير التابع وهو الاستمرارية (Persistence) والذي يمثل صفة الملائمة في جودة الأرباح وبين المتغيرات العاملة او المستقلة وفق النموذج التالي :

$$Persistence = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \varepsilon$$

حيث أن:

Persistence: تمثل صفة الاستمرارية ، وتعبر عن صفة الملائمة كأحد صفات جودة الارباح لكافة القطاعات الإقتصادية للشركات المدرجة في بورصة عمان للفترة من 2005-2009م.

X1 : يمثل طرق الاهتلاك ويعبر عنه بمتغير نوعي (Qualitative Variable) يعطى القيمة (1) اذا في حال إتبعَت الشركة طريقة الخط المستقيم (القسط الثابت)، و(صفر) اذا كانت غير ذلك.

X2 : يمثل طرق تحديد تكلفة المخزون ويعبر عنه بمتغير نوعي يعطى نقطة (1) اذا في حال إتبعَت الشركة طريقة الوارد أولاً (FIFO)، و(صفر) اذا كانت غير ذلك.

X3 : يمثل تكاليف البحث والتطوير (R&D) ويعبر عنها بمتغير نوعي يعطى نقطة (1) في حال إعتبرتها الشركة أصل غير ملموس (مصرف إيرادي مؤجل)، و(صفر) اذا إعتبرتها مصروفاً.

ε : الخطأ العشوائي

- صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة

وقد تم صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة للفرضية الفرعية الثانية كما يلي :

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

لا توجد علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات العاملية (المستقلة).

$$H_1 : \text{على الأقل B واحدة } \neq 0$$

توجد علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات العاملية (المستقلة).

وقد قام الباحث بإجراء إختبار لهذه الفرضية على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية الثلاثة مجتمعة.

يظهر الجدول رقم (20) نتائج تحليل التباين (ANOVA) للمتغير الاستمرارية (Persistence) للقطاعات

كافة، حيث كانت قيمة (P- Value Sig.) = 0.233 وهي أكبر من مستوى الدلالة المطلوب وهي 10%

لذلك فإننا نقبل الفرضية العدمية (Ho) ، أي أنه لا يوجد عامل واحد على الاقل تكون مساهمته واضحة

في مقدار ما تم تفسيره من تباين المتغير التابع .

جدول رقم (20)

ملخص تحليل الانحدار

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.112	3	.037	1.456	.233 ^a
Residual	1.980	77	.026		
Total	2.092	80			

a. Predictors: (Constant), RD, str.L, Inven.Ev

b. Dependent Variable: Persistence

ويبين الجدول رقم (21) النتائج المتعلقة بالعلاقة بين المتغيرات العائلية وبين المتغير التابع حيث :

– إن قيمة (P- Value Sig.) للمتغير المستقل طريقة الاهتلاك (القسط الثابت) كانت أقل من مستوى المعنوية المطلوب وهي 10% ، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم (Ho) ونقبل الفرضية البديلة (H1) اي انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عامل واحد على الأقل وما بين المتغير التابع.

- توجد علاقة طردية ما بين استخدام طريقة القسط الثابت وما بين القدرة على الاستمرارية.

– إن قيمة (P- Value Sig.) لكل من المتغيرات المستقلة (طرق تحديد تكلفة المخزون، تكاليف البحث والتطوير) كانت أكبر من مستوى المعنوية المطلوب وهي 10% ، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم (Ho) اي انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عامل واحد على الأقل وما بين المتغير التابع.

جدول رقم (21)

جدول إختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.354	.072		4.936	.000
str.L	.139	.079	.208	1.747	.085
Inven.Ev	-.045	.040	-.137	-1.124	.265
RD	.028	.039	.087	.725	.471

a. Dependent Variable: Presistence

3-2-3-5 إختبار الفرضية الفرعية الثالثة

قام الباحث بإختبار هذه الفرضية الإحصائية عن طريق إختبار تحليل الإنحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) (Regression Analysis) بهدف إختبار قوة العلاقة بين المتغير التابع وهو القدرة على التنبؤ (Predictability) والذي يمثل صفة الملائمة في جودة الأرباح وبين المتغيرات العاملة او المستقلة وفق النموذج التالي :

$$predictability = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \varepsilon$$

حيث أن:

Predictability : تمثل قدرة الارباح الحالية على التنبؤ بالارباح المستقبلية ، وتعتبر عن صفة الملائمة كأحد صفات جودة الارباح لكافة القطاعات الإقتصادية للشركات المدرجة في بورصة عمان للفترة من 2005-2009م.

X1 : يمثل طرق الاهتلاك ويعبر عنه بمتغير نوعي (Qualitative Variable) يعطى القيمة (1) اذا في حال إتبعَت الشركة طريقة الخط المستقيم (القسط الثابت)، و(صفر) اذا كانت غير ذلك.

X2 : يمثل طرق تحديد تكلفة المخزون ويعبر عنه بمتغير نوعي يعطى نقطة (1) اذا في حال إتبعَت الشركة طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً (FIFO)، و(صفر) اذا كانت غير ذلك.

X3 : يمثل تكاليف البحث والتطوير (R&D) ويعبر عنها بمتغير نوعي يعطى نقطة (1) في حال إعتبرتها الشركة أصل غير ملموس (مصروف إيرادي مؤجل)، و(صفر) اذا إعتبرتها مصروفاً.

ϵ : الخطأ العشوائي

- صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة

وقد تم صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة للفرضية الفرعية الثالثة كما يلي :

$$H_0 : B_3 = B_2 = B_1 = 0$$

لا توجد علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات العاملية (المستقلة).

$$H_1 : \text{على الأقل } B \text{ واحدة } \neq 0$$

توجد علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات العاملية (المستقلة).

وقد قام الباحث بإجراء إختبار لهذه الفرضية على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية الثلاثة مجتمعة. يظهر الجدول رقم (22) نتائج تحليل التباين (ANOVA) للمتغير التابع القدرة على التنبؤ (Predictability) للقطاعات كافة، حيث كانت قيمة (P- Value Sig.) = 0 وهي أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهي 10% لذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) ونقبل فرضية العدم (H1)، أي أنه يوجد عامل واحد على الأقل تكون مساهمته واضحة في مقدار ما تم تفسيره من تباين المتغير التابع .

جدول رقم (22) ملخص تحليل الانحدار

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.037	3	.012	7.977	.000 ^a
Residual	.119	77	.002		
Total	.155	80			

a. Predictors: (Constant), RD, str.L, Inven.Ev

b. Dependent Variable: Predictability

ويبين الجدول رقم (23) النتائج المتعلقة بالعلاقة بين المتغيرات العاملة وبين المتغير التابع حيث :

- إن قيمة (P- Value Sig.) للمتغير المستقل (طرق تحديد تكلفة المخزون) كانت أقل من مستوى المعنوية المطلوب وهي 10% ، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم (Ho) ونقبل الفرضية البديلة (H1) أي انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عامل واحد على الأقل وما بين المتغير التابع.
- توجد علاقة طردية ما بين استخدام طريقة تحديد قيمة المخزون (FIFO) وما بين القدرة على التنبؤ (Predictability).
- إن قيمة (P- Value Sig.) للمتغير المستقل (طرق الاهتلاك، تكاليف البحث والتطوير) كانت أكبر من مستوى المعنوية المطلوب وهي 10% ، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم (Ho) و نرفض الفرضية البديلة (H1) أي انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العامل المستقل وما بين المتغير التابع.

جدول رقم (23)

جدول إختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.169	.018		9.632	.000
str.L	.023	.019	.128	1.197	.235
Inven.Ev	.042	.010	.469	4.287	.000
RD	-.012-	.010	-.136-	-1.257-	.212

a. Dependent Variable: Predictability

4-5 تعليق الباحث على النتائج

أثبتت الدراسة ان هناك فروق لها دلالة إحصائية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية جودة أرباحها حيث كانت هنالك فروق في الأوساط الحسابية للمستحقات الاختيارية للقطاعات الاقتصادية الثلاثة في بورصة عمان وبالتالي فإن جودة الأرباح في الشركات المساهمة والمدرجة في بورصة عمان تختلف مستوياتها من قطاع الى آخر هذه النتيجة تأتي منسجمة مع نتائج الدراسات التي أجريت لفحص جودة الأرباح ووجدت ان إدارات هذه الشركات تستغل توفر بدائل وأساليب قياس متعددة ومتاحة في ظل المعايير المحاسبية الدولية للتأثير على نتائج الشركات بما يخدم مصالحها.

كما دلت الدراسة أن لكل أسلوب من أساليب القياس والمحاسبي التي تناولتها أثراً بشكل منفرد على جودة الأرباح وعلى كل صفة من صفات الأرباح المحاسبية على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، ونجد أن كل قطاع أعطى نتائج مختلفة لتأثير بعض العوامل وعلاقتها بجودة الأرباح، وهذا يعود الى الاختلاف في طبيعة النشاط الممارس من قبل هذه القطاعات والخصوصية التي يتمتع بها، إلا أننا نجد عامل أسلوب تحديد قيمة المخزون كان هو العامل الأكثر تأثيراً في جودة الأرباح لكافة القطاعات، وكان لعامل رسملة نفقات البحث والتطوير تأثير أيضاً في كافة القطاعات، كما بينت النتائج أن طرق احتساب الاهتلاك لم يكن لها تأثير ذو دلالة إحصائية في جودة الأرباح في كافة القطاعات، ويعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى ما يلي:

- 1- يعود القرار بخصوص اتباع طريقة الاستهلاك الى إدارة المؤسسة التي تتخذ قرارها عادة في ضوء سهولة التطبيق لهذه الطريقة مقارنة بغيرها من الطرق وليس لغايات الحد من التدفقات النقدية الخارجة أو الميزات والاعتبارات الضريبية والمالية المتطلع إليها وهذا سبب استخدام أسلوب القسط الثابت أكثر من غيره من الأساليب .
- 2- سهولة التطبيق العملي لطريقة الخط المستقيم أو القسط الثابت مقارنةً بالأساليب والطرق الأخرى.
- 3- هناك بعض الأساليب والطرق غير المقبولة من الناحية الضريبية مثل طريقة الاهتلاك المتسارع أو المعجل.

الفصل السادس
النتائج والتوصيات

1-6 النتائج

2-6 التوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

1-6 النتائج

هدفت هذه الدراسة الى معرفة هل هناك فروق لها دلالة إحصائية في جودة الأرباح بين الشركات الاردنية المساهمة والمدرجة في بورصة عمان بحسب القطاعات الاقتصادية المختلفة، كذلك هل هناك تأثير له دلالة إحصائية لإستخدام الإدارة للأساليب والطرق والسياسات المحاسبية المقبولة عموماً على جودة الأرباح من خلال فحص العلاقة بين الاساليب والسياسات المحاسبية وبين المستحقات الاختيارية التي تتصف بالخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية وهي الملاءمة والموثوقية، التي تقابل الأهداف الرئيسية للإبلاغ المالي من حيث تمكين مستخدمي البيانات المالية من مستثمرين ومقرضين من اتخاذ القرارات الرشيدة.

قام الباحث بفحص العلاقة بين الأساليب والسياسات المحاسبية وبين خاصية الملاءمة للأرباح المحاسبية للشركات المدرجة في بورصة عمان للقطاعات الاقتصادية الثلاثة من خلال فحص صفة استمرارية الأرباح المحاسبية، وقدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ، وبخاصية الموثوقية من خلال فحص جودة المستحقات لهذه الشركات.

والنتائج التي تم التوصل اليها تساعد على تمكين مستخدمي البيانات المالية من مستثمرين ومقرضين من تقييم الأساليب والسياسات المحاسبية المستخدمة في الشركات وأثرها على جودة الأرباح وبما يمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

وفيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل اليها في هذه الدراسة :

1- دلت النتائج على ان القطاعات الاقتصادية الثلاثة في بورصة عمان تتفاوت فيما بينها من حيث جودة الأرباح وان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الاوساط الحسابية للمستحقات الاختيارية (DA) للقطاعات الاقتصادية الثلاثة وبالتالي فإن جودة الأرباح في الشركات المساهمة والمدرجة في بورصة عمان تختلف مستوياتها من قطاع لآخر وان إدارات هذه الشركات تستغل توفر بدائل وأساليب قياس متعددة ومتاحة في ظل المعايير المحاسبية الدولية للتأثير على نتائج الشركات بما يخدم مصالحها.

كما دلت النتائج على ان الأرباح في قطاع الخدمات كانت الأعلى جودة في القطاعات الاقتصادية الثلاثة، في حين ان أرباح القطاع الصناعي تلت قطاع الخدمات بالجودة أما القطاع المالي فإن أرباحه كانت الأقل جودة بين القطاعات الاقتصادية كافة في بورصة عمان. وفيما يلي توضيح هذه النتائج على مستوى كل قطاع

– في قطاع الخدمات كان الوسط الحسابي للمستحقات الإختيارية 0,00472 وكان الوسيط 0,1071 أما الانحراف المعياري (انحراف القيم عن وسطها الحسابي) فكان 0,2989 وهي قيمة تعتبر منخفضة وتشير الى عدم وجود انحراف كبير في الاوساط الحسابية للشركات في هذا القطاع ، وهذا ايضا ما تؤكد عليه قيمة التباين حيث كانت 0,089 وهي قيمة منخفضة أما المدى (الفرق بين أعلى قيمة للاوساط الحسابية وبين أصغر قيمة) فكانت قيمته 1,024 بحد ادنى -0,423 وبحد أقصى 0,6012

– في القطاع الصناعي كان الوسط الحسابي للمستحقات الإختيارية للقطاع 0,00593 وكان الوسيط 0,0566 أما الانحراف المعياري كان 0,3272 وقيمة التباين كانت 0,107 وهي قيمة منخفضة أما المدى فكانت قيمته 0,893 بحد ادنى -0,421 وبحد أقصى 0,472

– اما في القطاع المالي فقد كان الوسط الحسابي للمستحقات الإختيارية للقطاع -0,02056 في حين كان الوسيط -0,02028 وبانحراف معياري كان 0,1112 وكان التباين 0,012 أما المدى فكانت قيمته 0,474 بحد ادنى -0,316 وبحد أقصى 0,158

2- اظهرت الدراسة وجود تفاوت وفروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعات الاقتصادية (المالية، الصناعة، الخدمات) في جودة المستحقات، إذ كانت ان جودة المستحقات في قطاع الخدمات أعلى من بقية القطاعات بوسط حسابي 0,059 وانحراف معياري بلغ 0,0103 ومن ثم قطاع الصناعة بوسط حسابي 0,101 وانحراف معياري 0,0279 ومن ثم القطاع المالي بوسط حسابي 0,151 وانحراف معياري 0,02925

3- اظهرت الدراسة وجود تفاوت وفروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعات الاقتصادية (المالية، الصناعة، الخدمات) في صفة استمرارية الأرباح، حيث ان استمرارية الأرباح في قطاع الصناعة جاءت أعلى من بقية القطاعات بمتوسط حسابي 0,588 ومن ثم تلاه قطاع الخدمات بمتوسط حسابي 0,461 ومن ثم القطاع المالي حيث الوسط الحسابي 0,349

4- اظهرت الدراسة وجود تفاوت وفروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعات الاقتصادية (المالية، الصناعة، الخدمات) في صفة قدرة الارباح الحالية على التنبؤ بالإرباح المستقبلية (ان تتنبأ بنفسها)، حيث ان قدرة الارباح على التنبؤ في قطاع الصناعة أعلى من بقية القطاعات حيث الوسط الحسابي لتباين الخطأ المعياري لشركات هذا القطاع كان 0,182 ومن ثم يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية حيث الوسط الحسابي لتباين الخطأ المعياري لشركات القطاع كان 0,216 أما قدرة ارباح القطاع المالي على التنبؤ فكانت في المرتبة الثالثة حيث الوسط الحسابي لتباين الخطأ المعياري كان 0,231

5- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ما بين استخدام طريقة تحديد تكلفة المخزون (الوارد أولاً يصرف أولاً) وما بين جودة الارباح، وهذه النتيجة تتفق مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Frankel, 1994)، ودراسة (Hughes, Schwartz, and Thakor, 1994).

6- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ما بين اعتبار تكلفة البحث والتطوير أصلاً غير ملموس وما بين جودة الأرباح، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة التي قام بها (Daley and Vinland, 1983) ودراسة (Martin, 2002).

7- انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طرق الاهتلاك (طريقة القسط الثابت)، وما بين جودة الأرباح، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Healy, 1985)، ودراسة (Katherine, 2010).

8- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ما بين استخدام طريقة الاهتلاك (القسط الثابت) وما بين جودة المستحقات (Accruals Quality).

9- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ما بين إعتبار تكلفة البحث والتطوير أصل غير ملموس وما بين جودة المستحقات (Accruals Quality).

10- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين استخدام طريقة تحديد تكلفة المخزون (الوارد أولاً يصرف أولاً) وما بين جودة المستحقات (Accruals Quality).

11- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ما بين استخدام طريقة القسط الثابت وما بين القدرة على الاستمرارية (Persisrance).

- 12- انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين استخدام طريقة تحديد تكلفة المخزون (الوارد أولاً يصرّف أولاً) وما بين القدرة على الاستمرارية (Persistence).
- 13- انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين إعتبار تكلفة البحث والتطوير أصلاً غير ملموس وما بين القدرة على الاستمرارية (Persistence).
- 14- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ما بين استخدام طريقة تحديد قيمة المخزون (FIFO) وما بين القدرة على التنبؤ (Predictability).
- 15- انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين استخدام طرق الاهتلاك (طريقة القسط الثابت) وما بين القدرة على التنبؤ (Predictability).
- 16- انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين إعتبار تكلفة البحث والتطوير أصلاً غير ملموس وما بين القدرة على التنبؤ (Predictability).

2-6 التوصيات

إعتماداً على ما تم التوصل اليه من نتائج، فإن الدراسة توصي بما يلي:

- 1- ضرورة إجراء مزيد من الدراسات حول كيفية الحد من المرونة التي تتصف بها المعايير المحاسبية ومن ثم الحد من ممارسات الإدارة في التأثير على جودة الأرباح.
- 2- ضرورة إجراء مزيد من الدراسات حول تفعيل وسائل ومعايير الإفصاح ورفع جودة التقارير المالية ، لمحاولة تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية.
- 3- قيام هيئة الأوراق المالية، وجمعية المحاسبين، وجمعية المدققين القانونيين ومراقبة الشركات بوضع حوافز مادية ، ومعنوية ، وضريبية للشركات المساهمة الأكثر إتزاماً بالمعايير المحاسبية والقانونية والضريبية ووضع مجموعة من المعايير المحفزة للشركات بالالتزام بجودة البيانات المالية.
- 4- العمل على زيادة الوعي بين مستخدمي التقارير المالية فيما يتعلق بجودة الارباح والصفات وخصائص الارباح المحاسبية من خلال عقد الدورات والندوات العلمية التي تعنى بهذا الموضوع.
- 5- إطلاع هيئة الاوراق المالية والبنك المركزي ومراقبة الشركات على نتائج الدراسة بالاضافة الى الجمعيات المهنية ومكاتب التدقيق العاملة بالمملكة الاردنية الهاشمية.

- 6- وضع العقوبات القانونية الرادعة بحق الادارة التي تلجأ الى التلاعب بالبيانات المالية والتقارير المالية .
- 7- ضرورة القيام بتفعيل تعليمات الحاكمية المؤسسية على كافة القطاعات والشركات ووضع التعليمات الملزمة بتطبيقها.
- 8- إجراء مزيد من الدراسات حول جودة الارباح في الشركات المساهمة والمدرجة في بورصة عمان المتعثرة وتحت التصفية .

قائمة المراجع :

أولاً: المراجع باللغة العربية

أبو نصار، وآخرون، (2011)، "أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد7، العدد1، ص 74-76.

أبو زر، عفاف، (2010)، "ممارسات المحاسبة الابتداعية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد الثاني، السنة الرابعة عشر، ص 195-213.

أبو الخير، طه (2008)، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الاسهم المصرية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الاول، ص:1-57.

المومني، محمد (2006)، تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
الخلايلة ، محمود عبد الحلیم (2001)، " العلاقة بين مؤشرات الأداء المحاسبية ومؤشرات الأداء السوقية (عوائد الأسهم) " ، دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 28 ، العدد 1 .

الدبعي، مأمون، ومحمد أبو نصار، (1999) مواصفة العلاقة بين العوائد السوقية والأرباح المحاسبية للشركات المساهمة الأردنية، دراسات، العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد26، العدد(2) ، ص-329
312.

الشيرازي، مهدي عباس(1991)، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ص322.

الفار، عبدالمجيد الطيب، (2006)، "إدارة اثر الحاكمة المؤسسية عليها، وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، الاكاديمية العربية للدراسات المالية والمصرفية، عمان، الاردن.

أبو حسان ، محمد اشرف (2001)، " المحتوى المعلوماتي للربح والتدفقات النقدية وتسويات الاستحقاق للشركات المساهمة العامة الأردنية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن.

الجعدي، عمر مسلم، (2007)، "مستوى الحاكمة المؤسسية واثره في اداء الشركات، دراسة تطبيقية لنموذج (Credit Lyonnais Securities Asia) على الشركات المدرجة في بورصة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، الاكاديمية العربية للدراسات المالية والمصرفية، عمان، الاردن.

عوض، امال، (2006)، "دراسة وإختبار اثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة الارباح المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد الثاني، ص 57- 116.

علقم، محمد(2005)، تطوير نموذج لتقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية و علاقتها بخصائص الشركات ومكاتب تدقيق الحسابات، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

عبيدات، محمد(2004/2003) أثر استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

جهماني، عمر عيسى- (2001) " سلوك تمهيد الدخل في الأردن، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان ، المجلة العربية المحاسبية، المجلد الرابع، العدد الأول، ص 104-142.

حماد , طارق عبد العال (2000)، التقارير المالية وأسس الإعداد والعرض والتحليل، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.

صالح، رضا ابراهيم، (2003) "محددات اختيار الادارة للسياسات المحاسبية :المدخل الايجابي، دراسة اختيارية على الشركات السعودية ". مجلة الادارة العامة، العدد 3، ص 483-533.

مطر، محمد، وليندا حلبي (2009) دور المدقق الخارجي في الحد من اثار المحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة الاردنية،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

موسكوف، ستيفن، و سميكن، مارك، (1989)، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات - مفاهيم وتطبيقات، ترجمة ومراجعة كمال الدين سعيد واحمد حامد حجاج، دار المريخ، السعودية.

Abdelghany, K. 2005. Measuring the Quality of Earnings, Managerial Auditing Journal, 20(9): 1001-1015.

Aboody, D., Hughes, J. and Liu, J. 2005. Earnings Quality, Insider Trading and Cost of Capital. Anderson School of Management. University of California. www.ssrn.com.

Bal, R and Shivakumar, L.2005.Earning Quality in UK Private Firms, Journal of Accounting and Economics, 39:83-128.

Balkaoui, Ahmed(2000),Accounting Theory, Fourth Edition, Thomson Press.

Balkaoui, A. R. (2004). Accounting Theory. Fifth Edition, Thomson Learning, London.

BARTH, M.E., W.R. LANDSMAN, and M.H. LANG. 'International Accounting Standards and Accounting Quality'. Journal of Accounting Research 46 (2008): 467-498.

Bartov, E. and Bonder, G.M. (1996). Alternative Accounting Methods, Information Asymmetry and liquidity: Theory and Evidence. The Accounting Review, Vol. 71.No. 3. pp: 397- 418.

Barnes, A., Ronen, 1, & Sadan, S. (1975), "The Implementation of Accounting Objectives: An Application to Extraordinary Items", The Accounting Review, 1,58-68.

Barua. 2006. Using the FASB's Qualitative Characteristics in Earnings Quality Measures, Dissertation, University of Louisiana State.

Bédard, J. 2006. Sarbanes Oxley internal control requirements and earnings quality. Working paper, University Laval.

Beatty, A. and Weber, J. (2003).The Effects of Debt Contracting on Voluntary Accounting Method Changes. The Accounting Review. Vol. 78,No. 1 pp: 119- 142.

Beneish, M.D. (1999). Incentives and Penalties Related to Earnings Over Statements that Violate GAAP. The Accounting Review. Vol.74. No.4, pp: 425-457.

Bhattacharya, U., Daouk, H. and Welker, M. 2003. The World Price of Earnings Opacity The Accounting Review, 78(3): 641-678.

Botosan, C. and Plumee, M. 2005. Assessing Alternative Proxies for the Expected Risk Premium, The Accounting Review, 80(1): 21-53.

Bushman, R and Piotroski, J .2006. Financial Reporting Incentives for Conservatism Accounting, Journal of Accounting and Economics, 42:107-148.

Cattrysse, Jan., 2005, " Reflection on Corporate Governance and the Role of the Internal Auditor" , www.ssrn.com.

Chai, M. L. and Tung , S. (Nov./Dec.2002). The Effect of Earnings Announcement Timinig on Earnings Management. Journal of Business.

Cheng, Q. (2005). Equity Incentives and Earnings Management. The Accounting Review, Vol. 80. No. 2 pp:441-476.

Chung, H and Wynn, J .2008 .Managerial Legal Liability, Journal of Accounting and Economics, 46:135-161.

Chung, R. et al., (2002). Institution Monitoring and Opportunistic Earnings Management. Journal of Corporate Finance. 8029-48.

Collins , D ; Gong , G and Hribar , P " Investor Sophistication and the Mispricing of Accruals " , Review of Accounting Studies , vol.8 , 2003 pp.251-276 .

Collins, D. and S. Henning, "Write-Down Timeliness, Line-of-Business Disclosures and Investors" Journal of Business Finance & Accounting, Vol.31, No.9, November, 2004, PP.1261-1299.

DeAngelo, L.E. (July, 1986). Accounting Numbers as Market Valuation Substitutes: A Study of Management Buyouts of Public Stokholders. The Accounting Review. Vol. LXI. No. 3. pp: 400-420.

Dechow, P. M. 1994. Accounting earnings and cash flows as measures of firm performance: The role of accounting accruals. Journal of Accounting and Economics. 17: 3-42.

Dechow, P. M., and R, Sloan 1991. Executive Incentives and The Horizon Problem; An Empirical Investigation. Journal of Accounting and Economics (14): 51 – 89.

Dechow, P. M; and Dichev, I. D. 2002. The quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors, The Accounting Review (77) (Supplement): 35-59.

Dechow, P. M; Sloan, R. G; and Sweeney, A. P. 1995. Detecting Earnings Management. The Accounting Review 70 (2): 193-225.

Dechow, P; Kothari, S. P; and Watts, R. L. 1998. The relationship between earnings and cash flows. The Journal of Accounting and Economics 25(2), 133-168.

Deloitte and Touche. 2002. Quality of Earnings, Integrity and Quality [www. Deloitte and Touche.com](http://www.DeloitteandTouche.com).

Dalton, D.R., Daily C.M., Johnson, J.L., Ellstrand, A.E., 1999, "Number of Directors and Financial Performance: A MetaAnalysis", *Academy of Management Journal*, 42. December. pp. 674-686.

Easton, P. 2004. PE Ratios, PEG Ratios and Estimating the Implied Expected Rate of Return on Equity Capital, *The Accounting Review*, 79(1): 73-95.

Easton, Peter D. "Accounting Earnings and Security Valuation: Empirical Evidence of the Fundamental Links." *Journal of Accounting Research* 23 (Supplement 1985), pp. 54- 77.

FASB, 2006. Preliminary Views, Conceptual Framework for Financial Reporting, FASB.

Feldman, D and Schwarzkopf, D.2003 .The Effect of Institutional Ownership on Board of audit Committee, *Review of Accounting and Finance*, 2:87-109.

Feltham, Gerald A. and James A. Ohlson. "Valuation and Clean Surplus Accounting for Operating and Financial Activities." *Contemporary Accounting Research* 11 (Spring 1995), pp. 689-731.

Feltham, Gerald A. and James A. Ohlson. "Residual Earnings Valuation With Risk and Stochastic Interest Rates." *Accounting Review* 74 (April 1999), pp. 165-183.

Financial Accounting Standards Board. Statement of financial accounting standards No. 159: The fair value option for financial assets and financial liabilities. February 2007.

Francis, J; and Schipper, K. 1999. Have financial statements lost their relevance?. *Journal of Accounting and Economics* (37) 319-332.

Francis, J; Huang, A. H; Rajgopal, S; and Zang, A. Y. 2004b. CEO reputation and earnings quality. Available at SSRN; <http://ssrn.com/abstract=609401>.

Francis, J; LaFond, R; Olsson, P; and Schipper, K. 2002. The market pricing of earnings quality. Available at SSRN; <http://ssrn.com/abstract=414140>.

Francis, J; LaFond, R; Olsson, P; and Schipper, K. 2005. The market pricing of accrual quality. *Journal of Accounting and Economics*. 39 (2), 295-327.

Givoly, D. and D. Palmon, "Timeliness of annual Earnings Announcements: Some Empirical Evidence", *The Accounting Review*, July, 1982, PP.486-512.

Gordon, M. J., Horwitz, B. N., & Meyers, P. T. (1966), "Accounting Measurements and Normal Growth of the Firm", *Research in Accounting Measurement*", Chicago: American Accounting Association, p. 221-231.

Healy, P.M. and Palepu. K.G. (1993). The Effect of Firms Financial Disclosure Strategies on Stock Prices. Accounting Horizons , Vol. 7 No. 1, pp: 1- 11.

Healy, P.M. and Wahlen,J.M. (1999). A Review of the Earnings Management Literature and its Implications for Standard Setting. Accounting Horizons, Vol. 13.No. 4. pp: 365- 383. Available for: [http:// www. Epnet. Com. Ebscohost Data Bases.](http://www.Epnet.Com.EbscohostDataBases)

Healy. P.M. (1985). The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decision. Journal of Accounting and Economies. Vol. 7. Issues. 1- 3. pp: [htt://web10.epnet.com](http://web10.epnet.com). Ebscohost Data Bases.

Hepworth S.R. 1953. Smoothing periodic income. The Accounting Review. January, pp: 32-39

Ibrahim, S. S. 2005. An alternative measure to detect intentional earnings management through discretionary accruals. Unpublished Doctoral dissertation, University Of Maryland.

International Accounting Standards Board. Framework for the preparation and presentation of financial statements. April 2003.

International Accounting Standards Board. International Accounting Standard 16: Property, plant and equipment. May 22, 2008.

International Accounting Standards Board. International Accounting Standard 36: Impairment of Assets. May 22, 2008.

International Accounting Standards Board. International Accounting Standard 38: Intangible Assets. April 16, 2009.

International Accounting Standards Board. International Accounting Standard 39: Financial Instruments: Recognition and Measurement. October 13, 2008.

International Accounting Standards Board. International Accounting Standard 40: Investment property. January 17, 2008.

International Financial Reporting Standards (IFRS). International Accounting Committee Foundation: 2010.

International Accounting Standards Board. International Accounting Standard 40: Investment property. January 17, 2008.

Jones, J. J. (1991). Earning Management During Import Relief Investigations. Journal of Accounting Research, Vol.29.No.2.

Kieso,D.L. and Weygandt, J.J. (1995). Intermediate Accounting. Eighth Edition, New York, John Wiley & Sons, Inc.

Lafond, R and Watts. 2008. The Information role of Conservatism, The Accounting Review, 83:447-478.

Lambert, R., Leuz, C. and Verrecchia, R. 2007. Accounting Information, Disclosure and the Cost of Capital, *Journal of Accounting Research*, 45(2): 385-420.

Lara, G. et al., "The Effect of Earnings management on the Asymmetric Timeliness of Earnings", *Journal of Business Finance & Accounting*, Vol.32, No.3, April, 2005, PP.691- 726.

Leuz, C, D. J. Nanda and Wysocki P. 2003. Earnings Management and Investor Protection an International comparison, *Journal of Financial Economics*, 69: 505- 527.

Leuz, C. and Verrecchia, R. 2004. Firms' Capital Allocation Choices, Information Quality and the Cost of Capital, www.ssrn.com.

Lev, Baruch. "Some Economic Determinants of Time-series Properties of Earnings." *Journal of Accounting and Economics* (April 1983), pp. 31-48.

Lev, B. and D. Nissim, 'The Persistence of Accruals Anomaly,' *Contemporary Accounting Research*, Vol.23, No.1, Spring 2006.

Lipe, R., 'The Relation Between Stock Returns and Accounting Earnings Given Alternative Information,' *The Accounting Review*, Vol.65, No.1, Jan. 1990.

Lybaert, N. Jans, M. and Orens, R. (May, 2005). Provisions: a Tool for Earnings Management? 28th Annual EAA Congress, Goteborg. Available: [http://www.handels.gu.se/ea2005/paper-poster-database/all paper/frgo53.doc](http://www.handels.gu.se/ea2005/paper-poster-database/all%20paper/frgo53.doc).

Magrath, L., and L.G. Weld. 2002. Abuse Earnings Management and Early Warning Signs, Available From: <http://www.nysscpa.org/cpapjournal/2002/0802/features/f085002.htm>.

Marinovic, Ivan. " Internal Control System, Earnings Quality and the Dynamics of Financial Reporting" Kellogg School of Management, Northwestern University, January 19, 2011.

Mary E.Bart, et al., 2007. "International Accounting Standards and Accounting Quality " Journal of Accounting Research . Paper No. 1976.

McNichols, M. F.(2000). Research Design Issues in Earnings Management Studies. Journal of Accounting and Puplic Policy, Vol. 19. pp: 313-345.

Miller, J; 2007. Detecting earnings management a tool for practitioners and regulators. Unpublished ph.D. Dissertation, Anderson University.

Moehrle,S.R. (April 2002). Do Firm Use Restructuring Charge Reversals to Meet Earnings Targets? The Accounting Review, Vol. 77. No 2. pp:397- 413

Mulford, C. E. Comisky(2002), The Financial Numbers Game. John Wiley&Sons Inc.

Needles, et al., 2002, "Financial & Managerial Accounting", Houghton Mifflin company, ISBN: 0-618-10231-0

Nikkinen, J. and P. Sahlström, 'Impact of an Accounting Environment on Cash Flow Prediction,' Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol.13, 2004.

Norman , M.S. , & Kamran , A. , " Earning Management of Distressed Firms During Debt Renegotiation " , Accounting & Business Research , Vol .35 , (1) , 2005 , p. 69.

Ohlson, James A. "Earnings, Book Values, and Dividends in Equity Valuation." Contemporary Accounting Research 11 (Spring 1995), pp. 661-687.

Pae, J and Thornton . 2007. Unexpected and conditional Conservatism , Journal of Business Finance and Accounting. 34:681-703.

Patten, D. M. Trompeter, G. (2003). Corporate Responses to Political
Pietro Perotti and Alfred Wagenhofer. " Earnings Quality Measures
and Excess Returns" University of Graz, May 2011.

Policy Vol.22. pp; 83- 94.Avialable for: [http// www. Elsevier. Com/
locate/ Jaccpubpol](http://www.Elsevier.Com/locate/Jaccpubpol).

Richardson, S. A; Tuna, A. I; and Wysocki, P. D. 2003. Accounting for
taste: Board member preferences and corporate policy choices.
Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=405101>.

Richardson, S. A., R. G. Sloan, M. T. Soliman, I. Tuna, 'Accrual
Reliability, Earnings Persistence and Stock Prices,' Journal of
Accounting and Economics, Vol.39, No.3, Sep. 2005.

Rogers, J. L., and P. C. Stocken. 2005. Credibility of management
forecasts. The Accounting Review 80 (4):1233-1260.

Rosner, R. (2003). Earnings Manipulation in Failing Firms
Contemporary. Accounting Research, Vol.20, No. 2, pp: 361- 408.

Schipper, K. (1989). Commentary on Earnings Management.
Accounting Horizons. Available: [http:// www. Web 16. epnet. Com /
external frame, asp ?](http://www.Web16.epnet.Com/externalframe.asp?)

Schipper, K; and Vincent, L. 2003. Earnings Quality. Accounting
Horizons 17 (supplement): 97-110.

Schroeder, R.C. Clark, M. W .and Cathey, J.M. (2001). Accounting Theory and Analysis. Text cases and Readings, seventh Edition, John

Schwartz, S. T., and R. A. Young. 2002. A laboratory investigation of verification and reputation formation in a repeated joint investment setting. Contemporary Accounting Research 19(2): 311-342.

Scott, W. R., Financial Accounting Theory, 3 th., Prentice Hall, 2003.
Sen, P. K. 'Reported Earnings Quality under Conservative Accounting and Auditing,' Journal of Accounting, Auditing and Finance, Vol.20, No.3, Summer 2005.

Watts, R. L. 2003a. Conservatism in Accounting, part I; Explanations and implications. Accounting Horizons 17(3): 207-221.

Watts, R. L. 2003b. Conservatism in accounting, part II: Explanations and research opportunities. Accounting Horizons 17(4): 287-301.
Wiley and Sons- Inc. New York.

Watts, R, & Zimmerman, J. (1986), "Positive Accounting Theory", Prentice-Hall: Englewood Cliffs, NJ.

Watts, R. & Zimmerman, J. (1978), "Towards A Positive Theory of the Determination of Accounting Standards", The Accounting Review, 53, 112-134.

تمت بحمد الله ورعايته